

اختيارات أبي جعفر الطحاوي
في القراءات والاحتجاج لها

بدر بن محمد بن عبّاد الجابري
الأستاذ المشارك بقسم اللغويات
كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية
المدينة المنورة

الحمد لله منزل القرآن على أفضل رسله، وصلوات ربي وسلامه على خيرته من خلقه، وجميع صحبه وآله، ومن تبع بإحسان إلى يوم المعاد، وبعد؛ فهذا بحث يعرض لوناً جديداً من ألوان الاحتجاج للقراءات، ويعرض جهود علم مشهور من أعلام الفقه والحديث؛ غير معروف في اللغة، وفيما يخص القراءات.

أما اللون الجديد من الاحتجاج للقراءات؛ فيظهر في أمرين:

١ / النظر والتفتيش في ثبوت القراءة في الحديث المسند إلى رسول الله ﷺ، وجعله من أسس الاختيار بين القراءات.

٢ / الاحتجاج لبعض الاختيارات في القراءات بحجاج غير وارد في المصادر. وأما العلم الذي يعرض البحث اختياراته؛ فهو أبو جعفر الطحاوي (أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري - ت ٣٢١ هـ) مؤلف: العقيدة الطحاوية، وشرح مُشكِل الآثار، أو "بيان مُشكِل أحاديث رسول الله ﷺ، واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضاد عنها"؛ بحسب نسخة الأصل وغيرها، وهو المؤلف الذي اقتبس منه البحث نصوصه.

وإذا كان أبو جعفر مسبقاً ببعض أصحاب السنن كأبي داود والترمذي في إيراد أحاديث فيها قراءات للنبي ﷺ، بل نص الترمذي على اختيار أبي عبيد - وسيأتي نقله -؛ فهو غير مسبق بإيرادها فيما أورده بهذا التعمق الحديثي، مع تسميته لمن قرأ كل حرف من القراء، ومن ثم الاختيار من الحرفين أو الحروف التي يذكر. وتظهر أهمية البحث من ثلاث جهات:

١ / إبراز اختيارات أبي جعفر الطحاوي في القراءات، وجهوده في الاحتجاج للقراءة التي يختار؛ سواء أوافق أبا عبيد أم خالفه.

٢ / نقل أبي جعفر نصوصاً نفيسة مسندة من كتاب: "القراءات" لأبي عبيد،

وهي أولُ نصوص (بحسب ما وقف عليه البحث) تُظهِرُ نسبة أبي عبيد القراءات للقرء الذين اختارهم بهذا الكم.

٣ / انفرادات أبي جعفر الطحاوي باحتجاجات لبعض ما يختار، وعزو بعض القراءات؛ مما لم يقف عليه البحث عند غيره، وهذه الانفرادات تجعل نصوص أبي جعفر ذات أهمية بالغة.

وقد نقلتُ نصوص أبي جعفر بطولها مع حذف الأسانيد غالباً ليطالع القارئ الكريم جهود هذا العلم فيما هو بصدده، ثم نقلت موجز الاحتجاج اللغوي للقراءات؛ مبينا مكانة منقول أبي جعفر من هذا الاحتجاج المدون في جمهرة المصادر، ثم علقت على نصوص أبي جعفر بتعليقات موجزة؛ قاصدا إبراز اختيارات أبي جعفر في القراءات، وجهوده في الاحتجاج للقراءة التي يختار. ونظراً لعلقة اختيارات أبي جعفر باختيارات أبي عبيد؛ فقد جعلت البحث على قسمين:

القسم الأول: الاختيارات التي وافق فيها أبو جعفر الطحاوي أبا عبيد القاسم بن سلام؛ مصرحاً بنقل اختيار أبي عبيد.

القسم الثاني: الاختيارات التي خالف فيها أبو جعفر الطحاوي أبا عبيد القاسم ابن سلام؛ مصرحاً بنقل اختيار أبي عبيد.

ولما كان هذا البحث مزيجاً من ثلاثة علوم: القراءات واللغة والحديث؛ فقد توليت البحث والتنقيب في العلمين الأولين، وأما علم الحديث فقد اكتفيت بما علقه محقق الكتاب، ولم أنقل غالباً من تعليقات المحقق إلا ما نص على ضعف الحديث، أو جرح راوٍ، أو بيان علة قاذحة، وقد نصصت على ذكر اسم المحقق في كل تعليقة نقلتها عنه، مع إضافة عدة تعليقات، وبعضها استنبطته من مقابلة نصوص أبي عبيد بنصوص أبي جعفر مما كشف عدداً من الحقائق العلمية.

ولست أجد حاجة إلى ترجمة أبي جعفر أو الحديث عن كتابه؛ فالرجل علم مشهور، وهو متقدم الوفاة، وترجمته مسطورة بأحرف من نور في كتب التراجم، وقد قام المحقق بالترجمة لأبي جعفر، والكلام عن كتابه، والفن الذي يُصنّف فيه، وفيما كتَبَ كفاية.

وقد قام البحث بتوثيق نصوص أبي عبيد قدر الجهد والطاقة، والتعليق على نصوص أبي جعفر واحتجاجه لما اختاره بحسب علمي واجتهادي، مع العناية بالتوثيق، والمناقشة والتعقيب، والترجيح؛ لما أورده أبو عبيد وأبو جعفر، ولما نقله البحث من نصوص، سائلاً التوفيق والسداد.

وختاماً: فهذا جهد المقل، ولعل من يقرأه يَعْدُرُ فيما زلَّ به القلم، أو أخطأ فيه الفهم، أو قصر فيه البحث، والحمد لله رب العالمين.

تمهيد: الاختيار بين القراءات حتى عصر أبي جعفر الطحاوي (عرض موجز).
 مذهب الاختيار بين القراءات بانتقاء قراءة وتفضيلها على قراءة أخرى، أو اختيار القارئ لقراءة من بين القراءات التي رواها عن شيوخه؛ مذهب ضارب أطنايه منذ بدأ جمع القراءات، وسيعرض البحث في الاختيار الأول من القسم الأول قصة اختيار تعود إلى عصر أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ).

ومذهب الاختيار بين القراءات منبثق عما وجد عند بعض الصحابة والتابعين من مقابلة وموازنة بين القراءات^(١)، وسيأتي نقله عن بعض الصحابة في مساق نص أبي جعفر في الاختيار الرابع من القسم الثاني، ونقله عن بعض التابعين في الاختيار الثاني من القسم الأول.

وأما أول من اختار - فيما يظهر - فهو أبو عمرو^(٢)، ومن في طبقتة ك: نافع^(٣) (ت ١٦٩ هـ)، وقد أطلق أبو عبيد على قراءة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) اختياراً^(٤)، في نص سينقله البحث في التعليق على الاختيار الثاني من القسم الأول.

وعند النظر في كتب معاني القرآن يجد الباحث بدايات لمذهب الاختيار بين قراءات القراء، فهذا الأخفش (ت ٢١٥ هـ)؛ يفاضل بين القراءات ويصرح بما يقرأ به، ومن ذلك قوله: «والتضعيف القراءة الجيدة، وبها نقرأ»^(٥)، و«هو الوجه، وبه نقرأ»^(٦)، ونحوه^(٧).

(١) ينظر: أبو عبيد القاسم بن سلام ص ١٨٩.

(٢) ينظر في وصف قراءة أبي عمرو بالاختيار: الإبانة ص ٥٠.

(٣) ينظر: السبعة ص ٦١، وينظر: أبو عبيد القاسم بن سلام ص ١٨٩، والاختيار عند القراء ص ٤٦، والاختيار في القراءات ص ٤١.

(٤) ينظر: تفسير القرآن لابن المنذر ص ٤٧٢.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١ / ٧٣.

(٦) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٨٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ١٩٨.

ويأتي الفراء (ت ٢٠٧ هـ)^(١)؛ فيختار بين القراءات مستعملاً لفظ: «أجود»^(٢)، و«أكثر وأجود»^(٣).

ثم يأتي تلميذ الكسائي والفراء: أبو عبيد (ت ٢٢٤ هـ) في كتابه: "القراءات"؛ فيرسي مذهب الاختيار بين القراءات، ويقرره أتم وأفصح تقرير وفق منهج حدده لنفسه؛ قائلاً: «إنما توخينا في جميع ما اخترنا من القراءات أكثرها من القراءة أهلاً، وأعرّبها في كلام العرب لغةً، وأصحّها في التأويل مذهباً، بمبلغ علمنا، واجتهاد رأينا، والله الموفق للصواب»^(٤)، ويضاف لهذا النص: موافقة رسم المصحف، والاستشهاد بالحديث أو الخبر عن الصحابة^(٥)، وسيوضح البحث هذا الأساس ومناقشات أبي جعفر لأبي عبيد فيه، وفي غيره.

ثم يأتي أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) الذي تُنسب له اختيارات^(٦)، يغلب على الظن أنها من كتابه الموسوم بـ: "القراءات"، وسيأتي في التعليق على الاختيار الأول من القسم الأول إيراد نص نفيس من كلام أبي حاتم، وردّه على أبي عبيد في اختياره.

ومن مشاهير العلماء الذين وقف البحث لهم على اختيارات بين القراءات؛ وهم

(١) سبب تقديم الأخفش على الفراء: ما نص عليه الأخفش من أن الفراء عمل كتاب المعاني على كتابه وكتاب الكسائي (ينظر: معجم الأدباء ٣ / ١٣٧٥، وإنباه الرواة ٢ / ٣٧، وبغية الوعاة ١ / ٥٩٠، ومقدمة تحقيق المعاني للأخفش ١ / ١٧)، وهو وإن كان دعوى من الأخفش إلا أن الأمر قريب. والله أعلم.

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٤، و٢ / ٢٢٨، و٢٣٨، و٣١١، و٣٨٢، و٣ / ١٤، و٤٤، و٢٢٨، و٢٣١، و٢٤٤، و٣٠٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٧٩.

(٤) الإيضاح في القراءات ص ١٥٩ (والنص في جهود الإمام أبي عبيد ص ٢٣٤)، وينظر: الإبانة ص ٨٩.

(٥) ينظر: أبو عبيد القاسم بن سلام ص ١٩٦ - ٢٠٠، والاختيار في القراءات ص ٨٨.

(٦) ينظر: الكشف ١ / ٣٢، و٢ / ٤٦٧. وينظر: الاختيار عند القراء ص ٣٦٨، والاختيار في القراءات ص

من معاصري أبي جعفر الطحاوي: ابن جرير^(١) (ت ٣١٠ هـ)، والزجاج^(٢) (ت ٣١١ هـ)، وابن السراج^(٣) (ت ٣١٦ هـ).

ويختلف هؤلاء الثلاثة علماء عن أبي جعفر في تصريحه بالنص على النقل عن أبي عبيد في كل موضع مما سيرضه البحث؛ في حين أحجم هؤلاء عن ذلك مع ما سيرضه البحث من نصوص تقطع بإفادتهم من أبي عبيد، ويستثنى من ذلك الزجاج الذي نص^(٤) على أنه ينقل القراءات عن أبي عبيد.

وعلى النقيض من هذا المذهب كان هناك مذهب آخر يقوم على أساس عدم الاختيار بين القراءات، والاكتفاء بتوجيه القراءة المسموعة، وهو فيما يظهر متأخر عن مذهب الاختيار بين القراءات، ويتضح هذا المذهب بجلاء عند سيبيويه^(٥) (ت ١٨٠ هـ)، وعزي لثعلب^(٦) (ت ٢٩١ هـ).

وقد سار على مذهب الاحتجاج للقراءات؛ لا الاختيار بينها من معاصري أبي جعفر الطحاوي: النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، وهو ممن ينقل عن أبي عبيد^(٧)، وسيبينه البحث، وللنحاس كلمة في نقد مذهب الاختيار؛ حيث يقول: «والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة (رحمهم الله) ينكرون مثل هذا»^(٨).

(١) ينظر مثلاً: جامع البيان / ١ / ١٥١.

(٢) ينظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه / ١ / ١١٦.

(٣) ينظر النص المنقول عنه في: الحجة للقراء السبعة / ١ / ١٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه / ١ / ١٨٠، وينظر: أبو عبيد القاسم بن سلام ص ١٧٩.

(٥) ينظر مثلاً: الكتاب / ١ / ٥٠ و ٥١، و ٨١ و ٨٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط / ٤ / ٩٢، والبرهان / ١ / ٣٣٩، والإتقان ص ١٧٦.

(٧) ينظر: أبو عبيد القاسم بن سلام ص ١٨١.

(٨) إعراب القرآن / ٥ / ٦٢، والنص منقول في: البرهان / ١ / ٣٤٠، والإتقان ص ١٧٦.

ولا يعني ما تقدم أن الأعلام المشار إليهم؛ لا يقولون في بعض المواضع بمؤدّي المذهب الآخر فقد صرح النحاس بلفظ: "الأولى" (١)، والذي يستظهر البحث أنه أثر من آثار أبي عبيد أو أبي حاتم، وكذا صرح ابن جرير والزجاج في بعض المواضع بتجويز القراءتين، وسينقل البحث شيئاً من ذلك، وإنما وصف البحث ما كان الأغلب. والله أعلم.

وقد سار أبو جعفر على مذهب الاختيار بين القراءات؛ وفق المنهج الذي اختطه أبو عبيد، فكان في بعض المواضع موافقاً لما اختاره أبو عبيد، وفي بعض مخالفاً، وهذا ما سيرضه البحث تفصيلاً في الصفحات القادمة.

القسم الأول: الاختيارات التي وافق فيها أبو جعفر الطحاوي أبا عبيد القاسم بن سلام مصرحاً بنقل اختيار أبي عبيد.

الاختيار الأول: اختيار قراءة: ﴿مَلِكٍ﴾ من قراءتي: ﴿مَالِكٍ﴾ و﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاحة: ٤].

قال أبو جعفر: «باب (٢) بَيَانِ مُشْكِـلِ مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ، وَأُمُّ سَلَمَةَ، وَغَيْرُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ أَوْ: ﴿مَالِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾». وساق أبو جعفر بإسناده حديث عائشة (رضي الله عنها)؛ وفيه: أنه ﷺ «قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. [الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] (٣). مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾»

...

(١) ينظر مثلاً: إعراب القرآن ٣ / ٦.

(٢) الضبط التام منقول عن نسخة المكتبة الشاملة، وهو متقن إلا في بعض المواضع؛ وقد صوبته، وبعضها لا يتوافق مع مراد أبي جعفر، وهو أيضاً خلاف المطبوع، مما يوجب الحيلة والحدرد في التعامل مع النصوص المحوسبة.

(٣) تنمة متعينة يدل عليها كلام أبي جعفر الآتي، وهي واردة في سنن أبي داود (ص ١٤٣) الحديث رقم ١١٧٣. وكل ما كان بين معقوفين [] في نص أبي جعفر الطحاوي أو في غيره فهو مما زدته؛ لاقضاء السياق أو المقام.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، لا: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾. ﴿١﴾

ثم ذكر حديث أم سلمة (رضي الله عنها) قائلاً: « حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثِ النَّخَعِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِهَا، فَيَقْرَأُ: ... ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ... »

وَأَجَازَ لَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مَا ذَكَرْنَا، أَنَّ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنَ سَلَامٍ حَدَّثَهُ إِيَّاهُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾" (١).

وَحَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ أَخْبَرَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إِلَى آخِرِهَا، يَعْذُّهَا بِأَصَابِعِ إِحْدَى يَدَيْهِ سَبْعَ آيَاتٍ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وَقَرَأَ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وَلَمْ يَقْرَأَ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (٢).

فَنَظَرْنَا فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أُمِّ سَلْمَةَ هَذَا، فَوَجَدْنَا اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ قَدْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، بِزِيَادَةِ رَجُلٍ فِيهِ بَيْنُهُ وَبَيْنَ أُمِّ سَلْمَةَ (٣)؛ كَمَا حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ

(١) النص بحروفه تقريبا في فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٥٦ و ١٥٧.

(٢) قال الشيخ الأرنؤوط (١٤ / ٩ ح): عمر بن هارون ضعفه.

(٣) أقول (وبالله التوفيق): هذا إعلال من أبي جعفر لرواية كل من: أبي عبيد عن الأموي وفهد بن سليمان عن حفص النخعي، وقد أورد أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ١٥٦) حديث أم سلمة (رضي الله عنها) عن الليث بن سعد عن ابن أبي مليكة عن ابن مملك في نعت قراءة النبي ﷺ، وقد قدمه أبو عبيد =

الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى - يَعْنِي ابْنَ مَمْلُوكٍ - أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلْمَةَ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَنَعَتَتْ لَهُ قِرَاءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا^(١).

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتُ أُمَّ سَلْمَةَ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ يَقْرَأُ بِهَا مَا سَمِعْتَهُ يَقْرَأُهَا بِغَيْرِهِ مِنَ الْقُرْآنِ^(٢)، فَثَبَّتْ بِتَصْحِيحِ مَا رَوَيْنَاهُ مِنْهَا فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيمَا رَوَيْنَاهُ عَنْهَا فِيهِ مِمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِ ذَلِكَ الْحَرْفَ: هَلْ هُوَ: ﴿مَلِكٌ﴾ أَوْ ﴿مَالِكٌ﴾. هَذَا يُحَاجُّ بِهِ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ كَمَا رَوَاهُ حَفْصٌ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، لَا مَنْ رَوَاهُ كَمَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ هَارُونَ.

ثم ذكر بإسناده عن «أُمِّ حُصَيْنٍ أَنَّهَا صَلَتْ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَرَأَتْ: ﴿مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾، حَتَّى إِذَا بَلَغَ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قَالَ: "آمِينَ"^(٣).

= على الحديث الذي رواه عن الأموي، وأبو جعفر عكس ليتسنى له الإعلال. والله أعلم. وقال الترمذي (سنن الترمذي ص ٦٥٤ و ٦٥٥): «٢٩٢٧ - حدثنا علي بن حجر أخبرنا يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة قالت: "كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ثم يقف، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ثم يقف، وكان يقرؤها: مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ". قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وبه يقول أبو عبيد، ويختره، وهكذا روى يحيى بن سعيد الأموي وغيره عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة، وليس إسناده بمتمصل؛ لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملوك عن أم سلمة، وحديث الليث أصح، وليس في حديث الليث: وكان يقرأ: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾». وقد علق عليه الشيخ الأرنؤوط بأن ابن أبي مليكة أدرك عائشة (رضي الله عنها)، وروى عنها، وهي قد توفيت قبل أم سلمة (رضي الله عنهما) بخمس سنين. أ هـ.

وأقول: هو على هذا من المزيد في متصل الأسانيد، وعليه يسقط إعلال أبي جعفر. (١) قال الشيخ الأرنؤوط (١٤ / ٩ ح ٣): يعلى بن مملوك لم يرو عنه غير ابن أبي مليكة، ولم يوثقه غير ابن حبان، وباقي رجاله ثقات.

(٢) أقول: مراد أبي جعفر تجويز أن تكون أم سلمة (رضي الله عنها) قد بينت كيفية قراءة النبي ﷺ، وأوضحت ذلك بكيفية قراءة الفاتحة، لا على سبيل أن النبي ﷺ قرأ بهذا اللفظ بعينه.

(٣) قال الشيخ الأرنؤوط (١٤ / ١٠ ح ١): إسناده ضعيف.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا الْحَدِيثُ، فَمِنْ أَحْسَنِ مَا رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ دَارَ عَلَى إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ - وَهُوَ الْعَبْدِيُّ^(١) - فَهُوَ مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ، ثَبَتُ فِيهَا. ثم ذكر بإسناده «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٢).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَكَانَتْ هَذِهِ الْآثَارُ قَدْ تَكَافَأَتْ فِي: ﴿مَلِكٍ﴾، وَ﴿مَالِكٍ﴾، فَلَمْ يَكُنْ بَعْضُهَا أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ؛ فَطَلَبْنَا الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ مِمَّا رَوَاهُ غَيْرٌ مِنْ ذِكْرِنَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَوَجَدْنَا: «ثُمَّ سَأَقُ أَبُو جَعْفَرٍ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِ: «يَقُولُ: ﴿مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَجْدَنِي عَبْدِي...»؛ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: «فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ: ﴿مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾، غَيْرَ أَنَّا قَدْ وَجَدْنَا قُتَيْبَةَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ خَالَفَ ابْنَ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، فَذَكَرَ فِيهِ مَكَانَ ﴿مَلِكٍ﴾: ﴿مَالِكٍ﴾...»

وَوَجَدْنَا... عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾.

وَوَجَدْنَا... ابْنُ فُضَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾؛ فَاخْتَلَفَ سُفْيَانُ، وَابْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ فِي هَذَا الْحَرْفِ، فَرَوَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْهُ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ. وَلَا نَعْلَمُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْأَسَانِيدِ الْمَقْبُولَةِ غَيْرَ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ، غَيْرَ شَيْءٍ رَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْقُلُوبِ مِنْ أَيُّوبَ مَا فِيهَا^(٣)، وَهُوَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ،

(١) قال الشيخ الأرئووط (١٤ / ١١ ح ١): هذا وهم من المؤلف (رحمه الله)؛ فإن إسماعيل بن مسلم راوي

هذا الحديث هو المكِّي المتفق على ضعفه، وليس العبدِي الثقة.

(٢) قال الشيخ الأرئووط (١٤ / ١١ ح ٢): إسناده ضعيف.

(٣) خلاصة ما نقله الشيخ الأرئووط (١٤ / ١٧ ح ٢) في "أيوب بن سويد": أنه ضعيف.

حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،
وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، كَانُوا يَقْرَأُونَ: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ".

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَكَانَ الصَّحِيحُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا قَدْ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ،
حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى الْبَصْرِيُّ، وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ
مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ
أَنَسًا^(١).

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَيْفَ قَرَأَ هَذَا الْحَرْفَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَنَقِفَ
بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِمَّا قَدْ رُوِيَ فِيهِ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَوَجَدْنَا... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُهَا: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾...؛ فَقَوِيَ فِي الْقُلُوبِ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَهُ بَعْدَهُ: ﴿مَالِكِ﴾، لَا ﴿مَلِكِ﴾.

ثُمَّ نَظَرْنَا إِلَى مَا رُوِيَ فِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، مِمَّا قَرَأَ
بِهِ هَذَا الْحَرْفَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَلَمْ نَجِدْ عَنْ أَبِي بَكْرٍ شَيْئًا فِي ذَلِكَ.
وَوَجَدْنَا عَنْ عُمَرَ فِيهِ مَا قَدْ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ... عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ
أَنَّهُمَا كَانَا يَقْرَأَانِ: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾، وَكَانَا يُحَدِّثَانِ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقْرَأُهَا:
﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٢)؛ فَقَوِيَ فِي الْقُلُوبِ أَنَّ الصَّحِيحَ عَنْ عُمَرَ فِي ذَلِكَ:
﴿مَالِكِ﴾ لَا ﴿مَلِكِ﴾.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مِنْ بَعْدِهِمْ لَذَلِكَ الْحَرْفِ؛ كَيْفَ كَانَتْ؟
فَوَجَدْنَا... يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَجْتَرِي أَنْ يَسْأَلَ الْأَعْمَشَ
إِلَّا رَجُلَيْنِ: حَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ وَأَبَا مُعَاوِيَةَ، غَيْرَ أَنِّي رَأَيْتُ عَبَادَ بْنَ كَثِيرٍ سَأَلَهُ؛ فَقَالَ:
يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، كَيْفَ تَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ: ﴿مَالِكِ﴾ أَوْ ﴿مَلِكِ﴾؟ قَالَ: ﴿مَالِكِ يَوْمَ

(١) قال الشيخ الأرنؤوط (١٤ / ١٨ ح ٢): إسناده ضعيف؛ لإرساله.

(٢) قال الشيخ الأرنؤوط (١٤ / ٢٠ ح ١): رجاله ثقات رجال الشيخين، وأعله بالانقطاع بين علقمة
والأسود وعمر (رضي الله عنه).

الدين ﴿١﴾؛ وَكَانَتْ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ تَرْجِعُ إِلَى يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، وَقِرَاءَةُ يَحْيَى تَرْجِعُ إِلَى عُبَيْدِ بْنِ نَضْلَةَ، وَقِرَاءَةُ عُبَيْدٍ تَرْجِعُ إِلَى عَلْقَمَةَ، وَقِرَاءَةُ عَلْقَمَةَ تَرْجِعُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ تَرْجِعُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَوَجَدْنَا رَوْحَ بْنَ الْفَرَجِ قَدْ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا الْجَعْفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وَوَجَدْنَا ابْنَ أَبِي عِمْرَانَ قَدْ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبَزَّارِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ: قَالَ لِي عَاصِمٌ: مَا أَقْرَأَنِي أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ إِلَّا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَدْ قَرَأَ عَلَيَّ عَلِيٌّ. قَالَ عَاصِمٌ: وَكُنْتُ أَرْجِعُ مِنْ عِنْدِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَأَعْرَضُ عَلَيَّ زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ، وَكَانَ زُرٌّ قَدْ قَرَأَ عَلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ لِعَاصِمٍ: لَقَدْ اسْتَوْتَفْتُ. قَالَ خَلْفٌ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ: وَكَانَ عَاصِمٌ يَقْرُؤُهَا: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

قَالَ خَلْفٌ: وَالْأَعْمَشُ يَقْرُؤُهَا كَمَثَلٍ.

وَوَجَدْنَا رَوْحًا قَدْ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا الْجَعْفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِيهِ: وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَقَبْلَ ذَلِكَ مَا قَدْ ذَكَرَ فِي قِرَاءَةِ عَلِيٍّ قَالَ: وَقَرَأَ عَلَيَّ عَلِيُّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِي رِوَايَةِ الْجَعْفِيِّ هَذِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ

الدِّينِ﴾.

وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عِمْرَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَكْثَمٍ يَقُولُ: إِنْ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ تُؤْخَذُ مِنْ صِحَّةِ الْمَخْرَجِ، فَمَا نَعْلَمُ لِقِرَاءَةِ مَنْ صِحَّةِ الْمَخْرَجِ مَا لِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ الْحِكَايَةَ فِي قِرَاءَتِهِ عَلَيَّ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَيَّ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَفِي قِرَاءَةِ عَلِيٍّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي قِرَاءَتِهِ عَلَيَّ زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ، وَفِي قِرَاءَةِ زُرُّ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَلِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ أَيْضاً زِيَادَةٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ ثُمَّ سَاقَ بِإِسْنَادِهِ «عَنْ حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: "عَرَضْتُ الْقِرَاءَةَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَرَضَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] السَّلَامُ، ثُمَّ حَجَجْتُ، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ كَمَا قَرَأْتُهُ عَلَى عَلِيِّ، فَمَا خَالَفَهُ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ".

ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى مَا قَرَأَ هَذَا الْحَرْفَ عَلَيْهِ غَيْرَ عَاصِمٍ، فَوَجَدْنَا حَمْزَةَ بْنَ حَبِيبٍ قَدْ قَرَأَهُ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، كَمَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، حَدَّثَنَا خَلْفٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ حَمْزَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ حَمْزَةُ: مَا قَرَأْتُ الْقُرْآنَ إِلَّا عَلَى رَجُلَيْنِ: ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَالْأَعْمَشِ، فَمَا كَانَ مِنْ حَرْفِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَعَلَى حَرْفِ عَلِيِّ، وَمَا كَانَ مِنْ حَرْفِ الْأَعْمَشِ فَعَلَى حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَتْ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى أَخَذَهَا عَنْ أَخِيهِ عَيْسَى، وَأَخَذَهَا أَخُوهُ عَيْسَى عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَأَخَذَهَا أَبُوهُ عَنْ عَلِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

وَأَمَّا نَافِعٌ؛ فَكَانَ يَقْرَأُهَا: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ أَيْضاً، وَقَدْ قَرَأَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: أَبُو جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَى مَوْلَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، وَقَرَأَ مَوْلَاهُ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ.

وَسَائِرُ الْقُرَاءِ سِوَى مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي هَذَا الْحَرْفِ عَلَى مِثْلِ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ.

ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى طَلَبِ الْوَجْهِ فِي ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْاِسْتِخْرَاجِ، فَوَجَدْنَا أَبَا عُبَيْدٍ قَدْ ذَكَرَ مَا أَجَازَهُ لَنَا عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ فِي ذَلِكَ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ عَلَى ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وَيَذَكُرُ فِيهِ أَنَّ حَجَّاجَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى الْعَتَكِيِّ قَالَ: كَانَ عَاصِمُ الْجَحْدَرِيِّ يَقْرَأُهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ - يَعْنِي: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ -، قَالَ هَارُونُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي عَمْرٍو، وَأَنَّهُ كَانَ يَحْتَجُّ فِي

ذَلِكَ عَلَى مَنْ قَرَأَهُ: ﴿مَالِكٍ﴾ بِالْأَلْفِ، فَقَالَ: يَلْزِمُهُ أَنْ يَقْرَأَ: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ. مَالِكِ النَّاسِ)؛ فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: نَعَمْ، لِمُوَافَقَتِهِ عَاصِمًا عَلَى ذَلِكَ، أَوْ لَا يَقْرَؤُونَ: (فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَالِكُ الْحَقُّ).

قال أبو عبيد: وَنَحْنُ نَخْتَارُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ أَيْضًا، فَذَكَرَ كَلَامًا فِيهِ: "وَلَأَنَّ "مَلِكًا" فِيهِ مَا لَيْسَ فِي "مَالِكٍ"؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَالِكًا غَيْرَ مَلِكٍ، وَلَا يَكُونُ مَلِكًا إِلَّا مَالِكًا، وَكَمْ يَخْتَلِفُوا فِي قِرَاءَةِ: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، أَنَّهُ كَذَلِكَ لَا مَا سِوَاهُ".

وَوَجَدْنَا بَعْضَ مَنْ يَحْتَجُّ لِمَنْ قَرَأَهَا: ﴿مَالِكٍ﴾؛ يَحْتَجُّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وَكَانَ أَوْلَى مَا قُرِئَتْ عَلَيْهِ عِنْدَنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا سَمَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ نَفْسَهُ إِلَى مَا سَمَى اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، فَقَدْ سَمَى اللَّهُ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ بِمَا قَدْ تَلَوْنَاهُ فِي: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ. [مَلِكِ النَّاسِ]﴾ [الناس: ١ و ٢]، وَبِمَا ذَكَرَهُ فِي سُورَةِ الْحَشْرِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وَبِمَا ذَكَرَهُ فِي سُورَةِ الْجُمُعَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَسْبُحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الجمعة: ١]، فَكَانَ مَا سَمَى بِهِ نَفْسَهُ مِمَّا قَدْ تَلَوْنَاهُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ؛ أَوْلَى مَا رُدُّ إِلَيْهِ الْحَرْفُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ الَّذِي قَدْ ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ ﴿مَالِكٍ﴾ وَمِنْ ﴿مَلِكٍ﴾؛ إِلَى ﴿مَلِكٍ﴾ لَا إِلَى ﴿مَالِكٍ﴾، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^(١).

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: ليس في جمهرة المصادر استقراء للحديث، وليس فيها إلا زيادة يسيرة على ما ذكره ونقله أبو جعفر الطحاوي في خاتمة نصه الآنف؛ في الاختيار بين القراءتين: ﴿مَالِكٍ﴾ و﴿مَلِكٍ﴾، وسيظهر البحث في معرض

(١) شرح مشكل الآثار ١٤ / ٥ - ٢٤.

التعليقات الآتية أبرز ما في هذه المصادر.

– التعليقات :

١ / حفظ أبو جعفر لنا نصاً نفيساً لأبي عبيد؛ وهو فيما يظهر من كتابه المفقود: "القراءات"، وعند الرجوع للمصادر نجد الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ينقل عن أبي عبيد قائلاً: «وقال أبو عبيد في قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ معناه: الملك يومئذ ليس ملك غيره. ومن قرأ: ﴿مَالِكِ﴾ أراد: أنه يملك الدين والحساب لا يليه سواه. قال: وكذلك يروى عن عمر^(١)، وأتم منه قول الأزهري (ت ٣٧٠ هـ): «وأخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى أنه قال: اختار أبو عبيد ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾...، واعتل أبو عبيد بأن الإسناد فيها أقوى، ومن قرأ بها من أهل العلم أكثر، وهي في المعنى أصح^(٢)، ويقوي هذه القراءة قوله جل وعز: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤]، وقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ. مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ١ و ٢]، قال: وفيه وجه ثالث يقويه، وهو قوله تبارك وتعالى: ﴿لَنْ الْمَلِكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، وإنما اسم المصدر من الملك: الملك، يقال: ملك عظيم الملك، قال: والاسم من الملك: الملك^(٣)، قال: ومما يزيد قوة أن الملك لا يكون إلا مالكا، وقد يكون مالكا وليس بملك؛ فهو أتم الوجهين^(٤)، ونحوه عند الثعلبي^(٥) (ت ٤٢٧ هـ)، وهذا النقل يزيد على ما نقله أبو جعفر بالحجج من آي القرآن

(١) الحجة للقراء السبعة ١ / ١٣، ويغلب على الظن أن النص من كتاب المعاني لأبي عبيد (ينظر نقل عن هذا الكتاب في: السبعة ص ٣٩٦؛ وسيأتي نقله بحروفه في: التعليق رقم: ٢، في الاختيار الثالث من القسم الأول).

(٢) هذا هو منهج أبي عبيد في الاختيار، وقد سبق بيانه في التمهيد.

(٣) كذا، والصواب: "اسم المصدر من الملك: الملك، يقال: ملك عظيم الملك، قال: والاسم من الملك: الملك"، وسيأتي في النقل عن النحاس وغيره ما يدل على صحة الضبط. وينظر: كشف المشكلات ١ / ٦.

(٤) معاني القراءات للأزهري ١ / ١٠٩ و ١١٠. ويقارن بالحجة للقراء السبعة ١ / ١١ و ١٢، و ١٦.

(٥) الكشف والبيان ١ / ١١٥.

والتفريق بين مصدرَي مَلِكٍ ومَالِكٍ، ونص أبي جعفر يزيد عليه بقصة عاصم الجحدري .

٢ / قوله أبي عبيد: «لأنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَالِكًا غَيْرَ مَلِكٍ، وَلَا يَكُونُ مَلِكًا إِلَّا مَالِكًا» التي نقلها عنه أبو جعفر؛ قوله لا يكاد يخلو منها مصدر عرض للقراءتين، ووقف البحث عليها منسوبة لأبي عبيد عند الأزهري والثعلبي – وقد سبق إيراد ما نقلاه – وابن زنجلة^(١).

وقال أبو علي: «قال أبو بكر محمد بن السري: قال أبو عمرو – فيما أخذته عن اليزيديين –: إن "ملك" يجمع مالكا، أي: ملك ذلك اليوم بما فيه، و"مالك" إنما يكون للشيء وحده...؛ فكل ملك مالك، وليس كل مالك ملكا»^(٢)، والشطر الأول باختلاف يسير عند ابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) عن أبي حمدون عن اليزيدي عن أبي عمرو: «ملك يجمع مالكا، ومالك لا يجمع ملكا»^(٣)، والنص منسوب له أيضا عند ابن زنجلة^(٤).

ويظهر أن الاحتجاج في الأصل لأبي عمرو، ثم صاغه أبو عبيد هذه الصياغة المتقنة، ولذا حرص ابن السراج على التصريح بإسناده إلى اليزيديين عن أبي عمرو، وقريب منه فعل ابن مجاهد .

وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ): «وحجة من قرأ: ﴿مَلِكٍ﴾ قال: لأن ملكا أخص من مالك وأمدح؛ لأنه قد يكون المالك غير ملك، ولا يكون الملك إلا مالكا»^(٥)، ويغلب على ظني أن القائل هو: أبو عبيد . والله أعلم .

(١) حجة القراءات ص ٧٧ .

(٢) الحجة للقراء السبعة ١ / ٩ .

(٣) السبعة ص ١٠٤ .

(٤) حجة القراءات ص ٧٨ .

(٥) إعراب القراءات السبع ١ / ٤٧ .

٣ / قوله أبي جعفر: «وَوَجَدْنَا بَعْضَ مَنْ يَحْتَجُّ لِمَنْ قَرَأَهَا: ﴿مَالِكٍ﴾؛ يَحْتَجُّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ فيها إبهام للقائل، ولم تسم مصادر توجيه القراءات قائل هذا الاحتجاج، قال أبو علي نقلاً عن ابن السراج: «وقال من احتجَّ لمالك...، قالوا: وقد وصف الله سبحانه نفسه بأنه مالك الملك، فقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ولا يقال: هو ملكُ الملِك، قالوا: فوصفه بالملك أبلغ في الشناء وأعمّ في المدح من وصفه بالملك»^(١)، وقال ابن مجاهد: «وحجة من قرأ: ﴿مَالِكٍ﴾ قوله: ﴿مَالِكِ الْمُلْكِ﴾، ولم يقل: ملكُ الملِك»^(٢)، وقال ابن خالويه: «فحجة من قرأ: ﴿مَالِكٍ﴾ قال: لأن الملك داخل تحت المالك، واحتج بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾»^(٣).

وقد وقفت على تسميته بعد لأي؛ بأنه أبو حاتم السجستاني، في نص غاية في النفاسة أورده أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٢ هـ)، وسيأتي نقله بحروفه في التعليق رقم ٦.

٤ / أرى أبو جعفر على الغاية في استقرار الحديث، والبحث فيمن قرأ بالحرفين من الصحابة بدءاً بالزوجتين الطاهرتين، والخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر، وغيرهما (رضي الله عنهم أجمعين).

٥ / قصة عاصم الجحدري التي أوردها أبو جعفر نقلاً عن أبي عبيد بسنده عن هارون بن موسى (شيخ سيبويه)؛ نقلها الفارسي^(٤) عن ابن السراج باختلاف يسير، ومع هذه القصة وقات:

(١) الحجة للقراء السبعة ١ / ١٢ .

(٢) السبعة ص ١٠٤ .

(٣) إعراب القراءات السبع ١ / ٤٧ .

(٤) الحجة للقراء السبعة ١ / ١٠ .

الأولى: نصُّ أبي جعفر صريح أن الراوي لها هو أبو عبيد؛ فيكون ابن السراج قد نقل عنه دون نص، ويدل عليه صيغة التمرّيز «حُكِيَّ» في نص ابن السراج. والله أعلم.

الثانية: قراءة عاصم الجحدري لهذا الحرف من الفاتحة وقع فيها خلاف كبير، ومجموع ما وقفت عليه خمسة أقوال:

١- أبو جعفر ينقل عن أبي عبيد أن الجحدري يقرأ: ﴿مَلِكٍ﴾، ويحتج على من قرأها: ﴿مَالِكٍ﴾، وعند الفارسي عن ابن السراج ﴿مَلِكٍ﴾ بغير ألف^(١)، وكذا نسب له مكي^(٢) وأبو شامة^(٣).

٢- أبو حيان ينسب لعاصم الجحدري أنه يقرأ: ﴿مَلِكٍ﴾ على وزن: سَهْل^(٤). ولم ترد منسوبة له في شواذ ابن خالويه^(٥).

٣- أبو حيان^(٦) أيضاً ينسب للجحدري أنه يقرأ: "مَلِكٌ" فعلاً ماضياً؛ فينصب "يوم".

٤- الهذلي^(٧) ينسب للجحدري أنه يقرأ: ﴿مَالِكٍ﴾ كما قرأها عاصم وغيره.

٥- ابن الجزري ينقل عن الرازي صاحب اللوامح أن عاصماً الجحدري يقرأ: «بالرفع والألف منونا، ونصب "يوم الدين" بإضمار المبتدأ، وإعمال "مالك" في "يوم"»^(٨)، فهو يقرأ: "مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ"^(٩)، ومنه يُعلم مقدار الاختلاف الوارد في النقل عن بعض القراء. والله أعلم.

(١) الحجة للقراء السبعة ١ / ١٠، وفيه: «مَلِكٌ»، خطأ في الضبط، وتعليقة محققه مجانية للضوابط.

(٢) الكشف ١ / ٢٨.

(٣) إبراز المعاني ص ٧٠.

(٤) البحر المحيط ١ / ١٣٣. وبناء على روايته ضبطت القراءة في الحجة للفارسي (١ / ١٠)، وهو بخلاف السياق.

(٥) مختصر في شواذ القرآن ص ٩.

(٦) البحر المحيط ١ / ١٣٤.

(٧) الكامل (للهمذلي) ص ٤٧٨.

(٨) النشر ١ / ٤٨.

(٩) ينظر: شواذ القراءات ص ٤٢.

الثالثة: قوله أبي جعفر نقلاً عن أبي عبيد: «فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: نَعَمْ، مُوَأَفَقْتِهِ عَاصِمًا عَلَى ذَلِكَ» المراد منها أن أبا عمرو وافق عاصماً الجحدري في قراءة: ﴿مَلِكٍ﴾، والتعليل بموافقة عاصم غير موجود في النص المنقول عن ابن السراج عند الفارسي، فنقل أبي جعفر أكمل وأدق.

الرابعة: تقوم القصة على مبدأ الإلزام؛ بمعنى أنه يلزم القارئ لحرف كذا في موضع كذا أن يقرأ بهذا الحرف في المواضع الأخر، وهو مبدأ غير صحيح ولا مستقيم؛ لأن القراءة رواية، فإذا اجتمع لدى القارئ في الحرف قراءتان جاز له الاختيار، ومن قرأ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾؛ إنما قرأ بحسب ما سمع من شيخه في هذا الحرف، ولا يلزمه أن يقرأ: مالك الناس.

٦ / نقل أبو حاتم الرازي أن أبا حاتم السجستاني رد على أبي عبيد احتجاجه في جميع ما احتج به؛ قائلاً: «وكان أبو عبيد يختار ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ على: ﴿مَالِكِ﴾، وذلك أنه قال عز وجل: ﴿لَنْ أَلْمُكُ﴾ [غافر: ١٦]، ولم يقل: لمن الملك، وذلك أن المُلْك مصدر الملك، والمِلْك مصدر المالك، وخطأه أبو حاتم السجستاني في ذلك، فقال: أظنه احتج على نفسه ولم يشعر؛ لأن معنى ﴿لَنْ أَلْمُكُ﴾ يعني: من يملك المُلْك؛ لأنه يقال: لمن الدار؟ يُسأل عن مالكها، وكذلك المُلْك لمن يملكه أي: لملك الملك، ولم يُخْتَلَف فيه...، ويقال: الله مالك كل شيء، ولا يقال: ملك كل شيء؛ إنما يقال: ملك الناس وحدهم، فمالك أوسع وأجمع، قال أبو عبيدة: مالك أجمع من ملك^(١)، وقال الأخفش: الوجه في القراءة^(٢): ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾...

(١) لم أفق عليه في مجاز القرآن (١ / ٢٢ و ٢٣)، ولم يتكلم عن ﴿مَلِكٍ﴾، وهو سماع من أبي حاتم بدلالة السياق.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣؛ إيماء لا تصريحاً.

قال السجستاني: وأين أبو عبيد في الفطنة والدقة من الأخفش، ولم يكن له نظير في دهره؟ وأين أبو عبيد من أبي عبيدة في العلم بكلام العرب^(١)؟
قال: وقوله: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤]، فهو الذي لا يموت، ولا يُسلب ملكه، له الملك الدائم، لم يزل ذلك^(٢)، ولا يزال، وكل ملك سواه؛ فهو جعله ملكا بعد أن لم يكن، وهو يسلبه ملكه بموت أو غيره، وقال: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] ...

قال أبو عبيد: المالك يكون ملكاً وغير ملك، ولا يكون الملك إلا مالكاً، قال السجستاني: فهذا في الدنيا في المخلوقين، والله مالك مُلْكٍ، ومَلِكٍ، ومليك^(٣).

ومن هذا النص يعلم مقدار الاختصار الوارد في نقل حجاج أبي عبيد وأبي حاتم عند النحاس^(٤).

٧ / احتجاج أبي جعفر واستدلاله بما سمى الله به نفسه في الآي التي ذكر بـ: ﴿مَلِكٍ﴾ يقابله أن الله وصف نفسه بـ: ﴿مَالِكٍ﴾ في قوله: ﴿مَالِكُ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقد ذكره أبو جعفر، وهو مبطل للاحتجاج بأن الله سمى نفسه بـ: ﴿مَلِكٍ﴾ فقط؛ وهو فحوى آخر كلام أبي جعفر.

(١) أفرط أبو حاتم (غفر الله لنا وله) في الإزراء بأبي عبيد، وما كان له أن يفعل؛ فأبو عبيد جبل من جبال العلم، شهد له بذلك معاصروه فمن بعدهم؛ قبل أن تشهد له كتبه، وهذه المسألة لا توجب كل هذا الكلام.

(٢) كذا، ولعل الصواب: "لم يزل كذلك". والله أعلم.

(٣) الزينة ص ٢٧٠ - ٢٧٢.

(٤) معاني القرآن للنحاس ١ / ٦١ و ٦٢، وينظر: التفسير البسيط ١ / ٥٠١، والجامع لأحكام القرآن ١ / ٢١٦.

٨ / نسب أبو جعفر قراءة: ﴿مَالِكٍ﴾ للأعمش، وكذا عند أبي علي^(١)، وأبي حيان^(٢)، ونسب أبو حيان^(٣) للأعمش قراءة: ﴿مَالِكٍ﴾ بالنصب، والذي في مصادر القراءات^(٤) أن المطوعي يروي عنه: ﴿مَالِكٍ﴾ بالنصب؛ وهي التي نسبها الكرمانى للأعمش^(٥)، والشنبوذي (تلميذ ابن شنبوذ): يروي: ﴿مَلِكٍ﴾، وهي التي نسبها الهذلي للأعمش^(٦).

٩ / اقتصر أبو جعفر على نسبة قراءة: ﴿مَالِكٍ﴾ لعاصم والأعمش من القراء المشهورين، وقد مضى الكلام في قراءة الأعمش، واقتصر على نافع وحمزة ممن قرأ: ﴿مَلِكٍ﴾، وممن قرأ من السبعة بالألف: الكسائي^(٧)، ومن غيرهم: يعقوب وخلف والحسن، وقرأ الباقر: ﴿مَلِكٍ﴾^(٨).

– الترجيح: القراءتان متواترتان، ولا تختار إحداهما على الأخرى، قال أبو شامة: «والقراءتان صحيحتان ثابتتان، وكلا اللفظين من: ﴿مَالِكٍ﴾ و﴿مَلِكٍ﴾ صفة لله تعالى، وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين؛ حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، وصحة اتصاف الرب (سبحانه وتعالى) بهما؛ فهما صفتان لله تعالى يتبين وجه الكمال له فيهما فقط؛ ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك»^(٩).

(١) الحجة للقراء السبعة ١ / ١٢.

(٢) البحر المحيط ١ / ١٣٣، وينظر: المحرر الوجيز ١ / ٧٤.

(٣) البحر المحيط ١ / ١٣٤، وينظر: المحرر الوجيز ١ / ٧٥.

(٤) ينظر: المبهج ص ٣٢٣، وإيضاح الرموز ص ٩١، والإتحاف ١ / ٣٦٣ و ٣٦٤.

(٥) شواذ القراءات ص ٤١.

(٦) ينظر: الكامل للهذلي ص ٤٧٨. والهذلي يروي قراءة الأعمش عن زائدة (الكامل ص ٢٩١).

(٧) في الكامل (لهذلي ص ٤٧٨) أن خلفاً روى عنه: ﴿مَلِكٍ﴾، وفي الكشف (١ / ٢٥) أنه يخير بينهما.

(٨) ينظر: إيضاح الرموز ص ٩١، والإتحاف ١ / ٣٦٣ و ٣٦٤.

(٩) إبراز المعاني ص ٧٠. والنص منقول في البرهان ١ / ٣٤٠، والإنتقان ص ١٧٦.

الاختيار الثاني: اختيار قراءة: ﴿يُعَلُّ﴾ من قراءتي: ﴿يُعَلُّ﴾ و﴿يُعَلُّ﴾ [آل عمران: ١٦١].

قال أبو جعفر: «بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ فِيْمَا اِخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي قِرَاءَتِهِمْ إِيَّاهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعَلُّ﴾ أَوْ: ﴿يُعَلُّ﴾، وَفِي السَّبَبِ الَّذِي فِيهِ نَزَلَتْ»، وساق أبو جعفر بإسناده «عَنْ سَفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ خُصِيفٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فَقَدُوا قَطِيفَةَ حَمْرَاءَ مِمَّا أُصِيبُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالُوا: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا، فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعَلُّ وَمَنْ يُغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

قال خُصِيفٌ: فَقُلْتُ لِعِكْرِمَةَ: إِنَّ سَعِيداً يَقْرَأُ: ﴿أَنْ يُعَلُّ﴾ قَالَ: بَلَى، وَيُقْتَلُ^(١). وَحَدَّثَنَا... عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ خُصِيفٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مِقْسَمٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ سَعِيداً يَقْرَأُ: ﴿أَنْ يُعَلُّ﴾ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ^(٢)...».

ثم ساق بإسناده «عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "كَانَ يَقْرَأُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعَلُّ﴾...».

وَكَانَ مَنْ رَجَعَتْ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذِهِ إِلَيْهِ مِنَ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ كَانُوا بَعْدَهُ مِمَّنْ دَارَتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ مِنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ وَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ؛ لَا نَعْلَمُ أَحَداً مِنَ الْقُرَّاءِ قَرَأَهَا كَذَلِكَ غَيْرَهُمَا.

فَأَمَّا مَنْ سِوَاهُمَا مِنْهُمْ: الْأَعْمَشُ... قَرَأَهَا: ﴿أَنْ يُعَلُّ﴾^(٣) بِرَفْعِ الْبَاءِ^(٤)، وَحَمَزَةً كَمِثْلِ، وَنَافِعٌ كَمِثْلٍ.

(١) قال الشيخ الأرنؤوط (١٤ / ٢٤٩ ح ١): خصيف سبى الحفظ، وباقي رجاله ثقات.

(٢) قال الشيخ الأرنؤوط (١٤ / ٢٥٢ ح ١): إسناده كسابقه.

(٣) في الكامل (للهدلي ص ٥٢١) أن قراءة الأعمش: ﴿يُعَلُّ﴾، وهو خلاف ما نص عليه أبو جعفر بروايته عن خلف، وهو خلاف المنقول عن الأعمش. ينظر: إيضاح الرموز ص ٣٣١، والإتحاف ١ / ٤٩٣.

(٤) كذا، وهو تجوز، والصواب: بضم الباء.

وَحَكَى لَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ فِي الْقُرْآنِ جَمِيعاً كَذَلِكَ، زَادَ فِيمَنْ قَرَأَ ﴿يُغَلُّ﴾ (١)، فَقَالَ: وَكَذَلِكَ قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةَ، وَالْكَسَائِيَّ.
ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ بِالْقِرَاءَةِ الْأُولَى، فَقَرَأَ: ﴿يُغَلُّ﴾؛ لَمَا قَدْ رُوِيَ فِيهَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (٢) مِنْ قَوْلِهِ: كَيْفَ لَا يُغَلُّ، وَقَدْ يُقْتَلُ (٣)؟.
وَلَأَنَّ الْعَرَبَ أَيْضاً تَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا أَتَى مَا لَا يَكُونُ إِتْيَانُهُ: مَا كَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ، وَإِذَا أَتَى إِلَيْهِ بِمَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْتَى: مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، قَالَ: "فَهَذَا وَجْهُ الْكَلَامِ، وَالْآخِرُ أَيْضاً جَائِزٌ غَيْرٌ مُمْتَنِعٍ" (٤).

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: تورد بعض المصادر (٥) حديث القطيفة الذي أورده أبو جعفر الطحاوي في معرض توجيه قراءة البناء للمعلوم، ويمكن تلخيص ما قيل في توجيه القراءتين على قول الجمهور إن ﴿يُغَلُّ﴾ و﴿يُغَلُّ﴾ من الغلول في الغنيمة لا من كتمان الوحي؛ بما موجهه:

– قراءة: ﴿أَنْ يُغَلُّ﴾ من غلّ مبنياً للفاعل، والمعنى: لا يمكن ذلك منه، لأن الغلول معصية، والنبي ﷺ معصوم من المعاصي، فلا يمكن أن يقع في شيء منها، وهذا النفي إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يتوهم فيه ذلك، ولا أن ينسب إليه شيء من ذلك.

(١) في الأصل: «يُغَلُّ»؛ خطأ في الضبط. والله أعلم.

(٢) كذا، والصواب: رضي الله عنهما.

(٣) أقول (وبالله التوفيق): لم يسبق أن أورد أبو جعفر عن ابن عباس (رضي الله عنهما) هذا القول؛ وإنما الذي سبق له عن عكرمة قوله: «بَلَى، وَيُقْتَلُ»، والذي يدل عليه كلام أبي جعفر أن أبا عبيد يحتج بأن هذا من مقول ابن عباس (رضي الله عنهما)، وهو احتجاج مسند له عند ابن جرير (جامع البيان / ٦ / ١٩٥).

(٤) شرح مشكل الآثار / ١٤ / ٢٤٩ – ٢٥٤.

(٥) ينظر مثلاً: حجة القراءات ص ١٨٠، والبحر المحيط ٣ / ١٠٦.

– قراءة: ﴿ أَنْ يُغَلَّ ﴾ بضم الياء وفتح الغين مبنياً للمفعول، وفيها احتمالان:
 أ– قال الجمهور: هو من "غل" ، والمعنى: ليس لأحد أن يخونه في الغنيمة،
 فهي نهى للناس عن الغلول في المغام، وخص النبي ﷺ بالذكر وإن كان ذلك
 حراماً مع غيره؛ لأن المعصية بحضرة النبي أشنع لما يحب من تعظيمه وتوقيره،
 كالمعصية بالمكان الشريف، واليوم المعظم.
 ب– قيل: هو من "أغل" ، وفيه وجهان:
 ١– أن يكون من: أغلّه؛ أي: وجده غالاً، كما تقول: أحمدت الرجل؛ وجدته
 محموداً.

٢– أن يكون من: أغلّه؛ أي: نسبه إلى الغلول، كقوله: أكذبه؛ نسبه إلى
 الكذب^(١).

وهنا ملحطان:

١ / ليس في كلام أبي جعفر الطحاوي كل هذا الكلام في التوجيه، لأن مقصد
 أبي جعفر هو الاحتجاج للقراءة التي يختار.
 ٢ / لا يخفى أن أغلب ما ورد آنفاً هو تشقيق لكلام أبي عبيد الذي نقله أبو
 جعفر بلفظه، وقريب منه ما نقله ابن زنجلة دون عزو^(٢)، وكذا ما نقلته بعض
 المصادر، وسيأتي بيانه في معرض التعليقات الآتية.
 – التعليقات:

١ / نص أبي عبيد الأنف^(٣) بعضه في تفسير ابن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩
 هـ)؛ وهو بنصه مع ما زاده ابن المنذر من روايته عن علي بن عبد العزيز بسنده عن

(١) ينظر: البحر المحيط ٣ / ١٠٦، والدر المصون ٣ / ٤٦٥. وينظر: الحجة للقراء السبعة ٣ / ٩٦ و٩٧.

(٢) ينظر: حجة القراءات ص ١٧٩ – ١٨١.

(٣) نقل القرطبي (الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٣٨٨) عن أبي عبيد أنه يختار أنه في الآية من الغلول لا من
 الخيانة والحقد، واحتججه بتصريف الفعل: "غل" بحسب معانيه.

غير أبي عبيد: « حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، عَنْ أَبِي عبيد، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النضر، عَنْ شعبة، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِي، قَالَ: مَرَبْنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ تَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغْلَ ﴾ أَوْ ﴿ يُغْلَ ﴾؟ فَقَالَ: ﴿ أَنْ يُغْلَ ﴾.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حجاج، قَالَ: حَدَّثَنَا حماد، عَنْ عاصم، عَنْ أَبِي وائل قَالَ: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغْلَ ﴾.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ، عَنْ أَبِي عبيد، قَالَ: حَدَّثَنَا عَنْ عمران بن حدير، قَالَ: سَمِعْتُ عكرمة يَقُولُ: إِنَّكُمْ تَقْرَؤُونَ هَذَا الْحَرْفَ: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغْلَ ﴾؛ وَلَوْ كَانَ هَذَا مَا اسْتَطَاعَ أَحَدُنَا أَنْ يُغْلَ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ، عَنْ أَبِي عبيد، عَنْ الكسائي فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغْلَ ﴾ قَالَ: يُقْرَأُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّهَا، فَمَنْ فَتَحَ الْيَاءَ أَرَادَ: أَنْ لَا يُغْلَ هُوَ نَفْسَهُ، وَمَنْ قَرَأَ: ﴿ يُغْلَ ﴾ أَنْ يُتْهَمَ بِالْغُلُولِ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى: أَنْ يُخَانَ، وَكَانَ الكسائي يَخْتَارُ فِيهَا ضَمَّ الْيَاءِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حجاج بن منهال، قَالَ: حَدَّثَنَا حماد، عَنْ حميد، عَنْ الحسن أنه قرأها: ﴿ أَنْ يُغْلَ ﴾.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ، عَنْ أَبِي عبيد، قَالَ: حَدَّثَنَا هشيم، قَالَ: حَدَّثَنَا مغيرة، عَنْ إبراهيم أنه قرأها: ﴿ يُغْلَ ﴾.

قال هشيم: وَأَخْبَرْنَا عوف، عَنْ الحسن^(١)، أنه قرأها: ﴿ يُغْلَ ﴾، وَقَالَ: أَنْ يُخَانَ^(٢).

وقال الواحدي: « يؤكد هذا الفصل ما حكى أبو عبيد عن يونس أنه اختار:

(١) يمثل هذا الإسناد روي أبو عبيد قراءة للحسن فيما نقله ابن خالويه (إعراب القراءات السبع ١ / ٤١٢).

(٢) تفسير القرآن لابن المنذر ص ٤٧٢ و ٤٧٣. وينظر: جهود الإمام أبي عبيد ص ٢٢٢ و ٢٢٣.

﴿يَعْلَمُ﴾ بفتح الياء، وقال: لا يكون في الكلام "ما كان لك أن تُضرب" بضم التاء»^(١)، وقال السمين: «واختار أبو عبيد والفراسي قراءة البناء للفاعل؛ قالوا: لأن الفعل الوارد بعد: "ما كان لكذا أن يفعل" أكثر ما يجيء منسوباً إلى الفاعل...»^(٢)، وهو كالصريح في نقل الفراسي دون نص عن أبي عبيد.

ومما تقدم يعلم أن نص أبي عبيد الوارد عند أبي جعفر يزيد عما نقل في احتجاج أبي عبيد في المصادر باحتجاجه بحديث ابن عباس (رضي الله عنهما)؛ فهو أتم نص وقف عليه البحث.

٢ / قوله أبي جعفر: «وَكَانَ مَنْ رَجَعَتْ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذِهِ إِلَيْهِ مِنَ الْقُرْءِ...»؛ تفيد وصول قراءة ابن عباس (رضي الله عنهما) لعاصم وأبي عمرو من طريق الرواية، وليس هذا بمستقيم؛ إذ ليس في أسانيد قراءة عاصم أخذه عن ابن عباس، وقد نص أبو جعفر على سند قراءة عاصم، وأما أبو عمرو فقد قرأ على من قرأ على ابن عباس كعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وغيرهما^(٣)، ومنه يظهر مقدار التجوز الواقع في قوله أبي جعفر هذه.

٣ / يظهر جلياً مما أورده أبو جعفر هنا وفي الاختيار الأول مقارنة بما أورده أبو عبيد وبما نقل عنه أن أبا جعفر يتعمد أن يأتي بطرق آخر بأسانيده لما يرويه أبو عبيد من الحديث، وكذا ما أورده من نسبة القراءات؛ مما يصح معه القول: إن من منهج أبي جعفر الطحاوي:

- ١- أن يسوق بإسناده بعض ما رواه أبو عبيد في الاحتجاج للقراءة بالحديث.
- ٢- أن يسوق بإسناده بعض ما رواه أبو عبيد في نسبة بعض القراءات للقراء.
- ٣- أن يختصر (في بعض المواضع) في إيراد بعض ما أورده أبو عبيد من

(١) التفسير البسيط ٦ / ١٣٢.

(٢) الدر المصون ٣ / ٤٦٦، وينظر: الحجة للقراء السبعة ٣ / ٩٦.

(٣) ينظر: غاية النهاية ١ / ٢٦٣.

احتجاج لاختياره، وقد يكون النص الذي ينقله أبو جعفر عن أبي عبيد آثم نص وقف عليه البحث في احتجاج أبي عبيد .

٤- أن يختصر (في بعض المواضع) في إيراد بعض ما أورده أبو عبيد من نسبة بعض القراءات .

ومع هذا الاختصار من أبي جعفر إلا أنه يبقى المصدر الوحيد (بحسب ما وقف عليه البحث) الذي نص على هذه النسبة بهذا الكم، مما يصح معه القول: إن نُقولُ أبي جعفر عن أبي عبيد هي أولُ نصوص (بحسب ما وقف عليه البحث) تُظهرُ نسبة أبي عبيد للقراءات اللذين اختارهم. وسيوضح ما سيأتي من الاختيارات هذا المنهج، ويبين عنه .

٤ / نسب أبو جعفر قراءة: ﴿يُغَلُّ﴾ لعاصم وأبي عمرو فحسب؛ وعقب ذلك بقوله: «لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْقُرَاءِ قَرَأَهَا كَذَلِكَ غَيْرَهُمَا»، وقوله هذا غريب، فقد قرأها كذلك من السبعة: ابن كثير، ومن غيرهم: ابن محيصة واليزيدي^(١)، وهي رواية عن يعقوب^(٢) .

ووجه الاستغراب: إهمال قراءة ابن كثير وابن محيصة المكيين، وقد نسب أبو عبيد لهما قراءات، وكذا فعل أبو جعفر؛ فهل أهمل أبو عبيد النسبة لهما، واقتصر على عاصم وأبي عمرو، وتبعه أبو جعفر؟ قد يكون ذلك. والله أعلم .

٥ / اقتصر أبو جعفر من رواية خلف على نسبة قراءة: ﴿يُغَلُّ﴾ لنافع وحمزة والأعمش، ثم نقل عن أبي عبيد أنه نسبها لأبي جعفر وشيبة والكسائي، وبقي ممن قرأها من السبعة: ابن عامر، ومن غيرهم^(٣) من لم يسبق ذكره في التعليق السابق .

(١) السبعة ص ٢١٨، وإيضاح الرموز ص ٣٣١، والإتحاف ١ / ٤٩٣ .

(٢) المبسوط ص ١٧٠، وفي الكامل (للهدلي ص ٥٢١) روايتها عن آخرين .

(٣) سبق أن أبا عبيد نص على نسبتها للحسن فيما سبق نقله عن ابن المنذر .

– الترجيح: القراءتان متواترتان، ولا تختار إحداهما على الأخرى، قال ابن المنذر: «وكلُّ صواب، لأن معناه إن شاء الله: أن يُحان، أو يُخون» (١).

الاختيار الثالث: اختيار قراءة: ﴿لَدُنِّي﴾ من القراءات الواردة [الكهف: ٧٦]. قال أبو جعفر: «بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيَمَا يُقْضَى لِبَعْضِ الْقُرَّاءِ عَلَى بَعْضٍ مِمَّا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ فِي قِرَاءَتِهِمْ: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾؛ مِنْ التَّثْقِيلِ، وَمِنْ التَّخْفِيفِ»، وساق أبو جعفر بأسانيده عن ابن عباس (رضي الله عنهما) عن أبي بن كعب (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قرأ: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ مثقلة النون، ثم قال: «وَهَذَا مِمَّا لَا نَعْلَمُ لِمَنْ رَوَاهُ فِيهِ مُخَالَفًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيَمَا رَوَاهُ عَنْهُ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا اخْتِلَافُ الْقُرَّاءِ فِي ذَلِكَ، وَكَمَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ الْأَعْمَشُ: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ مُشَدَّدٌ، حَمَزَةٌ كَمِثْلِ، أَبُو عَمْرٍو كَمِثْلٍ، عَاصِمٌ: ﴿لَدُنِّي﴾ (٢) مَكْسُورَةٌ النُّونِ، وَيَجْزِمُ الدَّالَ، وَيُشْمِهُمُ الضَّمَّةَ، وَيَنْصَبُ اللَامَ، فِي السُّورَةِ [٢: ٢] ﴿مِنْ لَدُنِّهِ﴾ (٣) مِثْلَهَا، وَلِنَافِعٍ: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ مُخَفَّفَةٌ.

وَفِيَمَا أَجَازَهُ لَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ فِي كِتَابِهِ فِي "الْقِرَاءَاتِ"؛ قَالَ: وَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا﴾ كَانَ نَافِعٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَقْرَؤُونَهَا بِفَتْحِ اللَامِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ مَعَ ضَمِّ الدَّالِ: ﴿لَدُنِّي﴾. وَكَذَلِكَ قَرَأَهَا عَاصِمٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُشْمِ اللَامَ الضَّمَّةَ، مَعَ جَزْمِ الدَّالِ: ﴿لَدُنِّي﴾. وَأَمَّا

(١) تفسير القرآن لابن المنذر ص ٤٧٣. وينظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٨٤، والكشاف ١ / ٤٣٣.

(٢) في الأصل: «لَدُنِّي».

(٣) كذا، وهو لا يتناسب مع ما نقله أبو جعفر عن خلف عن عاصم من رواية أبي بكر شعبة كما سيأتي بيانه، وأما هاء الضمير فقد سكت عنها خلف هنا؛ فتكون مكسورة فحسب، أي: من غير وصلها بياء؛ وهي رواية عن يحيى عن أبي بكر نقلها ابن الجزري: ﴿لَدُنِّهِ﴾، والمشهور عن شعبة وصل الهاء بياء: ﴿لَدُنِّيهِ﴾، وأما حفص عن عاصم فيضم الدال ويسكن النون ويضم الهاء دون بلوغ واو: ﴿لَدُنَّهُ﴾. ينظر: السبعة ص ٣٨٨، والنشر ٢ / ٣١٠.

الأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي؛ فإنهم كانوا يثقلون النون مع فتح اللام وضم الدال: ﴿لُدْنِي﴾. قال أبو عبيد: وكذلك القراءة عندنا، وهي اللغة العالية، وإنما ثقلت النون ليسلم سكونها، وهي من الأصل ساكنة، كقولهم في "من" و"عن"، ألا ترى أن النون منهنما ساكنة في الأصل، كقولك: من فلان، وعنك، فإذا أضفت إلى نفسك قلت: مني وعني، فزدت نونا ثانية، ليسلم السكون الذي كان فيها، ولو قلت: مني وعني مخففتين، لذهب السكون، وصارت النون إلى الكسر، فلهاذا قالوا: مني وعني بالتشديد كذا: لُدْنِي.

قال أبو جعفر: ومما جاء ذكره في القرآن في نون الجماعة في "لُدْن": ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوْا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لُدْنَا﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿أَوَلَمْ نُمْكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجَبِّي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لُدْنَا﴾ [القصص: ٥٧]، ﴿وَحَنَانًا مِنْ لُدْنَا وَرِكَاعًا﴾ [مريم: ١٣]، وفي إجماعهم على ما ذكرنا ما قد دل على أن أولى القراءات فيما قد ذكرنا اختلافهم فيه؛ ما كان يقرؤه الأعمش وحمزة وأبو عمرو على ما ذكرناه عنهم في ذلك، لا سيما قد شد ذلك بما قد روينا عن رسول الله ﷺ فيه مما يوافق ما قرأوه عليه، والله نسأله التوفيق^(١).

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: ليس في المصادر إيراد للحديث، ويمكن تلخيص ما قيل في

توجيه ﴿لُدْنِي﴾ بتشديد النون وتخفيفها؛ فيما يأتي^(٢):

– قراءة: ﴿لُدْنِي﴾؛ شددت النون لإدخال نون الوقاية على "لُدْن" للمحافظة

(١) شرح مشكل الآثار ١٢ / ٤٠١ - ٤٠٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٠٣، وإعراب القرآن ٢ / ٤٦٧، ومعاني القراءات ٢ / ١١٧، وإعراب القراءات السبع ١ / ٤٠٧، والحجة للقراء السبعة ٥ / ١٦٠، وحجة القراءات ص ٤٢٤، والكشف ٢ / ٦٩، والموضح في وجوه القراءات ٢ / ٧٩٢، والمحرم الوجيز ٥ / ٦٤٠، والبحر المحيط ٦ / ١٤٢، والدر المصون ٧ / ٥٣٠.

على نونها الساكنة من الكسر، وهي حينئذ نظيرة من وعن، ثم أدغمت النون في النون؛ وهو الأكثر في لدن، وهو القياس عند الفارسي.

– قراءة: ﴿لُدُنِي﴾؛ النون خفيفة؛ لأنها - عند الجمهور - نون "لُدُن" اتصلت بياء المتكلم، وهو القياس عند أبي حيان؛ لأن الأصل في الأسماء إذا أضيفت لياء المتكلم ألا تلحقها نون الوقاية نحو: فرسي، والزجاج وتبعه النحاس يذهبان إلى أن "لُدُن" اسم؛ فليست مثل: عن ومن، ولذا جاز فيها حذف النون، وعلله الأزهرى بأن "لُدُن" على ثلاثة أحرف؛ فلا تقاس ب: من وعن.

واحتج لها أيضا^(١) بأن الحذف منهج مطرد لنافع فيما اجتمعت فيه نونان؛ فهو يقرأ: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤] بنون خفيفة.

وبعض المعربين^(٢) يذهب إلى أن النون نون الوقاية اتصلت ب: "لُدُن".

وعلى ما سبق ذكره في توجيه القراءتين ملحظان:

١ / قوله أبي حيان: عدم لحاق النون في "لُدُنِي" هو القياس^(٣)، غريب جدا، وأبو حيان مسبوق إلى قريب من هذا الحكم بابن عصفور الذي نص على أن عدم اللحاق «أحسن» في نص انفرد أبو حيان بنقله عنه^(٤).

وهو مناقض لقولة الفارسي إن لحاق نون الوقاية "هو القياس"، وقال عنه أبو عبيد في نص أبي جعفر هو "اللغة العالية"، وقال ابن مالك: إنه الأكثر^(٥).

ولم يذكر سيبويه غير لحاق النون^(٦)، ونسب له ابن مالك^(٧) أنه يرى عدم

(١) ينظر: حجة القراءات ص ٤٢٥، وإبراز المعاني ص ٥٧٢. وينظر: إعراب القرآن ٢ / ٤٦٧.

(٢) ينظر: البيان ٢ / ١١٤، والتبيان ٢ / ٨٥٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦ / ١٤٢.

(٤) التذليل والتكميل ٢ / ١٨٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١ / ١٣٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٧٠، ٣ / ٢٨٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١ / ١٣٦.

لحاقها من الضرورات، ورده عليه أبو حيان بأنه ليس كما قال^(١)، والصواب هنا مع أبي حيان؛ فلم يورد سيبويه سوى "لدنني" مشددة النون، ولم يذكر أنه حفظ في الشعر "لدنني" مخففة^(٢).

٢ / معظم ما في المصادر في توجيه قراءة تشديد النون قريب من كلام أبي عبيد، وقد سبقه سيبويه إلى تشبيه نون "لدن" بنون: من وعن^(٣).
وسياتي في التعليقات ما قيل في المنقول عن أبي بكر شعبة عن عاصم رواية وتوجيها.

– التعليقات:

١ / الاحتجاج الذي نقله أبو جعفر عن أبي عبيد أورده ابن جرير^(٤) بعبارات مقاربة غير منسوب، وأورده نحواً منه الزجاج^(٥) غير منسوب، وورد غير منسوب في عدد من مصادر توجيه القراءات، ونص أبي جعفر صريح بأنه من كلام أبي عبيد.

ومنه يُعلم حقيقة علمية؛ وهي: أن المؤلفين في معاني القرآن والتفسير وتوجيه القراءات؛ جعلوا ما أورده أبو عبيد مما كدّ ذهنه فيه علماً مشاعاً لا يلزم التصريح بنسبته له، كما فعل النحاة مع ما نقله سيبويه عن العرب، وعن شيوخه، وما دونه في كتابه من بُنيات فكره، فصارت سنةً ماضيةً أن أول من يؤلّف في علم؛ يصبح ما دونه من العلم الذي لا يُصرّح بنسبته له إلا نادراً، أو لغرض ما.

(١) التذييل والتكميل ٢ / ١٨٣.

(٢) ينظر: فهم نص سيبويه بين ابن مالك وأبي حيان ص ٤٠ - ٤٢.

(٣) قال سيبويه (الكتاب ١ / ٢١٠) عند كلامه عن "لدن غدوة": «وتكون النون من نفس الحرف بمنزلة نون من وعن»، وقال (٣ / ٢٨٦): «ومن لدنني؛ فإنما لدن ك: عن».

(٤) جامع البيان ١٥ / ٣٤٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٠٣.

٢ / نقل ابن مجاهد عن أبي عبيد مخطئاً ما نقله عن عاصم؛ حيث يقول: «وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿لُدْنِي﴾ يشم الدال شيئاً من الضم؛ هذه رواية خلف عن يحيى بن آدم، وقال غيره: عن يحيى عن أبي بكر: ﴿لُدْنِي﴾ يسكن الدال مع فتح اللام.

وروى أبو عبيد عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم في كتاب "القراءات": ﴿لُدْنِي﴾ بضم اللام وتسكين الدال؛ وهو غلط. وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى سورة طه: عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿لُدْنِي﴾ مفتوحة اللام ساكنة الدال. وقال حفص عن عاصم: ﴿لُدْنِي﴾ مثل أبي عمرو وحمزة^(١). ولم يعرض ابن خالويه^(٢) لتغليب أبي عبيد مع نقله لروايته ضم اللام عن عاصم، وأما الفارسي فقد سلم التغليب من جانب الرواية، وناصح عن أبي عبيد من حيث ورود ما رواه في اللغة^(٣)، ونقله الواحدي^(٤)، وابن عطية^(٥)، وغيرهما^(٦)، وهو ما أجاب به بعض الباحثين^(٧).

وأقول (وبالله التوفيق) هنا ملحظان:

١- يكشف نص أبي جعفر الطحاوي عن خلل في النص المنقول عن أبي عبيد عند ابن مجاهد، وذلك أن ابن مجاهد ينسب لأبي عبيد أن عاصماً من رواية أبي بكر شعبة يضم اللام، فخطأه ابن مجاهد، وليس هذا وارداً في النص المنقول عن أبي عبيد عند أبي جعفر، بل الذي فيه أن عاصماً يشم اللام الضم. وهذا الملحظ

(١) السبعة ص ٣٩٦.

(٢) إعراب القراءات السبع ١ / ٤٠٧.

(٣) ينظر: الحجة ٥ / ١٦٢. وفيه: «أبو عبيدة»؛ تحريف.

(٤) التفسير البسيط ١٤ / ٩٧. وفيه: «أبو عبيدة»؛ تحريف.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٥ / ٦٤٠، وفيه: «مجاهد»؛ والصواب: "ابن مجاهد".

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٣٣٣، والبحر المحيط ٦ / ١٤٢؛ والنص المثبت فيه غير مستقيم.

(٧) القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط أو الخطأ ص ٩٢ و ٩٣.

يجعل من المتعين إعادة النظر في النصوص المنقولة عن أبي عبيد عند ابن مجاهد وغيره عامة؛ والواردة في مقام التخطئة لأبي عبيد خاصة، ولست أنفي وقوع الخطأ من أبي عبيد، ولكنني أقول: يجب التأكد من صحة النص المنسوب لأبي عبيد قبل إطلاق الحكم.

وسياتي في الاختيار الرابع من القسم الثاني أن أبا عبيد إذا قال: "قراءة عاصم"؛ فإنما يعني رواية أبي بكر بن عياش شعبة عن عاصم.

٢- ما أنكره ابن مجاهد على أبي عبيد من ضم اللام وتسكين الدال منقول عن عاصم من رواية أبي بكر عنه، وقد وقف البحث على هذه الرواية لعاصم عند كل من: أ- الأزهرى^(١) من طريقين: طريق الأعشى (أبي يوسف يعقوب بن محمد بن خليفة - ت في حدود ٢٠٠ هـ) عن أبي بكر عن عاصم، ومن طريق الكسائي عن أبي بكر عن عاصم.

وهذا طريق أبي عبيد لرواية أبي بكر عند الأندرابي؛ كما سياتي في الاختيار الرابع من القسم الثاني.

ب- ابن مهران^(٢) (ت ٣٨١ هـ) من طريق شيخه النقاش (محمد بن الحسن - ت ٣٥١ هـ) عن الأعشى عن أبي بكر.

ج- الهذلي^(٣)؛ وأسماء اختلاصاً بضم لامه وسكون داله، ورواه عن طريق الخطيب (محمد بن علي، وقيل: أحمد بن علي - ت ٣٠٧ هـ^(٤)) عن الأعشى.

٣ / في نص أبي جعفر المنقول عن أبي عبيد أن عاصماً يشم اللام الضم، وقد سبق أنه نُقل عن أبي بكر شعبة الضم للام واختلاسه والفتح مع سكون الدال.

(١) معاني القراءات ٢ / ١١٦.

(٢) المبسوط ص ٢٨١، وغلط شيخه النقاش!

(٣) الكامل للهذلي ص ٥٩٠.

(٤) غاية النهاية ٢ / ١٨٨.

والمعتمد في كتب القراءات أن لعاصم من رواية شعبة وجهان^(١):

١- إشمام الدال الضم بعد إسكانها (وعليه أكثر أهل الأداء).

٢- اختلاس ضمة الدال.

والوجه الأول نقله أبو جعفر عن شيخه أحمد بن أبي عمران عن خلف البزار (خلف العاشر)، وسينص أبو جعفر على أن خلفاً يروي قراءة عاصم عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، وهذا الوجه نقله ابن مجاهد كما تقدم عن خلف عن يحيى، ونقله ابن غلبون طاهر عن يحيى^(٢).

ولم يتعقب أبو جعفر أبا عبيد فيما نقله، ولم يخطئه كما فعل ابن مجاهد، وتعليل ذلك - فيما يظهر - : أن أبا جعفر يسلّم بأمرين:

١- إمامة أبي عبيد، وأنه إنما ينقل ما روي له.

٢- اختلاف الرواية عن القارئ باب واسع، لا يصح معه التخطئة لنقل الثقة.

والله أعلم.

٤ / سبق فيما تقدم تعليقه النقل رواية عما ورد عن أبي بكر شعبة عن عاصم من قراءات، وقد تقدم ما قيل في الاعتراض على الرواية وتفنيده من جهة النقل، مع الإشارة إلى ورود ما روي من ذلك في اللغة، وقد أثبتته: الفارسي - وقد تقدم بيانه -، وقد سبقه النحاس^(٣)، والأزهري^(٤)، وابن خالويه^(٥)، فالإشمام والاختلاس في ﴿لَدُنِّي﴾ إشارة إلى أن أصل حركة الدال الضم، وأما ضم اللام أو إشمامها

(١) ينظر: النشر ٢ / ٣١٣، وإيضاح الرموز ص ٥٠٦، والإتحاف ٢ / ٢٢٢، والبدور الزاهرة ص ١٩٥.

(٢) التذكرة في القراءات الثمان ٢ / ٤١٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ١ / ٣٥٨؛ نقلاً عن أبي حاتم.

(٤) ينظر: معاني القراءات ٢ / ١١٧.

(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع ١ / ٤٠٧ و ٤٠٨. والنص فيه يحتاج إلى إعادة نظر، ويمكن تصويبه

بالرجوع إلى معاني القرآن للنحاس ١ / ٣٥٧ و ٣٥٨.

وسكون الدال؛ فتكون ﴿لُدْنِي﴾ نظيرة قول العرب: "عَضُدٌ" في تخفيف: "عَضُدٌ"، نقلت الحركة (الضمة) إلى الحرف المفتوح بعد حذف حركته (الفتحة). وبناء عليه يسقط كل ما قيل في الاعتراض على ما نُقل عن أبي بكر شعبة رواية ودراية.

٥ / احتجاج أبي جعفر باتصال نون الجماعة كما أسماها؛ وهي عند النحويين: "نا" المتكلمين (الفاعلين) ب: "لُدْن" احتجاج طريف، ولم أقف على من احتج به غيره، وهو يدل على الغاية في إمعان النظر من أبي جعفر. وهذا المنهج في الاحتجاج بالمجمع على قراءته منهج اختطه أبو عبيد؛ كما سيأتي نصاً في الاختيار السادس.

ووجه احتجاج أبي جعفر: أنه عند توالي نونين؛ فالحكم هو الإدغام للأولى في الثانية كما في ﴿لُدْنَا﴾، لا الحذف للثانية (نون الوقاية) كما في قراءة: ﴿لُدْنِي﴾ بنون خفيفة.

٦ / ما رواه أبو جعفر من قول أبي عبيد: «كَانَ نَافِعٌ وَعَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَقْرَؤُونَهَا بِفَتْحِ اللَّامِ وَتَخْفِيفِ النَّونِ مَعَ ضَمِّ الدَّالِّ» يفيد أن الأعرج (عبد الرحمن ابن هرمز) وأبا جعفر وشيبة بن نصح يقرؤون كقراءة نافع، وهو نص نفيس، إذ ليس في بعض المصادر إلا نسبتها إلى نافع وأبي جعفر^(١)، وفي بعضها نسبتها لهما ولشيبه^(٢).

٧ / اقتصر أبو جعفر على نسبة تشديد النون لحمزة والكسائي وأبي عمرو والأعمش، وقرأ به من السبعة: ابن كثير وابن عامر، وقد قرأ به بقية الأربعة عشر إلا المدنيين وأبا بكر.

(١) ينظر: إيضاح الرموز ص ٥٠٦، والإتحاف ٢ / ٢٢٢.

(٢) ينظر: الكامل للهدلي ص ٥٩٠ مع ص ١٦٤.

- الترجيح: القراءتان متواترتان، ولا تختار إحداهما على الأخرى، والأوجه المذكورة في القراءات الآنفه واردة في لسان العرب، والأكثر لحاق النون مع "لُدُنْ"، وهو القياس. الاختيار الرابع: اختيار قراءة: ﴿ضَعْفٌ﴾ من قراءتي: ﴿ضَعْفٌ﴾ و﴿ضَعْفٌ﴾ [الروم: ٥٤].

قال أبو جعفر: «بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْاِخْتِيَارِ مِمَّا قُرِئَ عَلَيْهِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ أَوْ: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ عَلَى مَا قُرِئَ عَلَيْهِ مِنْ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ»، وساق أبو جعفر بإسناده عن «الْفُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾، فَرَدَّ عَلَيَّ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ ثُمَّ قَالَ لِي: "قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا قَرَأْتُ عَلَيَّ، فَرَدَّ عَلَيَّ كَمَا رَدَدْتُ عَلَيْكَ" (١).

قال أبو جعفر: وَهَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْلَمُ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُهُ، وَفِيهِ رَدُّهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: ﴿ضَعْفًا﴾، مَكَانَ قِرَاءَتِهِ: ﴿ضَعْفًا﴾، وَإِنْ كَانَ الْقُرَاءَةُ قَدْ اِخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ، فَقِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى ﴿ضَعْفٍ﴾، وَقِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى ﴿ضَعْفٍ﴾؛ فَالَّذِي عِنْدَنَا أَنَّ الْأَوْلَى فِي ذَلِكَ مَا قَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ كَانَ وَاسِعًا لِلنَّاسِ أَنْ يَقْرُؤُوا الْقِرَاءَةَ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ مُحَالًا عِنْدَنَا أَنْ يَكُونُوا قَرُؤُوهَا إِلَّا مِنْ حَيْثُ جَازَ لَهُمْ أَنْ يَقْرُؤُوهَا، وَلِأَنَّهُ قَدْ قَرَأَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ هَذَا الْحَرْفَ عَلَى مَا قَرَأَهُ عَلَيْهِ مَنْ قَرَأَهَا: ﴿ضَعْفًا﴾.

وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْاِخْتِلَافُ كَانَ فِي ذَلِكَ جَاءَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَّا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ مِمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهُ عَلَى النَّاسِ فَيَأْخُذُونَهُ عَنْهُ

(١) قال الشيخ الأرنؤوط (٨ / ١٥٨ ح ١): رجاله ثقات غير عطية العوفي؛ فهو ضعيف كثير الخطأ.

كَمَا يَقْرُوهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى جَبْرِيلَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا) فَيُبَدِّلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُبَدِّلُ فَيَكُونُ أَحَدُ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ قَدْ لَحِقَهُ التَّبْدِيلُ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى الْآخَرُ هُوَ الَّذِي جُعِلَ مَكَانَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْهُ نَصًّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاتَّسَعَ بِذَلِكَ عِنْدَنَا الْقِرَاءَةُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ، غَيْرَ أَنَّ مَا فَصَلَ مِنْ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ الْمَعْنَى الْآخَرُ مِنْهُمَا بِحِكَايَةِ مَنْ حَكَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ رَدِّهِ إِيَّاهُ عَلَى مَنْ قَرَأَ عَلَيْهِ الْحَرْفَ الْآخَرَ مِنْ ذَيْنِكَ الْحَرْفَيْنِ بِالِاخْتِيَارِ أَوْلَى، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَأَهُ التَّوْفِيقَ. وَقَدْ اختلف أهل القراءة في هذا الحرف، فقرأه بعضهم بالضم، وممن قرأه منهم كذلك: أبو جعفر، وشيبة، ونافع، وعبد الله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو، والكسائي. وقرأه بعضهم بالفتح، وممن قرأه منهم كذلك: يحيى بن وثاب، وعاصم، والأعمش، وكذلك أجازهُ لنا علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد. وذكر لنا عن أبي عبيد اختياره للقراءة الأولى ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾، أتباعاً للنبي ﷺ؛ مع من أتبعه عليها، وباللغة التوفيق^(١).

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: غاية ما تذكره جمهرة المصادر^(٢) في توجيه قراءتي: ﴿ضَعْفٍ﴾ - بفتح الضاد وضمها - أنهما لغتان، ونُسب الضم للحجازيين والفتح لتميم، وفي بعضها نقل تفريق بين المضموم والمفتوح؛ فالمضموم في البدن، والمفتوح في الرأي والعقل، قال ابن عطية: «وهذا قول ترده القراءة»^(٣). وفي عدد من المصادر الاحتجاج بالحديث الوارد في نص أبي جعفر، وسببين البحث ذلك في معرض التعليقات الآتية.

(١) شرح مشكل الآثار ٨ / ١٥٨ - ١٦٠.

(٢) ينظر مثلاً: الحجة للقراءة السبعة ٤ / ١٦٢، و٥ / ٤٥٠، وحجة القراءات ص ٣١٣، و٥٦٢، والمحرر الوجيز

٤ / ٢٣٧، و٧ / ٣٦، والبحر المحيط ٤ / ٥١٣، و٧ / ١٧٥، والدر المصون ٥ / ٦٣٦.

(٣) المحرر الوجيز ٤ / ٢٣٨.

– التعليقات :

١ / النص الذي نقله أبو جعفر عن أبي عبيد نفيس جداً؛ وغاية ما وجدته البحث، قول الثعلبي: « واختارها أبو عبيد؛ لأنها لغة النبي ﷺ »^(١)، وأتم منه قول أبي شامة: « قال أبو عبيد: وبالضم يقرأ اتباعاً للغة النبي ﷺ؛ سمعت الكسائي يحدث عن الفضل بن مرزوق^(٢) عن عطية العوفي قال: قرأت على ابن عمر: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ بالفتح؛ فقال: إني قرأتها على رسول الله ﷺ كما قرأت، فقال لي: ﴿ مِنْ ضَعْفٍ ﴾، قال أبو عبيد: يعني بالضم»^(٣)، والحديث عن أبي عبيد عن الكسائي عن الفضيل بن مرزوق عن عطية العوفي نقله ابن خالويه^(٤). ومنه يُعلم أن أبا جعفر خرَّج الحديث الذي رواه أبو عبيد من طريقه هو. وقد تواردت بعض المصادر^(٥) على الاستشهاد بحديث ابن عمر (رضي الله عنهما)، ونص أبي جعفر الطحاوي يكشف المنبع الذي استقى منه مؤلفو هذه المصادر.

وقال القرطبي: « والضم لغة النبي ﷺ »^(٦)؛ وقد تقدم أنه تعليل أبي عبيد. وقد انتقد النحاس في غير هذه الآية تعليل أبي عبيد هذا؛ قائلاً: « وزعم أبو^(٧) عبيد أنها لغة النبي ﷺ كلام هائل، فقال بعض العلماء: قوله: " لغة النبي ﷺ " كلام هائل؛ لا ينبغي لأحد أن يقوله إلا بتيقن»^(٨)، ومع ذلك فقد استعمل النحاس^(٩) مصطلح: لغة النبي ﷺ؛ مسبقاً بكلمة: " يقال " !.

(١) الكشف والبيان ٧ / ٣٠٨.

(٢) كذا، والصواب: " الفضيل بن مرزوق "؛ كما سبق في نص أبي جعفر.

(٣) إبراز المعاني ص ٤٩٤.

(٤) إعراب القراءات السبع ١ / ١٤. وينظر: ١ / ٢٣٣.

(٥) ينظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٩١، والحجة للقراء السبعة ٥ / ٤٥٠.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ٤٥٠.

(٧) كذا، وهو يشكل مع قوله: « كلام هائل»، ولعل صحة النص: « وزعم أبو عبيد ... كلام هائل».

(٨) إعراب القرآن ٤ / ٣٣٧.

(٩) إعراب القرآن ٤ / ١٢٢، ٥ / ٢٢٨.

ويظهر من صنيع أبي جعفر الطحاوي أنه لم يرتض هذا التعليل من أبي عبيد؛ ولذا قال: «اتَّبَاعاً لِلنَّبِيِّ ﷺ». والله أعلم.

٢ / وافق أبو جعفر أبا عبيد في قوله عقب الاحتجاج الأنف: «مَعَ مَنْ اتَّبَعَهُ عَلَيْهَا»، ولم يرى فيه بأساً، وعلى النقيض من هذه الموافقة انتقد النحاس في غير هذه الآية هذا القول من أبي عبيد قائلاً: «قال أبو عبيد: "لكثرة من قرأ بها، وأنها قراءة النبي ﷺ، ومن اتبعه عليها"؛ وهذا الكلام - وإن كان أبو عبيد (رحمه الله) معلوماً منه أنه لم يقصد إلا إلى خير-، وإنما يقال: "ومن اتبعه" فيمن يجوز أن يُخَالَف»^(١).

٣ / نقل أبو جعفر عن أبي عبيد ووافقه أن قراءة عاصم بالفتح فحسب، وهي رواية أبي بكر عنه، أما حفص فقد نقل ابن مجاهد أنه يقرأ في الروم: «عن نفسه لا عن عاصم بضم الضاد»^(٢)؛ للحديث الوارد^(٣)، ونقل ابن الجزري أن حفصاً يختار الضم للحديث، وأنه قد صح عنه الفتح والضم^(٤)، وقد ضُبطَ في مصحف المدينة النبوية بالفتح، ونُصَّ في خاتمة المصحف على الوجهين؛ وأن الفتح مقدم في الأداء، أما في الأنفال [٦٦]، فلا خلاف بين راويي عاصم أنه بالفتح.

٤ / اقتصر أبو جعفر تبعاً لأبي عبيد على نسبة الفتح لعاصم والأعمش من القراء المشهورين، وقد سبق أنها رواية أبي بكر شعبة عن عاصم، وأحد الوجهين لحفص، وممن قرأ بالفتح من السبعة: حمزة، وباقي الأربعة عشر بالضم^(٥).

٥ / نسب أبو جعفر تبعاً لأبي عبيد قراءة الضم لشيبة، وهو نقل الهذلي^(٦)،

(١) إعراب القرآن ٢ / ١٩٦.

(٢) السبعة ص ٥٠٨.

(٣) ينظر: السبعة ص ٩٦.

(٤) النشر ٢ / ٣٤٥.

(٥) ينظر: إيضاح الرموز ص ٥٨٨، والإتحاف ٢ / ٣٥٩ و ٣٦٠.

(٦) ينظر: الكامل (لهذلي) ص ٥٦٠.

ونسب النحاس^(١) الضم في آية الأنفال لأهل المدينة؛ ويدخل فيهم شيبة كما هو المنصوص عن أبي عبيد، ووقع عند ابن عطية في آية الأنفال أنه يقرأ بالفتح، ونص على أن الاختلاف فيها وارد في آية الروم، ولم يذكر شيبة فيمن قرأ بالفتح في آية الروم^(٢)، ويغلب على الظن أن نسبة الفتح لشيبة في الموضع الأول سهو من ابن عطية، ويعضده أنه لا تنصيص على "شيبة" في ذكر القراء بالحرفين في الآيتين جميعاً عند أبي حيان بل مفهوم كلامه أنه يضم الضاد^(٣)، وهو مفهوم ما نقله ابن جرير عن القراء المدنيين في آية الأنفال^(٤). والله أعلم.

٦ / نسب أبو جعفر تبعاً لأبي عبيد قراءة الفتح ليحيى بن وثاب؛ وهو ما لم تذكره المصادر^(٥)، ولم يقف عليه البحث، ومنه يُعلم نفاسة هذا النص الذي نقله أبو جعفر من كتاب أبي عبيد.

– الترجيح: القراءتان متواترتان، ولا تختار إحداهما على الأخرى، والفتح والضم وجهان واردان في لسان العرب.

(١) إعراب القرآن ٢ / ١٩٦.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٤ / ٢٣٧، و٧ / ٣٦.

ونسب الفتح في آية الأنفال لشيبة في: معجم القراءات ٣ / ٣٢٦، ولم يذكر في آية الروم ٧ / ١٧٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤ / ٥١٣، و٧ / ١٧٥.

(٤) ينظر: جامع البيان ١١ / ٢٦٩ و٢٧٠.

(٥) ينظر: معجم القراءات ٧ / ١٧٥.

الاختيار الخامس: اختيار ﴿لَسِبًا﴾ بمنع الصرف من القراءتين بالصرف وعدمه في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسِبًا﴾ [سبأ: ١٥].

قال أبو جعفر: «بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا اخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِيهِ مِنْ قِرَاءَاتِهِمْ»^(١): ﴿لَقَدْ كَانَ لَسِبًا﴾ هل هو مما يدخله الإعراب^(٢)؛ فيكون كما قرأه من قرأه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَسِبًا فِي مَسْكِنِهِمْ﴾، أو بخلاف ذلك من ترك دخول الإعراب إياه؛ فيكون كما قرأه من قرأه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَسِبًا فِي مَسْكِنِهِمْ﴾، وساق أبو جعفر بإسناده «عن ابن عباس قال: سئل رسول الله ﷺ عن سبأ ما هو؟، فقال رسول الله ﷺ: "هو رجلٌ ولدَ عشرَ قبائلٍ...»^(٣).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ... عَنْ فَرُوقَةَ بْنِ مُسَيْبِكَ الْغَطَفَانِيِّ - هَكَذَا حَدَّثَنَا، وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالنَّسَبِ يَقُولُونَ: الْغَطَفِيُّ؛ وَهُوَ حَيٌّ مِنْ مَرَادٍ - قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَقَاتِلُ مَنْ أَدْبَرَ مِنْ قَوْمِي بِمَنْ أَقْبَلَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: "بلى"، ثُمَّ بَدَأَ لِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا، بَلْ أَهْلُ سَبَأٍ؛ فَهُمْ أَعَزُّ وَأَشَدُّ قُوَّةً، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَذَّنَ لِي فِي قِتَالِ سَبَأٍ، وَلَمَّا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي سَبَأٍ مَا أَنْزَلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا فَعَلَ الْغَطَفَانِيُّ"^(٤)؟؛ فَأَرْسَلَ إِلَيَّ مَنزِلِي، فَوَجَدَنِي قَدْ سَرْتُ، فَردَّنِي، فَلَمَّا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ قَالَ: "ادْعُ الْقَوْمَ، فَمَنْ أَجَابَكَ مِنْهُمْ فَأَقْبَلْ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ تَعَجَّلْ عَلَيْهِ حَتَّى تُحَدِّثَ إِلَيَّ"، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا سَبَأٌ؟ أَرْضٌ هِيَ أَوْ امْرَأَةٌ؟ قَالَ: "لَيْسَتْ بِأَرْضٍ وَلَا امْرَأَةٍ، وَلَكِنَّهُ رَجُلٌ وُلِدَ عَشْرَةً مِنَ الْعَرَبِ..."^(٥).

(١) في الأصل: «من قراءاتهم».

(٢) يقصد أبو جعفر بالإعراب: الجر؛ على ما صرح به في آخر كلامه: «في انتفاء الجر عنه»، وهو خلاف اصطلاح النحويين، وذلك أن الإعراب يقابله البناء.

(٣) قال الشيخ الأرنؤوط (٨ / ٤٥٤ ح ١): حسن لغيره، علقمة بن وعله لم أف له على ترجمة.

(٤) في سنن الترمذي (ص ٧٢٨، الحديث رقم ٣٢٢٢): الْغَطَفِيُّ.

(٥) قال الشيخ الأرنؤوط (٨ / ٤٥٥ ح ٢): حسن بما قبله، محمد بن سليمان الخراز ضعيف؛ ولكن قد تابعه غير واحد.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَلَمَّا تَأَمَّلْنَا ذَلِكَ وَجَدْنَا فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ: "لَا، بَلْ أَهْلُ سَبَأَ"، فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِسَبَأٍ أَرْضٌ فِيهَا الْمُنتَسِبُونَ إِلَى سَبَأَ، وَوَجَدْنَا مَا هُوَ فَوْقَ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ فِي حِكَايَتِهِ عَنِ الْهَدْهِدِ فِي قَوْلِهِ لِسُلَيْمَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِيٍّ يَقِينٍ * إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾ [النمل: ٢٢ و ٢٣]؛ فَكَانَ ذَلِكَ أَيْضًا قَدْ وَكَّدَ أَنََّّهُمْ سُكَّانُ أَرْضٍ تُدْعَى سَبَأَ، وَاحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ سُمِّيَتْ سَبَأَ كَمَا سُمِّيَتْ الْقَبَائِلُ فِي الْبُلْدَانِ فَقِيلَ: هَمْدَانُ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي نَزَلَتْهَا هَمْدَانُ، وَقِيلَ: مُرَادٌ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي نَزَلَتْهَا مُرَادُ، وَقِيلَ: حَمِيرٌ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي نَزَلَتْهَا حَمِيرٌ، فِي أَشْبَاهِ ذَلِكَ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قِيلَ: سَبَأٌ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي نَزَلَتْهَا مِنْ يَرْجِعُ بِنَسَبِهِ إِلَى سَبَأَ، فَإِنْ كَانَ الْأِسْمُ لِلْأَرْضِ وَجَبَ أَنْ لَا يُجْرَى^(١)، وَإِنْ كَانَ لِسُكَّانِهَا؛ لِأَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ بِأَنْسَابِهِمْ إِلَى سَبَإٍ^(٢) الرَّجُلِ الَّذِي وَلَدَهُمْ، فَهُمُ قَبِيلَةٌ^(٣)، فَوَجَبَ أَنْ يُجْرَى، فَعَادَ الْاِخْتِيَارُ إِلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَهَا: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾، لَا إِلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَنْ قَرَأَهَا بِإِجْرَاءِ الْإِعْرَابِ فِيهَا، وَمَنْ قَرَأَهَا بِتَرْكِ إِجْرَاءِ الْإِعْرَابِ فِيهَا مِنْهُمْ؟

فَوَجَدْنَا أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عِمْرَانَ قَدْ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: قَرَأَ الْأَعْمَشُ: ﴿مِنْ سَبَإٍ﴾؛ بِخَفْضِ سَبَإٍ وَتَنْوِينِهِ، وَعَاصِمٌ كَمِثْلٍ، وَحَمَزَةُ كَمِثْلٍ، وَنَافِعٌ كَمِثْلٍ، وَابْنُ مُحَيْصِنٍ كَمِثْلٍ.

(١) ليس كل اسم لأرض لا يجرى (لا يصرف)؛ بل في المسألة تفصيلات (ينظر: الكتاب ٣ / ٢٤٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٠، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٨٢)، وأبو جعفر في قولته هذه متابع لأبي عبيدة (مجاز القرآن ٢ / ١٤٦)، وسينقل نص كلامه نقلا عن ولاد النحوي، والمراد من كلام أبي عبيدة وأبي جعفر أنها أرض مؤنثة.

(٢) في الأصل: «سبأ».

(٣) يقصد أبو جعفر بالقبيلة هنا ما اصطلاح النحاة على تسميته: الحي؛ لأنه عند إرادة القبيلة يمنع اللفظ من الصرف (ينظر: الكتاب ٣ / ٢٤٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧)، وقد عاد أبو جعفر إلى استخدام القبيلة عند إرادة منع الصرف في خاتمة كلامه.

وَوَجَدْنَا أَحْمَدَ قَدْ حَدَّثَنَا ... عَنْ قَتَادَةَ: ﴿مِنْ سَبَأٍ﴾ كَمِثْلٍ، وَيَجْعَلُهُ رَجُلًا.
 قَالَ: وَأَبْنُ كَثِيرٍ يَقْرَأُ: ﴿مِنْ سَبَأٍ﴾ بِنِصْبٍ، وَأَبُو عَمْرٍو كَمِثْلٍ.
 وَوَجَدْنَا أَحْمَدَ قَدْ حَدَّثَنَا ... عَنِ الْحَسَنِ كَمِثْلٍ، وَيَجْعَلُهَا أَرْضًا. وَوَجَدْنَا
 أَحْمَدَ قَدْ حَدَّثَنَا ... عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ لَا يَصْرِفُهُ كَمِثْلٍ.
 وَوَجَدْنَا وَلَادًا النَّحْوِيَّ قَدْ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَصَادِرِيُّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:
 ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِينِهِمْ﴾^(١): فَمَنْ نَوَّنَ جَعَلَهُ أَبًا لِلْقَبِيلَةِ، وَمَنْ لَمْ يَنْوَّنْ
 جَعَلَهَا أَرْضًا^(٢).

وَوَجَدْنَا الْفَرَاءَ قَدْ ذَكَرَ عَنِ الرَّؤَاسِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَمْرٍو بِنِ الْعَلَاءِ: كَيْفَ لَمْ تُجْرِبِ
 سَبَأً؟ قَالَ: لَسْتُ أَدْرِي مَا هُوَ؟، قَالَ الْفَرَاءُ: وَقَدْ ذَهَبَ مَذْهَبًا إِذْ لَمْ يَدْرِ مَا هُوَ؛
 وَذَكَرَ أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا سَمَّتْ بِالْأَسْمِ الْمَجْهُولِ تَرَكَوْا إِجْرَاءَهُ^(٣).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَقَدْ ذَهَبَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مَا قَدْ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا قَدْ رَوَاهُ
 عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَفَرَوَةَ بِنُ مُسَيْكٍ الْعَطْفَانِيُّ.

فَأَمَّا الْاِخْتِيَارُ عِنْدَنَا فِي الْقِرَاءَةِ فِي هَذَا فَهُوَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَمَنْ وَاَفَقَهُ مِمَّنْ
 ذَكَرْنَا مُوَافَقَتَهُ إِبَاهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ عَادَ إِلَى أَنْ صَارَ قَبِيلَةً، كَمَا قِيلَ:
 ثَمُودُ؛ وَهُوَ رَجُلٌ فَلَمْ يَجْرَ، وَرُدَّ إِلَى الْقَبِيلَةِ، فَمِثْلُ ذَلِكَ سَبَأٌ لَمَّا رُدَّ إِلَى الْقَبِيلَةِ كَانَ
 مِثْلَ ذَلِكَ فِي انْتِفَاءِ الْجَرِّ عَنْهُ.

(١) ﴿مَسَاكِينِهِمْ﴾ بالجمع قراءة الجمهور، بخلاف قراءة حفص عن عاصم وحزمة: ﴿مَسْكِينِهِمْ﴾ بفتح
 الكاف، وقرأ الكسائي وخلف بكسر الكاف. ينظر: السبعة ص ٥٢٨، والنشر ٢ / ٣٥٠، وإيضاح الرموز
 ص ٦٠٣، والإتحاف ٢ / ٣٨٤، وينظر أيضا: الكامل (للهدلي) ص ٦٢٢.
 قال القرطبي (الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٢٨٩) عن ﴿مَسَاكِينِهِمْ﴾: «وهي اختيار أبي عبيد وأبي
 حاتم».

(٢) ينظر: مجاز القرآن ٢ / ١٤٦؛ وفيه: «يجعله اسم أرض».

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٩.

وَكَذَلِكَ كَانَ أَبُو عُبَيْدٍ يَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ، كَمَا ذَكَرَهُ لَنَا [عَلِيُّ بْنُ] (١)
عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْهُ، وَاللَّهُ نَسَأَلُهُ التَّوْفِيقَ (٢).

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: غاية ما تذكره جمهرة المصادر (٣) أن الصرف؛ لأن "سبأ" اسم الحي أو الأب أو الموضع (البلد)، ومنعه؛ لأنه اسم للقبيلة، أو البقعة (المدينة)؛ وجهان جائزان.

ويختلف مؤلفو مصادر توجيه القراءات وغيرهم في فهم الحديث الذي سبق نقله في نص أبي جعفر، وسببنا البحث في معرض التعليقات الآتية.

– التعليقات:

١ / النص الذي نقله أبو جعفر عن أبي عبيد نفيس، ونقل النحاس في آية سبأ قول أبي عبيد؛ قائلاً: «بالصرف والتنوين على أنه اسم للحي، وهو في الأصل اسم رجل، جاء بذلك التوقيف عن النبي ﷺ، وقرأ أبو عمرو: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ﴾ بغير صرف جعله اسماً للقبيلة، وهو اختيار أبي عبيد، واستدل على أنه اسم قبيلة أن بعده: ﴿فِي مَسَاكِينِهِمْ﴾، ولو كان كما قال لكان: في مساكنها» (٤)، ونقله القرطبي (٥).

ولم يذكر أبو جعفر لما اختاره الاحتجاج بـ: "أن بعده: ﴿فِي مَسَاكِينِهِمْ﴾"، ولا فيما نقله عن أبي عبيد؛ مما يدل على أن أبا جعفر يستضعف هذه الحجة.

(١) تمة متعينة؛ لأن الرواية عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد.

(٢) شرح مشكل الآثار ٨ / ٤٥٣ – ٤٥٨.

(٣) ينظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١١٤، و٢٤٨، والحجة للقراء السبعة ٥ / ٣٨٢، وحجة القراءات ص ٥٢٥، و٥٨٥، والبحر المحيط ٧ / ٦٣، والدر المنصور ٨ / ٥٩٤.

(٤) إعراب القرآن ٣ / ٣٣٨.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٢٨٨.

٢ / قال النحاس في آية النمل: « وقد تكلم أبو عبيد القاسم بن سلام في هذا بكلام كثير التخليط، ونمليه على نص ما قال؛ إذ كان كتابه أصلاً من الأصول ليُوقف على نص ما قال، ويُعلم موضع الغلط منه. قال أبو عبيد: "وهي قراءتنا التي نختار"؛ يعني: ﴿مَنْ سَبَّ بِنَبِيٍّ يَقِينٍ﴾، قال أبو عبيد: "لأن "سباً" اسم مؤنث لامرأة أو قبيلة، وليس بخفيف فيجرى لحفته، والذي يجريه يذهب به إلى أنه اسم رجل، ومن ذهب إلى هذا لزمه أن يجري ثمود في كل القرآن؛ فإنه وإن كان اليوم اسم قبيلة فإنه في الأصل اسم رجل، وكذلك "سباً". فإن قيل: إن ثمود أكثر في العدد من سباً بحرف، قيل: إن^(١) الحركة التي في الباء والهمزة قد زادت في ثقله أكثر من ذلك الحرف أو مثله؛ إنما الزيادة في ثمود واو ساكنة" ^(٢).

وقد رد النحاس على أبي عبيد احتجاجه قائلاً: «قال أبو جعفر: قوله: "لأن "سباً" اسم مؤنث لامرأة أو قبيلة"؛ يوجب أنه ترك صرفه لأحد هذين الأمرين، وأحدهما لا يشبه صاحبه؛ لأن اسم المرأة تأنيث حقيقي، واسم القبيلة تأنيث غير حقيقي، والاختيار عند سيبويه^(٣) في أسماء القبائل إذا كان لا يستعمل فيها "بنو" الصرف؛ نحو: ثمود.

وقوله: "ليس بخفيف فيجرى لحفته"؛ ليس بحجة على من صرفه؛ لأنه لم يقل أحد علمناه: صرفته لأنه خفيف، وقوله: "والذي يجريه يذهب به إلى أنه اسم رجل"؛ ليس هذا حجة من أجراه؛ إنما حجته أنه اسم للحي^(٤)، وإن كان أصله

(١) في الأصل: «أن».

(٢) إعراب القرآن ٣ / ٢٠٥.

(٣) سيأتي مناقشته.

(٤) نقل الفارسي (الحجة ٥ / ٣٨٢) أن أبا الحسن يقول: «إن شئت صرفته فجعلته اسم أبيهم، أو اسم الحي»، وقد سبق في نص أبي جعفر أن قتادة يجعله رجلاً، وأن أبا عبيدة يقول: إنه أب للقبيلة، وأبو عبيد تصرف في نص شيخه أبي عبيدة، وعلى كلِّ فالقول مقول؛ وليس كما يذهب النحاس. وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١١٤.

على الحقيقة أنه اسم لرجل، رَوَى^(١) فروة بن مسيك وعبد الله بن عباس عن النبي ﷺ، وهو معروف في النسب سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وإن كان أبو إسحاق^(٢) قد زعم أنه من صرفه جعله اسماً للبلد^(٣).

وقوله: "فإن قيل: إن ثمود أكثر في العدد من سبأ، قيل: إن الحركتين اللتين في الباء والهمزة قد زادت في ثقله أكثر من ذلك الحرف أو مثله؛ فهذا موضع التخليط؛ لأن الحركة التي في الباء والهمزة في ثمود وسبأ بالحركة^(٤) لا معنى له؛ لأنهما جميعاً متحركان.

قال أبو جعفر: والقول في "سبأ" ما جاء التوقيف فيه أنه اسم رجل في الأصل؛ فإن صرفته فالأنه قد صار اسماً للحبي، وإن لم تصرفه جعلته اسماً للقبيلة، مثل: ثمود؛ إلا أن الاختيار عند سيبويه^(٥) الصرف، وحيثه في ذلك قاطعة لأن هذا الاسم لما كان يقع للتذكير والتأنيث كان التذكير أولى؛ لأنه الأصل والأخف^(٦)، ونقله القرطبي^(٧) مختصراً.

وما نسبه النحاس لسيبويه من أنه يختار الصرف في أسماء القبائل إذا لم يستعمل معها "بنو" صحيح، وهو منصوص كلامه^(٨)، وأما تمثيله بـ: "ثمود" فغير صحيح؛ لأن سيبويه نص على استواء الصرف فيه وعدمه، قال سيبويه: «فأما

(١) كذا، ولعل الصواب: "رواه".

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١١٤.

(٣) انتقده ابن عطية بأنه قد خفي الحديث على الزجاج (ينظر: المحرر الوجيز ٦ / ٥٣٠، والجامع لأحكام القرآن ١٦ / ١٣٦)، وسيأتي الجواب عن الاستشهاد بالحديث.

(٤) كذا.

(٥) سيأتي مناقشته.

(٦) إعراب القرآن ٣ / ٢٠٥ و ٢٠٦.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ١٣٦.

(٨) الكتاب ٣ / ٢٥٠.

ثمود وسبأ؛ فهما مرةً للقبيلتين ومرةً للحيين، وكثرتهما سواءً»^(١). وهو ما شرح عليه السيرافي^(٢)، وأبو علي^(٣)، وابن خروف^(٤) كلام سيبويه. وأما ما ورد في آخر كلام النحاس فهو مبني على الفهم الخاطئ لكلام سيبويه في ثمود وسبأ، ولم يذكر سيبويه أن الصرف هنا الأصل والأخف، وقد وقف البحث على نقل الفارسي عن الأخفش في "سبأ" أنه يختار الصرف؛ لأنه الأصل^(٥).

والنحاس في نسبة هذا القول لسيبويه مسبوق بالمبرد؛ فقد نسب لسيبويه أنه يختار التذكير في القبائل ولا يستبعد التأنيث^(٦)، وليس الأمر كما ذهب إليه؛ بل لسيبويه تفصيلات^(٧).

٣ / نص أبو جعفر على أن ابن كثير ينصب (لا يصرف) سبأ، والذي في مصادر القراءات أنه قد اختلف في النقل عنه؛ فرواية منع الصرف عن البزي، وقرأ قنبل بسكون الهمزة^(٨)، ونسب ابن مجاهد التسكين لقنبل ولشبل عن ابن كثير ووهمه^(٩).

وقال ابن أبي مریم^(١٠): إن راويه لم يؤده كما وجب؛ لأن تخفيف الهمزة فيه أن تكون بين بين، لا أن تسكن.

(١) الكتاب ٣ / ٢٥٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ٢٢.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٥ / ٣٨٢.

(٤) ينظر: تنقيح الأبواب ص ٣٣٦ و ٣٣٧.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٥ / ٣٨٢. ويقارن بمعاني القرآن للأخفش ١ / ٣٨٤.

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد ص ١٣٠.

(٧) ينظر: الكتاب ٣ / ٢٤٦ - ٢٥٣. وينظر: تفصيل السيرافي لمذهب سيبويه في شرحه: ٤ / ٢٠.

(٨) ينظر: السبعة ص ٤٨٠، والكامل للهدلي ص ٣٩٦، والنشر ٢ / ٣٣٧، والإتحاف ٢ / ٣٢٥.

(٩) ينظر: السبعة ص ٤٨٠. ولم يعرض له أبو علي في الحجة (٥ / ٣٨٢)؛ وهو غريب.

(١٠) الموضح في وجوه القراءات ٣ / ١٠٤٧ و ١٠٤٨.

وقراءة قبل وغيره^(١) مخرّجة على أحد ثلاثة أوجه:

١- أنه نوى الوقف؛ وأجرى الوصل مجراه^(٢).

٢- أنه أسكن الآخر تخلّصاً من اجتماع ثِقَلَيْنِ: ثقل الاسم المؤنث وثقل

الهمزة^(٣).

٣- أنه أسكن لتوالي الحركات عند منع الصرف، وإجراء للوصل مجرى

الوقف^(٤).

والذي أذهب إليه أن الوصل بنية الوقف، أو إجراء الوصل مجرى الوقف، أو تشبيه الوصل بالوقف؛ كلها تؤول إلى تعليل من صنعة النحويين المتأخرين عن سيبويه، وهو تعليل غير صحيح هنا، ولا مستقيم عقلاً ونقلاً، ولكنه التقليد والاكتفاء بما دونّه المتقدّم دون النظر والتفتيش وجمع المواضع، وكيف يُظنُّ بالعرب الفصحاء وبقراء القرآن ورواتهم الثقات الأمناء؛ أنهم يخلطون هذا الخلط العجيب بين أحكام الوقف وأحكام الوصل!.

قال مكي: «ومن أسكن الهمزة فعلى نية الوقف، وقيل: أسكن لتوالي سبع حركات استخفافاً؛ وهو بعيد كله»^(٥).

والمسألة فيما أذهب إليه أهون من هذا وأيسر، وقد كشف سيبويه سر المسألة وأبان عن التعليل الصحيح؛ الذي تنكبه بعض النحويين، وتابعهم من علل القراءات ووجهها، وتعليل المسألة عند سيبويه بكل يسر هو أنه لغة من لغات العرب، وشبهها بالتسكين في فَعْذٍ حيث يقولون: فَعْذُ، ولكن سيبويه لم يحفظ

(١) ينظر: الكامل للهدلي ص ٣٩٦، ومعجم القراءات ٧ / ٣٥١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨ / ٥٩٤، والإتحاف ٢ / ٣٢٥، وينظر: القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالوهم أو الغلط ص ١٠١.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع ٢ / ١٤٨، وحجة القراءات ص ٥٢٥؛ وفيه: «تحقيقاً»، صوابه: تخفيفاً.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٧ / ٦٣، وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٦، والمحرر الوجيز ٦ / ٥٣٠.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٦.

هذه اللغة عن العرب إلا في الشعر، ولم يحفظها في المنصوب، وورود هذه القراءة بها كاف لإثباتها نثراً في المنصوب، وسيأتي الكلام عن قراءة أبي عمرو التي تثبتها في المرفوع والمجرور، وأسوق للقارئ الكريم نص سيبويه ليعرف الفرق بين صنعة سيبويه النحوية، وصنعة غيره من النحويين - وبعضهم من شراح كتابه -، يقول سيبويه: «وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة "فَحِذْ" حيث حذفوا فقالوا: فَحِذْ، وبضمة "عَضُدْ" حيث حذفوا فقالوا: عَضُدْ؛ لأن الرفع ضمّة، والجرّة كسرة...، وقد يُسَكَّن بعضهم في الشعر ويُسَمُّ...، ولم يجيء هذا في النصب؛ لأن الذين يقولون: كَبِدٌ وَفَحِذٌ لا يقولون في جَمَلٍ: جَمَلٌ»^(١)، وقد نص الفارسي^(٢) على أن سيبويه يجوز في الشعر تسكين حركة الإعراب.

وواضح من هذا النص أن سيبويه لم يستعمله هنا مصطلح: "إجراء الوصل مجرى الوقف"؛ على الرغم من كونه واضح هذا المصطلح، وإنما استعمل التشبيه بلغة ثابتة عن العرب.

ويدل على هذا أن سيبويه يرى أن أبا عمرو عندما قرأ في المكسور: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] قرأ باختلاس الحركة^(٣)، وأما عند القراءة^(٤) فقد نُقل عنه الإسكان والاختلاس فيه، وفي المرفوع نحو: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]؛ والإسكان هنا لا لعله له تستقيم؛ فلم يبق إلا أن يقال: إنه لغة، فتكون هذه القراءة والقراءة السابقة وغيرها مما يثبت هذا التعليل، وقد نص ابن الجزري^(٥) على نقله

(١) الكتاب ٤ / ٢٠٣ و ٢٠٤.

(٢) الحجة ٢ / ٧٩.

(٣) الكتاب ٤ / ٢٠٢.

(٤) ينظر: السبعة ص ١٥٥ و ١٥٦، والنشر ٢ / ٢١٢.

(٥) النشر ٢ / ٢١٣. وينظر: في القرآن والعربية ص ١٠٠.

عن الفراء لغة لتميم وأسد في المرفوع، وخالطه بغيره من تشبيه المنفصل بالمتصل، وتجويز سيبويه تسكين حركة الإعراب؛ وهو مما قرره الفارسي، وبعضه بخلاف كلام سيبويه.

ونص ابن جنبي^(١) على أن أبا عمرو نقل التسكين في المرفوع لغة لتميم، وعلل ابن جنبي التسكين بتوالي الحركات، وهو تعليل الأخفش^(٢)، والفراء^(٣)، وسيأتي رد هذا التعليل.

ويبقى أن قراءة التسكين واردة في القراءات في غير الضم في الفعل^(٤)؛ فدل على عموم هذه اللغة، وهو ظاهر ما نقله الأخفش^(٥).

وابن مالك^(٦) يخرج ما ورد بالتسكين في القراءات على أنه من تقدير الإعراب، وهو مقتضى القول بأن التسكين لغة^(٧).

ومصطلح: "إجراء الوصل مجرى الوقف" هو في أصله دون هذه الصياغة الموجزة مصطلح سيبويه، ولكن سيبويه استعمله استعمالاً خاصاً في تشديد آخر بعض الكلم، فجاء من بعد سيبويه، وعلى رأسهم: الفارسي^(٨)؛ فوسعوا استعمال هذا المصطلح، وأنا أسوق للقارئ الكريم نص المصطلح عند سيبويه، وكيف استعمله؛ قال سيبويه في "باب ما يحتمل الشعر": «ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله

(١) المحتسب ١ / ١٠٩. ويقارن به: ١ / ٧٧، ٧٨، ١٠١، ١٢٢، ١٢٦، ٣٦٠.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٧١. ويقارن به: ٢ / ١٢ و ١٣.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع ٢ / ٢٢٧، وشرح التسهيل ١ / ٥٧ و ٥٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٩ و ١٠٠.

(٦) تسهيل الفوائد ص ١١، وشرح التسهيل ١ / ٥٧ و ٥٨.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ١ / ٢١٧، وتمهيد القواعد ١ / ٣٠٣.

(٨) ينظر مثلاً: الحجة ١ / ٦٥، ٦٧. ويقارن به: ١ / ٤١٠.

في الوقف نحو: سَبَسَبًا وَكَلْكَلًا؛ لأنهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل»^(١)، وفيما تقدم عرضه كفاية بمشيئة الله.

وأما التعليل الذي يقول به ابن خالويه؛ وتابعه فيه ابن زنجلة فيما يظهر، وهو الإسكان تخلصاً من اجتماع ثَقَلَيْنِ؛ فهو تعليل طريف، ويدل على رفض فكرة الوصل بنية الوقف، ومع طرفة هذا التعليل؛ فإنه من وجهة نظري تعليل ضعيف جداً؛ لأن الثقل الحاصل بالهمزة يمكن زواله بغير التسكين، وذلك بتسهيلها، أو إبدالها ألفاً. والله أعلم.

وأما التسكين لأجل توالي المتحركات عند المنع من الصرف؛ فهو على طرفته تعليل مردود من وجهين:

١- أن فيه جعل الكلمتين: ﴿سَبًا بِنَبَاٍ﴾ كلمة واحدة عند التسكين، وهو مما لا دليل عليه؛ وإنما المنصوص عليه عن العرب كراهية أربع متحركات أو خمس في الكلمة الواحدة فحسب، يقول سيبويه: «كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات أو خمس ليس فيهن ساكن، نحو: ضَرَبَكُنَّ»^(٢)، ولم يقل سيبويه: في كلمتين؛ خلافاً لما تأوله الفارسي^(٣).

ونص سيبويه فيه الرد على من يعلل التسكين بتوالي الحركات في قراءة أبي عمرو: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، وما كان نحوه؛ إذ لم تتوالى فيه الحركات، والبون شاسع بين مثال سيبويه المتحرك جميع حروفه، وما ورد في القراءات التي فيها التسكين للآخر وقبله متحرك مسبق بساكن، مما يدل على فساد تعليل هذه

(١) الكتاب ١ / ٢٦.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٠٢.

(٣) يجعل أبو علي (الحجة ٢ / ٧٩) ما كان من كلمتين من تشبيه المنفصل بالمتصل، وجعله ابن الجزري (النشر ٢ / ٢١٣) مما يعلل به لقراءة أبي عمرو بالإسكان في المجرور والمرفوع إضافة إلى تجويز سيبويه للإسكان، ونقل الفراء أنه لغة لتميم وأسد في المرفوع من الأفعال.

القراءة وما كان نحوها؛ بهذا التعليل الذي هو مع لطافته، وقول علماء مشار لهم بالبنان به؛ مخالف لمنصوص إمام الصناعة على ما سبق نقله هنا، وفيما سبق في نقل ورود التسكين عن العرب . والله أعلم .

٢- على فرض التسليم بهذا التعليل؛ فهو إن سلّم في: ﴿سَبَّأً بِنَبِيٍّ﴾، فلا يُسَلَّمُ في: ﴿لَسَبَّأً فِي﴾؛ فهو تعليل غير مطرد، وبيان ذلك من وجهين:

أ- أن اللام ليست من الكلمة فلا يعتد بحركتها، فلم تتوال أربع متحركات في كلمة واحدة، وما بعد "سبأ" وهو حرف الجر ليس من الكلمة؛ فلم تتوال أربع متحركات أيضاً.

فإن قيل: حرف الجر مع مجروره كالكلمة الواحدة بنص سيبويه^(١)، فيجيب عنه: بأن سيبويه إنما عنى شدة الاتصال، ولم يعن الحركات والسكنات .

ب- على قول من يقول: توالى سبع متحركات، يقال: لا يوجد في آية سبأ سبع متحركات، فهو تعليل ينطبق على آية النمل ولا ينطبق على آية سبأ، فهو تعليل غير صحيح من جهة، ومن جهة أخرى تعليل غير مطرد .

ومن خلال ما تقدم يظهر جلياً أن التعليل الصحيح الموافق للسليقة الفصيحة، والصنعة الصحيحة؛ هو أن هذا التسكين: لغة من لغات العرب . والله أعلم .

وفي بعض المصادر روايات أخر عن ابن كثير هي: سَبَّأً بِأَلْفٍ غَيْرِ مَهْمُوزَةٍ، وهذه مسندة عند سبط ابن الخياط عن قنبل^(٢)، وسَبَّأً مِثْلَ: رَحَى، وَسَبَّأً مِثْلَ: فَعَلَى، و"سَبَّأً"، يقول أبو حيان: «وقرأ ابن كثير في رواية: من سَبَّأً^(٣)؛ بتنوين الباء على وزن: رَحَى، جعله مقصوراً مصروفاً، وذكر أبو معاذ أنه قرأ^(٤): من سَبَّأً^(٥)؛

(١) الكتاب ٢ / ١٦٤ .

(٢) ينظر: المبهج ص ٦٩١ .

(٣) في الأصل: «سبأ» .

(٤) ليس في نص ابن خالويه (مختصر في شواذ القرآن ص ١١٠) أن أبا معاذ رواها عن ابن كثير .

(٥) كذا .

بسكون الباء وهمزة مفتوحة غير منونة، بناه على فَعْلَى، فامتنع الصرف للتأنيث اللّازم»^(١).

وأقول: رواية "سبأ" بالصرف لا تتوافق مع مجمل الروايات الواردة عن ابن كثير؛ إذ ليس فيها الصرف، ولعل الصواب (والله أعلم) هو أنها: "سبأ"؛ مقصوراً دون تنوين، وهو الموافق لما نقله سبط ابن الخياط، وهي المثبتة في نص ابن خالويه، وسيأتي نقله.

وأما رواية: "سبأى" على وزن: "فَعْلَى"؛ فقد انفرد أبو حيان بنقلها، وقد نقل أبو حيان النص بتصريف عن ابن خالويه، وليس في نص ابن خالويه أن أبا معاذ ينسبها لابن كثير، وليس فيه أنها سبأى مثل: "فَعْلَى" لا منطوقاً ولا مفهوماً، والنص بحروفه: «من سبا بغير همز ابن كثير في رواية، من سبأ بكسر الهمزة من غير تنوين الأعمش، من سبأ بسكون الباء ذكره أبو معاذ»، وبناء على ما في ترجمة أبي معاذ^(٢) يكون التسكين عن غير ابن كثير، والأقرب أن يكون مما تفرد به خارجه عن أبي عمرو. والله أعلم.

وأما ما ذهب إليه أبو حيان من كونها على وزن: "فَعْلَى" فغير مستقيم؛ لأنه اسم ثلاثي ممنوع الصرف ساكن الوسط على زنة: فَعْل فحسب. والله أعلم. وقد ورد النص عند السمين هكذا: «وقرأ ابن كثير في رواية: "مِنْ سَبَأ" مقصوراً منوناً. وعنه أيضاً: "مِنْ سَبَأ" بسكون الباءِ وفتح الهمزة، جعله على فَعْل، ومنعه من الصرف لما تقدّم»^(٣)، والذي تقدم له هو «منع الصرف للعلمية

(١) البحر المحيط ٧ / ٦٣.

(٢) هو: الفضل بن خالد المروزي (ت نحو ٢١٠ هـ)، وهو يروي عن خارجه بن مصعب (ينظر: غاية النهاية ١٠ / ٢)، الذي أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى عن حمزة حروفاً (غاية النهاية ١ / ٢٣٤). وروايته عن نافع وأبي عمرو وقفت عليها في الكامل (للذهلي) ص ٢٦٠، ٥٤٤.

(٣) الدر المصون ٨ / ٥٩٦.

والتأنيث»^(١)، ومنه يعلم مقدار التغير بين نقل أبي حيان وتلميذه السمين .
 ٤ / نسب أبو جعفر بروايته عن خلف إلى الأعمش أنه يقرأ: بالخفض والتنوين،
 وكذا قراءته عند الدمياطي^(٢)، وأما عند سبط ابن الخياط والقباقبي فهي من رواية
 الشنبوذي؛ أما المطوعي فقد روى عنه الفتح من غير تنوين^(٣).
 وهنا وقفة مع نص لأبي حيان في نسبة قراءة للأعمش؛ حيث يقول: «وقرأ
 الأعمش: من سبأ»^(٤)؛ بكسر الهمزة من غير تنوين، حكاها عنه ابن خالويه وابن
 عطية، ويبعد توجيهها»^(٥).

وأقول (وبالله التوفيق): أما أنها حكاية ابن عطية فمسلّم؛ لأن نص عليها
 هكذا^(٦)، ونص أبي حيان منقول عنه، وزاد عليه النقل عن ابن خالويه .
 وأما كون ابن خالويه رواها هكذا فغير مسلم؛ وسيأتي نقل نصه، وأما قوله:
 "ويبعد توجيهها"؛ فقد وجهها ابن عطية «على البناء»^(٧)، ولم يزد على هذا،
 ويمكن تعليقه بأنه ليس بعد منع الصرف إلا البناء، ويظهر من كلام أبي حيان أنه لا
 يرتضي هذا التوجيه، ولذا فقد اجتهد تلميذه السمين في توجيهها قائلاً: «وعن
 الأعمش "مِنْ سَبَاءٍ"^(٨) بهمزة مكسورة غير منونة، وفيها إشكال؛ إذ لا وجه
 للبناء، والذي يظهر لي أن تنوينها لا بد أن يُقْلَبَ ميماً وصللاً ضرورة ملاقاته للباء،
 فسمعها الراوي فظن أنه كَسَرَ مِنْ غير تنوين»^(٩).

(١) الدر المصون ٨ / ٥٩٤ .

(٢) الإتحاف ٢ / ٣٢٥ .

(٣) ينظر: المبهج ص ٦٩١ و٦٩٢، وإيضاح الرموز ص ٥٧١ .

(٤) كذا، ويخرج على من مذهب من لا يجعل الكسرة تحت الهمزة .

(٥) البحر المحيظ ٧ / ٦٣، وأصل النص في: مختصر في شواذ القرآن ص ١١٠ .

(٦) المحرر الوجيز ٦ / ٥٢٩ . وفيه: «من سبأ» .

(٧) المحرر الوجيز ٦ / ٥٣٠ .

(٨) كذا .

(٩) الدر المصون ٨ / ٥٩٦ .

وأما توجيه السمين فهو من سوء ظنون بعض النحويين في الرواة عن القراء^(١)، ولعل أول من فتح باب القول في ذلك هو: الأخفش^(٢)، وكان الأولى التثبت من صحة الرواية أو شذوذها، ومن ثمّ إما التوجيه على ما سمع من كلام العرب، وإما التخريج على أنه مما جاء شاذّاً في بابه، فيحفظ ولا يقاس عليه.

أما أن الرواي "ظن" أو "لم يضبط"؛ فدونه خراط القناد، ولذا جمع علماء القراءات ما صحّ سنده عندهم ونسبوه للقراء، وجعلوا غيره روايات فيها: الشاذ، وفيها: ما انفرد به راوٍ من رواة القارئ، وفيها: ما نصوا على أنه غلط صريح، ومن تصفح كتب القراءات علم دقة القوم، ومن نظر في أحوال الرواة عن القراء، وما قيل في تراجمهم؛ علم علم اليقين أن هذا العلم رزق من يحفظه. والله الهادي.

إلا أن الذي يجب التنبيه له هو أن المصنفين في القراءات اعتمدوا رواة معينين عن كل قارئ، وطرقاً معينة عن كل راوٍ؛ في حين توسع غيرهم كأبي جعفر في نقل القراءات عن من سمع من الراوي بسند متصل، وقد أشار البحث إلى ذلك في مواضع من التعليقات.

ومنهج التوهيم والتغليط الذي سار عليه بعض النحويين ومن وافقهم لا أثر له عند سيبويه باستثناء موضع وحيد نقل فيه سيبويه^(٣) تخطئة القارئ عن شيوخه، وسكت عنه. والصواب أن الأعمش من رواية الشنبوذي لم يقرأ إلا بالكسر مع التنوين، وأما ما ورد عند ابن خالويه فهو: «من سبأ»^(٤)، وهو يختلف عن "سبأ"، لأنه والحال هذه على زنة: "فَعَال"، حيث بنى من سبأ اسماً من السببي على زنة: فَعَال مثل: حَلَاقٍ وِرْقَاشٍ؛ فالبناء على الكسر متعين، وعليه يتخرج نقل ابن خالويه.

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن / ١ - ١٩ - ٢١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش / ١ - ٩٩.

(٣) الكتاب / ٢ - ٣٩٦ و ٣٩٧.

(٤) مختصر في شواذ القرآن ص ١١٠.

ويظهر أنه تحرف على ابن عطية، وتابعه أبو حيان، وتابعهما السمين. والله أعلم.

٥ / نسب أبو جعفر بروايته عن خلف لابن محيصة الصرف، وكذا نسبه له الأهوازي^(١) (ت ٤٤٦ هـ)، والمشهور في مصادر القراءات^(٢) أن ابن محيصة (من راوييه: البزي وابن شنبوذ) يقرأ بمنع الصرف، وعند الهذلي أن رواية منع الصرف عن نصر بن علي فقط عن ابن محيصة^(٣)، والذي يظهر أن الوجهين^(٤) منقولان عن ابن محيصة.

٦ / قال ابن أبي زمنين: «قال محمد: ذكر أبو عبيد أن الحسن كان يقرأ: ﴿سَبَّأً﴾ منصوبة غير مجرأة؛ قال: "وتفسيرها اسم مؤنث لامرأة أو قبيلة، والذي يجري يذهب إلى أنه اسم رجل"، قال محمد: ومن قال هو اسم رجل فالمعنى أن القبيلة أو الأرض سميت باسم ذلك الرجل»^(٥).

ومن خلال هذا النص مقارناً بنص أبي جعفر يظهر جلياً أن أبا جعفر كان يتعمد أن يسوق بإسناده نسبة القراءة للقراء؛ وإن كانت النسبة واردة عند أبي عبيد. والله أعلم.

٧ / نسب أبو جعفر بروايته عن خلف لأبي عمرو القراءة بمنع الصرف؛ وهي القراءة المنسوبة له في مصادر القراءات، ووقع عند السمين^(٦) أنه يقرأ "سَبَّأً"

(١) مفردة ابن محيصة ص ١٣٩.

(٢) ينظر: المبهج ص ٦٩١، وإيضاح الرموز ص ٥٧١، والإتحاف ٢ / ٣٢٥.

(٣) ينظر: الكامل للهذلي ص ٣٩٦.

(٤) ورد في النسخة "ل" من إيضاح الرموز عند عد ابن محيصة ممن يمنع الصرف «بخلف عنه»، وورد في النسخة "ز" عند كون البقية على الصرف: «ووافقهم ابن محيصة بوجه من المفردة». إيضاح الرموز ص ٥٧١ الحاشيتان ٤ : ٨، وقد سبق أن الأهوازي في المفردة نص على الصرف قولاً واحداً.

(٥) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين ٣ / ٢٩٨ و ٢٩٩.

(٦) الدر المصون ٨ / ٥٩٦.

بالألف، وهذه النسبة مخالفة لقول سيبويه: « وكان أبو عمرو لا يصرف "سبأ" يجعله اسماً للقبيلة»^(١)، وقد نقل أبو حيان وابن عطية "سبأ" عن اليزيدي^(٢)، وليست في مصادر القراءات (بحسب ما وقف عليه البحث) إلا منسوبة لقنبل، على ما سبق بيانه.

٨ / نسب أبو جعفر بروايته عن خلف للحسن منع الصرف، وهي رواية ابن أبي حاتم^(٣) عن الخفاف (شيخ خلف)، وسبق أن منع الصرف رواية أبي عبيد عن الحسن، وكذا نقل ابن الأنباري^(٤)، والذي في مصادر القراءات أنه يقرأ بالصرف؛ فلم ينسب منع الصرف إلا لابن كثير من رواية البزي وأبي عمرو والمطوعي عن الأعمش وابن محيصن بخلاف اليزيدي، والباقون بالصرف ما عدا قنبلا بسكون الهمزة^(٥)؛ على ما مضى تفصيله.

٩ / نسب أبو جعفر بروايته عن خلف لقتادة الصرف، وهو مما لم تنص عليه مصادر القراءات^(٦)، ووقف البحث على هذه النسبة عند ابن أبي حاتم^(٧) عن أحمد بن الصباح عن الخفاف (شيخ خلف).

١٠ / قول أبي جعفر: «وَوَجَدْنَا مَا هُوَ فَوْقَ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ فِي حِكَايَتِهِ عَنِ الْهُدْهِدِ فِي قَوْلِهِ لِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِيٍّ يَقِينٍ﴾ * إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ ﴿ [النمل: ٢٢ و ٢٣] وَكَدَّ أَنْهُمْ سَكَانَ أَرْضٍ تُدْعَى سَبَاءً»

(١) الكتاب ٣ / ٢٥٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧ / ٦٣، والمحرم الوجيز ٦ / ٥٢٩.

(٣) تفسير القرآن لابن أبي حاتم ٩ / ٢٨٦٥.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ١١٩.

(٥) ينظر: إيضاح الرموز ص ٥٧١، والإتحاف ٢ / ٣٢٥.

(٦) ينظر: معجم القراءات ٦ / ٥٠٠، و ٧ / ٣٥١.

(٧) تفسير القرآن لابن أبي حاتم ٩ / ٢٨٦٥، وفيه: «قال قتادة: يجعلك رجلاً»؛ تحريف، والصواب ما نقل أبو جعفر، وعلى الصواب جاء النص في: الدر المنثور ١١ / ٣٥٢.

الاحتجاج بآية سورة النمل لم يقف عليه البحث عند غير أبي جعفر، لأن الخلاف بين القراء واقع فيها، وأبو جعفر لا يجهل هذا ولكنه يحتج بها من ناحية المعنى لا من ناحية اللفظ؛ لأن المعنى جئتك من أرض سبأ، وهو احتجاج طريف، وهو يدل على إمعان نظر من أبي جعفر.

والاحتجاج بالآية إنما كان لأن أبا جعفر يذهب متابعاً لأبي عبيدة أنه إذا كان "سبأ" اسم أرض منع الصرف، وقد أشرت فيما علقتة عند إيراد نص أبي جعفر أن هذا القول ليس على إطلاقه، وإنما المراد: أنها أرض مؤنثة.

ويشكل على الاحتجاج أن الصرف وارد فيه، وقد بين أبو جعفر احتمالية الصرف وعدمه؛ وبناء عليه يسقط هذا الاحتجاج جملةً وتفصيلاً. والله أعلم.

١١ / يرى أبو جعفر أن حديث فروة بن مسيك (رضي الله عنه) يدل على منع الإجراء (منع الصرف) في سبأ، لورود قوله: "بل أهل سبأ".

ويذهب أبو حاتم^(١)، والنحاس؛ وقد سبق نقل قوله، وابن خالويه^(٢)، والأزهري^(٣) إلى أن الحديث يدل على الصرف؛ لأنه اسم رجل، وقال الأزهري: «هذا الحديث يدل على أن إجراء "سبأ" أصوب القراءتين»؛ وهو فهم الثعلبي حيث يقول: «غير مصروفة، ردوها إلى القبيلة، وهي اختيار أبي عبيد، وقرأ الباقون بالجر، جعلوه اسم رجل، وبه نطق الخبر أن النبي ﷺ سئل عن سبأ فقال: كان رجلاً له عشرة من البنين...»^(٤)، وكذا فهمه ابن عطية^(٥)، والقرطبي^(٦)،

(١) المذكر والمؤنث للسجستاني ص ٢٠٦.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع ٢ / ٢١٤.

(٣) معاني القراءات ٢ / ٢٣٧ و ٢٣٨.

(٤) الكشف والبيان ٧ / ٢٠١.

(٥) المحرر الوجيز ٧ / ١٧٣.

(٦) الجامع لحكام القرآن ١٦ / ١٣٦، و ١٧ / ٢٨٧.

وأبو حيان^(١)، وقال الهذلي بعد اختياره قراءة الصرف: «لأنه اسم رجل في قول ابن عباس»^(٢).

والبحت يذهب إلى أن الحديث ليس فيه حجة؛ لأن دليل الصرف «ولكنه رجل» دليل محتمل وليس بنص، إذ حتى ولو كان رجلاً فإذا سميت به القبيلة منع الصرف، وهو ما نص عليه أبو جعفر في آخر كلامه؛ ونسبه لأبي عبيد، وهو فهم ابن العربي حيث يقول: «رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَعَبْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي سَبَأٍ: هُوَ رَجُلٌ وُلِدَ لَهُ عَشْرَةٌ أَوْلَادٍ، وَكَانَ لَهُمْ خَيْرٌ؛ فَسُمِّيَ الْبَلَدُ بِاسْمِ الْقَبِيلَةِ، أَوْ ذَكَرَ أَنَّهُ جَاءَ مِنَ الْقَبِيلَةِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سُمِّيَ الْبَلَدُ بِاسْمِ الْقَبِيلَةِ»^(٣)، وبعض عباراته قريب مما قاله أبو جعفر، وأوضح منه قول ابن الأنباري: «ويجوز أن يمنع الإجراء، وهو اسم لرجل على ما روي عن النبي صلى الله عليه [وسلم]، وذلك أن القبيلة تسمى باسم الرجل المعروف فيمنع الإجراء»^(٤)، وعليه فليس في الحديث حجة للفريقين، وهو رأي ابن جرير؛ وسيأتي نقله.

١٢ / قول أبي عبيد وأبي جعفر: إن لفظ "سبأ" عاد من اسم الرجل إلى اسم القبيلة مسلم على أنه وجه لمنع الصرف لأنه هو المتعين كما سبق بيانه. وأما التنظير بثمود فغير مسلم، وذلك أن "ثمود" مما وقع فيه الخلاف بين القراء؛ فليس منع الصرف إجماعاً^(٥) منهم حتى يعتضد به؛ ويصبح أصلاً يُقاس عليه في "سبأ"، يقول القباقبي: «وقرأ الأعمش: ﴿وَالِى ثَمُودٍ﴾ [الأعراف: ٧٣] بالكسر والتنوين، وكذلك كل ما جاء منه بصرف المرفوع والمجرور، وبعدم الصرف في المنصوب»^(٦)،

(١) البحر المحيط ٧ / ٦٣.

(٢) الكامل (لهذلي) ص ٣٩٦.

(٣) أحكام القرآن ٣ / ٤٨١.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ١١٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٣ / ٢٥٢ و ٢٥٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٩.

(٦) إيضاح الرموز ص ٣٩٩. وينظر: معاني القرآن للقراء ٣ / ١٤.

ويقول الدمياطي: «وعن الأعمش ﴿وَالِي تَمُودٍ﴾ [الأعراف: ٧٣] بكسر الدال منونة»^(١)، ويقول أيضاً: «وعن الأعمش ﴿وَالِي تَمُودٍ﴾ [هود: ٦١] بالكسر [والتنوين]^(٢) على إرادة الحي، والجمهور على منع الصرف للعلمية والتأنيث على إردة القبيلة...، واختلف في ﴿أَلَا إِنَّ تَمُودًا﴾ هنا [هود: ٦٨]، وفي الفرقان [٣٨] ﴿وَعَادًا وَتَمُودًا﴾، وفي العنكبوت [٣٨] ﴿وَتَمُودًا وَقَد﴾، وفي النجم [٥١] ﴿وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾؛ فحفص وحمزة وكذا يعقوب بغير تنوين في الأربعة للعلمية والتأنيث على إرادة القبيلة ويقفون بلا ألف كما جاء نصاً عنهم؛ وإن كانت مرسومة، وافقه الحسن، وقرأ أبو بكر كذلك في النجم فقط، والباقون بالتنوين مصروفاً على إرادة الحي.

واختلف في: ﴿أَلَا بَعْدَ لَتَمُودٍ﴾ [هود: ٦٨] فالكسائي بكسر الدال مع التنوين وافقه الأعمش، والباقون بغير تنوين مع فتحها»^(٣).

وسبب هذا الاحتجاج من أبي عبيد أنه يذهب إلى أن تمود «لولا مخالفة السواد لكان الوجه ترك الصرف؛ إذ كان الأغلب عليه التأنيث»^(٤)، وقد رده النحاس قائلاً: «قال أبو جعفر: الذي قاله أبو عبيد (رحمه الله) من أن الغالب عليه التأنيث كلام مردود؛ لأن تمود يقال له: حي، ويقال له: قبيلة؛ وليس الغالب عليه القبيلة بل الأمر على ضد ما قال عند سيبويه، والأجود عند سيبويه فيما لم يقل فيه: "بنو فلان" الصرف؛ نحو: قريش وثقيف، وما أشبههما، وكذا تمود»^(٥)، والعلة في ذلك أنه لما كان التذكير الأصل، وكان يقع له مذكر ومؤنث

(١) الإتحاف ٢ / ٥٣.

(٢) تنمة متعينة.

(٣) الإتحاف ٢ / ١٢٩ و ١٣٠. وينظر: إيضاح الرموز ص ٤٤٨.

(٤) إعراب القرآن ٢ / ٢٨٩.

(٥) سبق مناقشته، وأنه خطأ من النحاس على سيبويه.

كان الأصل والأخف أولى، والتأنيث جيد بالغ حسن»^(١)؛ فالمتفق عليه هو جواز الوجهين الصرف وعدمه، وهو رأي سيبويه لا كما نسب له النحاس، وقد سبق بيانه.

ويقابل هذا الاحتجاج أن القراء الأربع عشر مجتمعون على صرف "عاد"؛ إلا ما انفرد به الحسن^(٢) من منع الصرف في: ﴿بِعَادَ﴾ [الفجر: ٦]، ونقله ابن الأنباري عن الضحاك^(٣)؛ مما يعلم منه أن الصرف ومنعه وجهان جائزان واردان في أفصح كلام.

١٣ / القصة التي رواها أبو جعفر نقلاً عن الفراء في معانيه عن شيخه الرؤاسي عن شيخه أبي عمرو نقضها كل من الزجاج^(٤)؛ دون تصريح باسم الفراء، وتلميذه النحاس مصرحاً بتسمية الفراء، وبإسهاب حيث يقول: «وأبو عمرو أجلُّ من أن يقول مثل هذا، وليس في حكاية الرؤاسي عنه دليل أنه إنما منعه من الصرف لأنه لم يعرفه؛ وإنما قال: لا أعرفه، ولو سئل نحوي عن اسم فقال: لا أعرفه؛ لم يكن في هذا دليل على أنه يمنع من الصرف، بل الحق على غير هذا، والواجب إذا لم تعرفه أن تصرفه؛ لأن أصل الأسماء الصرف، وإنما يمنع الشيء من الصرف لعله داخله عليه فالأصل ثابت؛ فلا يزول بما لا يُعرف...»^(٥).

١٤ / نقل أبو جعفر بروايته عن خلف عن هارون قراءة عبد الله بن أبي إسحاق بمنع الصرف، وهو مما لم تذكره المصادر^(٦)، ولم يقف عليه البحث.

(١) إعراب القرآن ٢ / ٢٨٩ و ٢٩٠.

(٢) ينظر: إيضاح الرموز ص ٧٢٩، والإتحاف ٢ / ٦٠٨.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ١١٦ و ١١٧. وينظر: معجم القراءات ١٠ / ٤١٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١١٤.

(٥) إعراب القرآن ٣ / ٢٠٣.

(٦) ينظر: معجم القراءات ٧ / ٣٥١.

– الترجيح: القراءتان متواترتان، والصرف وعدمه وجهان واردان عن العرب، وليس أحدهما بأولى من الآخر؛ لأن لكل واحد وجهاً صحيحاً من لسان العرب؛ قال سيبويه: «فأما ثمود وسبأ؛ فهما مرةً للقبيلتين ومرةً للحيين، وكثرتهما سواءً»^(١)، وقال الزجاج: «فمن فتح وترك الصرف؛ فلأنه جعل "سبأ" اسم قبيلة، ومن صرف وكسر ونون جعل "سبأ" اسماً للرجل واسماً للحي؛ وكل جازئ حسن»^(٢).

الاختيار السادس: اختيار قراءة: ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ من قراءتي: ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ و﴿أَنْصَاراً لِلَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

قال أبو جعفر: «بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ (٣) لِلْقُرَشِيِّ مِثْلِي قُوَّةَ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ»، وساق أبو جعفر بإسناده «عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ لِلْقُرَشِيِّ مِثْلِي قُوَّةَ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: «مَا يُرَادُ بِذَلِكَ إِلَّا نُبُلُ الرَّأْيِ».

قال [أبو جعفر]: فَتَأَمَّلْنَا هَذَا فَكَانَ مَعْنَاهُ عِنْدَنَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ): أَنْ عَلَى الْقُرَشِيِّ ذِي الرَّأْيِ لَا عَلَى مَنْ سِوَاهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الرَّأْيِ (٤) - وَإِنْ كَانَ قُرَشِيًّا - وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا وُصِفَ بِهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمٍ ذَوِي عَدَدٍ جَازَ أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ إِلَى أَوْلَئِكَ الْقَوْمِ جَمِيعًا، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ خَاصًّا مِنْهُمْ (٥) ...

وَفِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَوْضِعٌ مِمَّا قَدْ اِخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي قِرَاءَتِهِمْ إِيَّاهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]؛ فَقِرَاءَةُ عَاصِمٍ

(١) الكتاب ٣ / ٢٥٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٤٨.

(٣) في الأصل: «أن».

(٤) كذا، والنص غير مستقيم.

(٥) هذا التعليل من أبي جعفر هو سبب ذكره للقراءتين في الآية، ثم نقله نصاً عن أبي عبيد في القصة الآتية.

وَحَمْرَةَ وَالْكَسَائِيَّ فِيمَا أَجَازَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: ﴿أَنْصَارُ اللَّهِ﴾، وَقِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ وَنَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو: ﴿أَنْصَارًا لِلَّهِ﴾ بِالتَّنْوِينِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي هَذِهِ الْإِجَازَةِ: وَهُوَ عِنْدَنَا ﴿أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ بِالْإِضَافَةِ، لَا بِالتَّنْوِينِ، لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى مَا بَعْدَ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: أَنْصَارًا لِلَّهِ.

وَلَقَدْ حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: اخْتَلَفَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْمَكِّيُّ^(١) فِي قِرَاءَةِ هَذَا الْحَرْفِ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ مَا قَدْ حَكَيْنَا عَنْهُ فِيمَا أَجَازَهُ لَنَا عَلِيُّ عَنْهُ، وَقَالَ الْمَكِّيُّ مَا حَكَيْنَاهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَنَافِعٍ فِيهَا، قَالَ: ثُمَّ احْتَجَّ الْمَكِّيُّ فِي ذَلِكَ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ فَقَالَ: إِذَا قَرَأْنَاهَا: ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ بِالْإِضَافَةِ نَفَيْنَا بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْصَارٌ سِوَاهُمْ، فَاحْتَجَّ أَبُو عُبَيْدٍ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّهُ جَائِزٌ فِي الشَّيْءِ إِذَا كَثُرَ أَنْ يُضَافَ إِلَى كُلِّهِ مَا كَانَ مِنْ بَعْضِهِ فَجَازَ بِذَلِكَ أَنْ^(٢) قِيلَ لِبَعْضِ النَّاصِرِينَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّهُمْ نَاصِرُو اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ إِثْمًا يُرَادُ بِهِ بَعْضُ نَاصِرِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَ [أبو جعفر]: وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى مِمَّا نَحْنُ مُسْتَعْنُونَ عَنْ إِعَادَتِهِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَيَثْبُتَ بِمَا ذَكَرْنَا الْاِخْتِيَارَ لِمَا اخْتَارَهُ أَبُو عُبَيْدٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَأَلُهُ التَّوْفِيقَ^(٣).

(١) من مشاهير تلاميذ الشافعي الملازمين له، وهو المناظر لبشر المريسي في خلق القرآن، وينسب له كتاب: الحيدة، ت ٢٤٠ هـ. ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٢ / ٢١٢، والأعلام ٤ / ٢٩.

(٢) في الأصل: «إن».

(٣) شرح مشكل الآثار ٨ / ١٥٣ - ١٥٥.

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: غاية ما تذكره جمهرة المصادر^(١) جواز الوجهين: الإضافة والتنوين؛ لصحة المعنى على الوجهين، وفي بعضها احتجاج أبي عبيد منسوباً له أو غير منسوب، وسيبينه البحث في معرض التعليقات الآتية.

– التعليقات:

١ / نقلت بعض المصادر اختيار أبي عبيد بقريب من عبارة أبي جعفر، قال النحاس «وقرأ الكوفيون: ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ بالإضافة، وهو اختيار أبي عبيد، وحجته في ذلك: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾، ولم يقولوا: أنصاراً لله^(٢)، وقال مكي: «ومن أضاف أنصاراً إلى الله احتج بقوله: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾، وهو اختيار أبي عبيد؛ فرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه^(٣)، وقال القرطبي: «واختاره أبو عبيد؛ لقوله: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾، ولم ينون^(٤)، ومجموع ما نقلوه هو ما نقله أبو جعفر عن أبي عبيد.

وفي بعض المصادر^(٥) يرد الاحتجاج الذي أورده أبو عبيد بالإجماع على قراءة: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ بالإضافة غير منسوب له، ونص أبي جعفر وما سبق نقله من نصوص صريح بنسبته لأبي عبيد.

٢ / رد النحاس احتجاج أبي عبيد قائلاً: «وهذه الحجة لا تلزم لأنهما مختلفان؛ لأن الأول كونوا ممن ينصرون الله، فمعنى هذا النكرة؛ فيجب أن يكون

(١) ينظر مثلاً: الحجة للقراء السبعة ٦ / ٢٠٩، وحجة القراءات ص ٧٠٨، والموضح في وجوه القراءات ٣ / ١٢٦٦، والبحر المحيظ ٨ / ٢٦١، والدر المصون ١٠ / ٣٢٢.

(٢) إعراب القرآن ٤ / ٤٢٣.

(٣) الهداية ١٢ / ٧٤٤٥.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ٤٤٨.

(٥) ينظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٦٥، وحجة القراءات ص ٧٠٩، وإبراز المعاني ص ٧٠١، والدر المصون ١٠ / ٣٢٢.

أنصاراً لله، وإن كانت الإضافة فيه تجوز؛ أي: كونوا الذين يقال لهم هذا، والثاني معناه المعرفة، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان ناصر لله؛ فمعناه: ممن يفعل هذا، وإذا عرفته فمعناه المعروف بهذا»^(١).

٣ / القصة التي حكاها أبو جعفر عن الاختلاف والحجاج بين أبي عبيد وعبد العزيز المكي مما انفرد به أبو جعفر بحسب ما وقفت عليه.

والقصة تدل على إحساس أبي جعفر بلازم من لوازم اختيار أبي عبيد الذي وافقه عليه، فذكر هذه القصة وفيها الجواب عن هذا اللازم، والتي تدل على غاية الأمانة في النقل حيث لم ينسب الجواب لنفسه.

٤ / اقتصر أبو جعفر تبعاً لأبي عبيد على نسبة قراءة الإضافة لعاصم وحمزة والكسائي، وبقي ممن قرأ بها من السبعة: ابن عامر، ومن غيرهم: يعقوب وخلف والأعمش.

واقصر أبو جعفر تبعاً لأبي عبيد على نسبة قراءة التنوين لأبي جعفر وشيبة ونافع وأبي عمرو، وممن قرأ بها من السبعة: ابن كثير، ومن غيرهم: ابن محيصة والحسن واليزيدي^(٢).

٥ / نسب أبو جعفر تبعاً لأبي عبيد القراءة بالتنوين لشيبته، وهو مما لم تذكره المصادر^(٣)، ولم يقف عليه البحث.

– الترجيح: القراءتان متواترتان، ولا تختار إحداهما على الأخرى، قال مكي: «ويجوز أن تكون القراءتان بمعنى، كما تقول: كن ناصرًا لدين الله، وكن ناصرًا زيدًا»^(٤)، وهو الراجح.

(١) إعراب القرآن ٤ / ٤٢٣. وينظر: الحجة للقراء السبعة ٦ / ٢٩٠.

(٢) ينظر: إيضاح الرموز ص ٦٩٨، والإتحاف ٢ / ٥٣٧، وينظر: البحر المحيظ ٨ / ٢٦١، ومعجم القراءات ٩ / ٤٤٦ و ٤٤٧.

(٣) ينظر: معجم القراءات ٩ / ٤٤٧.

(٤) الكشف ٢ / ٣٢١.

القسم الثاني: الاختيارات التي خالف فيها أبو جعفر الطحاوي أبا عبيد القاسم بن سلام مصرحاً بنقل اختيار أبي عبيد.

الاختيار الأول: اختيار قراءة: ﴿الرِّيح﴾ من قراءتي: ﴿الرِّيح﴾ و﴿الرِّيح﴾ [البقرة ١٦٤، ...].

قال أبو جعفر: «بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا ذَكَرَ الرَّحْمَةُ بِالرِّيحِ وَبِالرِّيحِ مِمَّا قَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] السَّلَامُ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْأُولَى فِي ذَلِكَ مِنْ تَيْنِكَ الْقِرَاءَتَيْنِ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ قَالَ: "الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَتَّبِعُهَا فِي الرِّيحِ وَالرِّيحِ أَنَّ مَا كَانَ مِنْهَا مِنَ الرَّحْمَةِ فَإِنَّهُ جِمَاعٌ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مِنَ الْعَذَابِ فَإِنَّهُ عَلَى وَاحِدَةٍ، قَالَ: وَالْأَصْلُ الَّذِي اعْتَبَرْنَا بِهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا هَاجَتِ الرِّيحُ قَالَ: "اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا، وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا"^(١)؛ فَكَانَ مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا لَا أَصْلَ لَهُ، وَقَدْ كَانَ الْأُولَى بِهِ؛ لَجَلَالَةِ قَدْرِهِ وَكَصِدْقِهِ فِي رِوَايَتِهِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ لَا يُضِيفَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَنْهُ.

ثُمَّ اعْتَبَرْنَا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْوَجْهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى؛ فَوَجَدْنَا اللَّهَ قَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَهُمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ [يونس: ٢٢]، وَكَانَتِ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةً، وَالرِّيحُ الْعَاصِفُ مِنْهُ عَزَّ وَجَلَّ عَذَابًا؛ فَفِي ذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى انْتِفَاءِ مَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ.

(١) قال الشيخ الأرنؤوط (٢ / ٣٧٩ ح ١): لا يصح. وأقول: قال الشيخ الألباني (رحمه الله): ضعيف جدا؛ ونقل حكم أبي جعفر عليه (سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩ / ٢٢٨ و ٢٢٩).

ثُمَّ اعْتَبَرْنَا مَا يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] السَّلَامُ مِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى ...»، ثم ساق أبو جعفر بأسانيده من عدة طرق عدة أحاديث فيها لفظ "الريح" فحسب عن طائفة من الصحابة، ثم قال: «وَفِي جَمِيعِ مَا رَوَيْنَا أَنَّ الرِّيحَ قَدْ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وَقَدْ تَأْتِي بِالْعَذَابِ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الرَّحْمَةِ، وَالْعَذَابِ، وَأَنَّهَا رِيحٌ وَاحِدَةٌ لَا رِيَّاحٌ، وَقَدْ وَجَدْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيْضاً مِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى»، ثم ساق بإسناده: «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] السَّلَامُ قَالَ: نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكْتُ عَادًا بِالدَّبُورِ».

قال أبو جعفر: «فَكَانَ فِيمَا رَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نُصِرَ بِالصَّبَا؛ وَهِيَ رِيحٌ وَاحِدَةٌ، وَأَنَّ عَادًا أُهْلِكَتْ بِالدَّبُورِ؛ وَهِيَ رِيحٌ وَاحِدَةٌ، وَفِي ذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا».

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ ... عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَيَّاشٍ قَالَ: قَرَأَ رَجُلٌ عَلَى عَاصِمٍ: وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ؛ فَقَالَ عَاصِمٌ: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]؛ لَوْ كَانَتْ الرِّيحُ لَكَانَتْ مُلْقِحَةً، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلْأَعْمَشِ؛ فَقَالَ لِي: إِنَّهُ لَا يُلْقِحُ مِنَ الرِّيحِ إِلَّا الْجَنُوبُ؛ فَإِذَا تَفَرَّقَتْ صَارَتْ رِيَّاحًا.

وَفِيمَا قَدْ رَوَيْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا قَدْ دَلَّ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْقُرَّاءُ الَّذِينَ ذَكَرْنَا (١) مِنَ الرِّيحِ، وَمِنَ الرِّيحِ هُوَ: الرِّيحُ لَا الرِّيحُ (٢).

(١) لم يسبق أن ذكر أبو جعفر خلافاً إلا القصة السابقة عن عاصم والأعمش برواية شعبة! فهل حدث سقط أو هو سهو؟ لعل الأول أولى.

(٢) شرح مشكل الآثار ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٨.

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: يمكن تلخيص ما تذكره جمهرة المصادر^(١) في توجيه قراءة: ﴿الرِّيحُ﴾ بأن المفرد فيه معنى الجمع، لأن الواحد يدل على الجنس، وتوجيه قراءة: ﴿الرِّياحُ﴾ بأن الجمع كان لاختلاف أنواع الريح وجهاتها ولا يكاد يخلو مصدر من إيراد الحديث الذي أورده أبو عبيد، وسيبين البحث ذلك في معرض التعليقات الآتية.

– التعليقات:

١ / لم يسم أبو جعفر الطحاوي من قرأ من القراء^(٢) بالإفراد ﴿الرِّيحُ﴾ أو الجمع ﴿الرِّياحُ﴾؛ وهو غريب منه.

٢ / سبب الخلاف بين أبي جعفر وأبي عبيد: يتضح جلياً أن سبب الاختلاف في الاختيار بين أبي جعفر وأبي عبيد يعود إلى احتجاج أبي عبيد لاختياره؛ بحديث لا يصح عن النبي ﷺ.

وأما أبو جعفر فقد اختار الأفراد لما ثبت في القرآن والأحاديث الصحيحة من أن الريح تكون في الخير والشر، وتكون رحمة وعذاباً.

٣ / صرّح النحاس^(٣) بضعف حديث: «اللهم اجعلها...»، وأنه لا أصل له، ومع ما ذكره الطحاوي والنحاس؛ فقد وقف البحث على الاحتجاج بالحديث عند بعض من ألفت في الاحتجاج للقراءات كالفارسي^(٤)، وابن زنجلة^(٥)، ومكي^(٦)،

(١) ينظر مثلاً: الحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٥٦، وحجة القراءات ص ١١٨، والبحر المحيط ١ / ٦٤١، والدر المصون ٢ / ٢٠٨.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في: إيضاح الرموز ص ٢٩٠ و٢٩١، والإتحاف ١ / ٤٢٤ و٤٢٥.

(٣) معاني القرآن للنحاس ٥ / ٣٣ و٣٤.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٥٧، و٤ / ٣٤.

(٥) حجة القراءات ص ١١٩.

(٦) الكشف ١ / ٢٧١.

أو من عرض لها في تفسيره كابن عطية^(١)، والقرطبي^(٢)، وأبي حيان^(٣)، أو في علوم القرآن كالزركشي^(٤)، والسيوطي^(٥)، وكذا غيرهم من المفسرين والمعرّبين من قدامى ومحدثين؛ فلا يكاد يخلو منه كتاب، ولا يخفى أن أصل الاستشهاد بالحديث في توجيه القراءة هو لأبي عبيد.

ولم يقف البحث على من نقل احتجاج أبي عبيد منسوباً له، ووقف على قريب منه من كلام مكي^(٦)، وغير خافٍ نقل مكي عن أبي عبيد. وقال النحاس: «أكثر القراء يقرؤون^(٧) ما كان في معنى الرحمة على الرياح، وما كان في معنى العذاب على الريح، ويحتج بعضهم بحديث ضعيف...، والحديث لا أصل له^(٨)»، ولا يخفى بناء على صريح نص أبي جعفر أن بعضهم المراد به: أبو عبيد.

ووقف البحث على نقل قول عن أبي عمرو فيه مؤدى قوله أبي عبيد من غير حجج عند القرطبي قائلًا: «قال أبو عمرو: وكل ما كان بمعنى الرحمة فهو جمع، وما كان بمعنى العذاب فهو موحد^(٩)»، وهو نقل غريب^(١٠)، وكلام أبي جعفر المبني على استقراء نصوص الكتاب العزيز والحديث الصحيح ينقض هذه القاعدة.

(١) المحرر الوجيز ١ / ٤٠٠، ٣ / ٥٨٥، ٦ / ٤٤٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٥٠٠.

(٣) البحر المحيط ١ / ٦٤١، ٦ / ٤٦٢.

(٤) البرهان ٤ / ١٠.

(٥) الإتيان ص ٤١٠.

(٦) الكشف ١ / ٢٧١.

(٧) في الأصل: «يقرون».

(٨) معاني القرآن للنحاس ٥ / ٣٣ و ٣٤.

(٩) الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ٤٤٧. وفي ظني: «أبو عمرو» محرفة عن «أبو عبيد». والله أعلم.

(١٠) يقارن بالمحرر الوجيز ٣ / ٥٨٥.

وقول من رام^(١) تخريج آية يونس ليس بظاهر.
قال السمين: «وإنما الذي يقال: إِنَّ الْجَمْعَ لَمْ يَأْتِ مَعَ الْعَذَابِ أَصْلًا؛ وَأَمَّا الْمَفْرَدُ
فَجَاءَ فِيهِمَا»^(٢).

٤ / لم يقف البحث على من أورد القصة عن عاصم والأعمش غير أبي جعفر الطحاوي.
- الترجيح: القراءتان متواترتان، ولا تختار إحداهما على الأخرى؛ وإنما يتبع
القارئ للقرآن في كل موضع ما ثبت من قراءة الراوي عن الإمام الذي يقرأ له؛
ومثال ذلك أن راويي عاصم متفقان في الإفراد والجمع على ما سبق بيانه، إلا أن
حفصاً عن عاصم يقرأ: ﴿وَكُسَلَيْمَانَ الرَّيْحَ﴾ [سبأ: ١٢] نصباً، وقرأ شعبة
بالرفع^(٣)، فهما متفقان على الإفراد هنا، والإعراب مختلف.

وأما حديث: "اللهم اجعلها..."; فلا يصلح للاحتجاج لضعفه الشديد،
وهذا الحكم على الحديث لا يُضَعَّفُ قراءة الجمع؛ لأنها قراءة منقولة برواية متواترة
متلقاة بالقبول.

الاختيار الثاني: اختيار قراءة: ﴿غَيْرٌ﴾ بالرفع من قراءتي: ﴿غَيْرٌ﴾ و﴿غَيْرٌ﴾
في قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

قال أبو جعفر: «بَابُ بَيَانِ مُشْكِلا مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّبَبِ
الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ قَبْلَهَا: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤) وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ﴿الآيَةَ﴾.»
وعرض أبو جعفر الأحاديث التي تفيد نزول الآية دون قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾،

(١) ينظر: البرهان ٤ / ١٠. وعدم جواب الزركشي عن اعتراض ابن المنير (حاشيته على الكشاف ٥ / ١٣٤
و ٤١٤) بقوله تعالى: ﴿يُسْكِنُ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣] يجعل ما قاله غير
ظاهر. والله أعلم.

(٢) الدر المصون ٢ / ٢٠٧.

(٣) ينظر: السبعة ٥٢٧، والنشر ٢ / ٣٤٩، وفيه: "واختلفوا في (والريح)؛ الواو مقحمة.

(٤) وضعت هنا ثلاث نقاط، وهو فيما يظهر خلاف مراد أبي جعفر.

ثم نزول: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾؛ بسبب ابن أم مكتوم وغيره، ثم قال أبو جعفر: «فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَقْبَلُونَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَتُثْبِتُونَ بِهَا أَنْ نُزُولَ هَذِهِ الْآيَةِ كَانَ فِي الْبَدءِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وَفِي ذَلِكَ تَفْضِيلُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَلَى الْقَاعِدِينَ بَعْدَ وَبَعْدَ عُدْرٍ، وَالْقَاعِدُونَ بَعْدَ لَمْ يَقْعُدُوا اخْتِيَارًا لِتَرْكِ الْجِهَادِ، وَإِنَّمَا قَعَدُوا عَجْزًا عَنِ الْجِهَادِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوِيَ فِي ذَلِكَ فَضْلُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ الْمَعْدُورِينَ وَيَكُونُونَ فِي ذَلِكَ مَعَ الْعُدْرِ الَّذِي مَعَهُمْ كَمَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْقَاعِدِينَ مِمَّنْ لَا عُدْرَ مَعَهُمْ؟، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَوُو الضَّرَرِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَهُمْ فِي الْفِقْهِ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْهُ، وَالْقُرْآنُ أَيْضًا نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ - يَطْنُونَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ سَوَى فِي ذَلِكَ بَيْنَهُمْ مَعَ الْعُدْرِ الَّذِي مَعَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْقَاعِدِينَ عَنِ الْجِهَادِ مِمَّنْ لَا عُدْرَ مَعَهُ؟، وَقَدْ سَمِعُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، وَلَمْ يُؤْتِهِمُ اللَّهُ تَعَالَى الْقُوَّةَ عَلَى الْجِهَادِ وَسَمِعُوهُ يَقُولُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَأَعْظَمُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ عَلَى مَا قَدْ ذُكِرَ فِيهَا، وَقَالَ: مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ كَانَ نُزُولُ هَذِهِ الْآيَةِ إِلَّا كَمَا يَقْرُوهَا ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ الْآيَةَ.

فَكَانَ جَوَابَنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَوْنِهِ: أَنَّ هَذِهِ الْآثَارَ الَّتِي رَوَيْنَاهَا آثَارٌ صِحَاحٌ ثَابِتَةٌ لَا يَدْفَعُ الْعُلَمَاءُ صِحَّتَهَا، وَلَا يَطْعَنُونَ فِي أَسَانِيدِهَا، وَلَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ فِيهَا كَانَ بَدْءُ نُزُولِهَا: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾؛ وَأَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ وَابْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَحْشٍ لَمَّا ذَكَرَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَجْزَهُمَا عَنِ الْجِهَادِ بِالضَّرَرِ الَّذِي بِهِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾، فَصَارَتِ الْآيَةُ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَنَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) عَلَى أَنَّ

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَرَادَهُمَا وَأَمْثَالَهُمَا بِهَذِهِ الْآيَةِ مَعَ عَجْزِهِمَا عَنِ الْمَعْنَى الَّذِي فِيهَا مِمَّا يُفْضَلُ بِهِ الْمُجَاهِدُونَ عَلَى الْقَاعِدِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرْرِ، وَلَكِنَّهُمَا ذَهَبَ ذَلِكَ عَنْهُمَا حَتَّى كَانَ مِنْهُمَا مِنَ الْقَوْلِ مَا ذُكِرَ عَنْهُمَا فِي هَذِهِ الْآثَارِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِنْدَ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِهِ ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرْرِ﴾ إِعْلَامًا مِنْهُ إِيَّاهُمَا أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهُمَا، وَلَا أَمْثَالَهُمَا بِذَلِكَ التَّفْضِيلِ الَّذِي فَضَّلَ بِهِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؟، وَقَدْ سَمِعُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [الفتح: ١٧] يَعْنِي: فِي تَخَلُّفِهِمْ عَنِ الْجِهَادِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَفَيَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ عَنْهُمَا مِثْلُ هَذَا مِنْ مُرَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ؟ قِيلَ لَهُ: وَمَا تُنْكِرُ مِنْ هَذَا؟... أَفَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ حَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى مَا حَمَلُوهُ عَلَيْهِ حَتَّى بَيَّنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّ الَّذِي أَرَادَهُ خِلَافُ مَا ظَنُّوهُ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ قِصَّةِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَأَبِي أَحْمَدَ لَمَّا تَلَا عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَلَا ظَنَّا أَنَّهُمَا مِنَ الْمَفْضُولِينَ فِيمَا تَلَاهُ عَلَيْهِمَا؛ فَبَيَّنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا بِإِنزَالِهِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرْرِ﴾ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهُمَا، وَلَا أَمْثَالَهُمَا مِنْ ذَوِي الضَّرْرِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ غَيْرَهُمَا مِمَّنْ لَا ضَرَرَ بِهِ.

وَفِيمَا ذَكَرْنَا مَا قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي ذَلِكَ كَمَا قَرَأَهَا مِنْ قَرَأَهَا بِالرَّفْعِ؛ وَهَمُّ: عَاصِمٍ وَالْأَعْمَشِ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمَزَةُ، لَا كَمَا قَرَأَهَا مُخَالَفُوهُمْ: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرْرِ﴾ بِالنَّصْبِ (١)؛ وَهَمُّ: أَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ وَنَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ.

(١) يقصد بهم بقية القراء الذين اختارهم أبو عبيد (ينظر في هؤلاء القراء: جهود الإمام أبي عبيد ص ١٩٩)، وقد قرئت من غير هؤلاء بالجهر، ونسب لأبي حيوه (إعراب القرآن ١ / ٤٨٣)، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٤٥، والجامع لأحكام القرآن ٧ / ٥٩)، ونسب له وللاعمش (المحرر الوجيز ٢ / ٦٣٧، والبحر المحيط ٣ / ٣٤٤) والقراءة المسندة عن الأعمش كما نقل أبو جعفر وغيره بالرفع (ينظر: إيضاح الرموز ص ٣٥٠، والإتحاف ١ / ٥١٩)، ونسب الهذلي (الكامل ص ٥٣٠) الجر لابن محيصن، والذي في المصدرين السابقين ومفردة ابن محيصن (ص ١١٤) أن قراءته بنصب ﴿غَيْرِ﴾.

وَقَدْ كَانَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ ذَهَبَ إِلَى قِرَاءَةِ هَؤُلَاءِ الْمَدَنِيِّينَ (١)، وَقَالَ:
مَعَ ذَلِكَ إِنَّ الرَّفْعَ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ مُمَكِّنٌ غَيْرُ مُسْتَنَكِرٍ، وَكَذَلِكَ كَانَ الْفَرَاءُ (٢)
يَذْهَبُ إِلَى صِحَّتِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ وَيَقُولُ: هُوَ عَلَى النَّعْتِ لِلْقَاعِدِينَ، قَالَ: وَمَا كَانَ
مِنْ نَعْتِهِمْ كَانَ كَذَلِكَ إِعْرَابُهُ بِالرَّفْعِ لَا بغيرِهِ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ
أُولِي الإِرْبَةِ﴾ [النور: ٣١]؛ فَكَانَ نَعْتُهُ إِيَّاهُمْ بِمِثْلِ مَا ذَكَرَهُمْ بِهِ مِنَ الْجَرِّ لَا مَا
سِوَاهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ نَسَأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي السَّبَبِ الَّذِي بِهِ اخْتَارَ: ﴿غَيْرِ أُولِي
الضَّرْرِ﴾ بِالنَّصْبِ، فَقَالَ: وَرَوَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرِ وَاحِدٍ ذَكَرَهُمْ أَنَّ
نُزُولَهَا كَانَ عَلَى الاستِثْنَاءِ؛ فَوَجِبَ بِذَلِكَ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً.

فَكَانَ جَوَابَنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَوْنِهِ: أَنَّهُ لَمْ يَرَوْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا نَزَلَتْ لِلاِسْتِثْنَاءِ مِمَّا كَانَ نَزَلَ قَبْلَهَا، وَإِنَّمَا
رُويَ عَنْهُ مِنْهُمَا فِي سَبَبِ نُزُولِهَا مَا قَدْ رَوَيْنَاهُ فِي ذَلِكَ فِي صَدْرِ هَذَا الْبَابِ، وَكُو
كَانَتْ كُلُّهَا نَزَلَتْ مَعًا لِحَاجَاتٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى الاستِثْنَاءِ فَيَكُونَ النَّصْبُ فِيهِ أُولَى
مِنَ الرَّفْعِ، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا كَانَ الَّذِي نَزَلَ أَوَّلًا مِنْهَا هُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَسْتَوِي
الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وَنَحْنُ نَحِيطُ عِلْمًا أَنَّ اللَّهَ
عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَعْزِ الْقَاعِدِينَ بِالزَّمَانَةِ مَعَ النِّيَّةِ أَنَّهُمْ لَوْ أَطَاقُوا الْجِهَادَ لَجَاهَدُوا، وَإِذَا
كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْمُجَاهِدُونَ أَفْضَلَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ جَاهَدُوا بِقُوَّتِهِمْ
وَتَخَلَّفَ الْآخَرُونَ عَنِ الْجِهَادِ بِعَجْزِهِمْ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ عَلَى
الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ
وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّ

(١) هذا تجوز سببه أنهم الأكثر؛ فابن كثير مكّي، وابن عامر شامي.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٣.

لَتَحْمِلَهُمْ قُلْتُ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴿ [التوبة: ٩١ و ٩٢]؛ ثُمَّ أَعْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ السَّبِيلَ عَلَى خِلَافِ هَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٩٣]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [الفتح: ١٧].

وَمَنْ حَمَلَ الْأَمْرَ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا؛ كَانَ قَدْ قَالَ قَوْلًا عَظِيمًا، وَنَسَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى أَنَّهُ قَدْ تَعَبَّدَ خَلْفَهُ بِمَا هُمْ عَاجِزُونَ عَنْهُ.

وَإِذَا كَانَ نَزُولُ مَا قَدْ تَلَوْنَا عَلَى مَا قَدْ ذَكَرْنَا كَانَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿غَيْرُ أَوْلِي الضَّرْرِ﴾ تَبْيَانًا لِمَا كَانَ أَنْزَلَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْقَاعِدِينَ الَّذِينَ فَضَّلَ عَلَيْهِمُ الْمُجَاهِدِينَ؛ فَكَانَ الرَّفْعُ أَوْلَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» (١).

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: يمكن تلخيص الأقوال الواردة في توجيه القراءتين؛ بما

موجزه (٢):

– قراءة: ﴿غَيْرُ﴾ بالرفع مخرجة على وجهين:

١– الصفة، وهو قول الأكثرين.

٢– البديل، ونص مكِّي (٣) على أنه الأحسن في الإعراب، ومال له أبو حيان

(مع عدم نسبته لمكِّي)، وبه صدر السمين القولين، ورده ابن القيم (٤)، ومنع إعراب "غير" بدلا مطلقا.

(١) شرح مشكل الآثار ٤ / ١٤١ – ١٥٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣ / ٣٤٤، والدر المصون ٤ / ٧٦، ودراسات لأسلوب القرآن ٢ / ٢١١، وأحكام غير ص ٦٠ و٦١، و٧٩.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٤٥.

(٤) بدائع الفوائد ١ / ٣٢٩ – ٤٣١.

– قراءة ﴿غَيْرٌ﴾ بالنصب مخرجة على وجهين:

١– الاستثناء، وفي تعيين المستثنى منه قولان:

أ– ﴿القَاعِدُونَ﴾.

ب– ﴿المُؤْمِنِينَ﴾.

٢– الحال من قوله تعالى: ﴿القَاعِدُونَ﴾.

وسيفصح البحث عن هذه الأوجه، ومختار أبي جعفر الطحاوي في معرض التعليقات الآتية.

– التعليقات:

١ / نسب أبو جعفر إلى ابن كثير أنه قرأ بالنصب، وهي رواية شبل عنه على ما نص عليه ابن مجاهد، وسيأتي لأبي جعفر في الاختيار الخامس من هذا القسم (القسم الثاني) النص على أن خلفاً البزار يروي قراءة ابن كثير عن شبل.

والمعتمد عند ابن مجاهد وغيره أن ابن كثير يقرأ بالرفع هو وعاصم وحمزة والأعمش والبصريون (أبو عمرو ويعقوب واليزيدي والحسن)، والباقون بالنصب^(١).

وقد وقف البحث على نسبة قراءة النصب في بعض المصادر^(٢) لأهل الحرمين.

٢ / سبب الخلاف بين أبي جعفر وأبي عبيد: يتضح جلياً أن سبب الاختلاف في الاختيار بين أبي جعفر وأبي عبيد يعود إلى أن أبا عبيد يرى "غير" استثناء، ويحتج على ذلك بورود القول بأنها استثناء عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ، وأبو جعفر يخالفه في الأمرين جميعاً؛ إذ لا يوجد نقل عن الصحابة فيه التنصيص على الاستثناء، و﴿غَيْرٌ﴾ في الآية ليست استثناء؛ لأن أبا جعفر يرى أن لفظ ﴿القَاعِدُونَ﴾ لا يدخل فيه أولو الضرر.

(١) ينظر: السبعة ص ٢٣٧، والنشر ٢ / ٢٥١، وإيضاح الرموز ص ٣٥٠، والإتحاف ١ / ٥١٩.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ١ / ٤٨٣، والجامع لأحكام القرآن ٧ / ٥٩. وينظر: تنبيه محققه.

٣ / يذهب ابن جرير إلى اختيار قراءة النصب؛ لأن نزول ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ عقب نزول الآية يدل على أنها استثناء، قائلًا: «وَالصَّوَابُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا: ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ بِنَصْبِ ﴿غَيْرِ﴾، لِأَنَّ الْأَخْبَارَ مُتَظَاهِرَةً بِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ نَزَلَ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ اسْتِثْنَاءً مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ﴾»^(١)، ويذهب القرطبي إلى أن نزول ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ عقب نزول الآية يدل على معنى النصب؛ قائلًا: «وما ذكرناه من سبب النزول يدل على معنى النصب»^(٢).

وما ذهب له هذا العالمان العلمان وغيرهما من المفسرين واللغويين^(٣) على النقيض تماماً من رأي أبي جعفر؛ وسبب الخلاف هو الاختلاف في المفهوم من النص، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أبو جعفر يذهب إلى أن الآية لم تنزل كلها معاً؛ ولو كان ذلك لكان النصب على الاستثناء أولى، وأن المراد بـ: "غير" تبين المراد بالقاعدين الذين فُضِّلَ المجاهدون عليهم؛ فيكون الرفع أولى.

وأما الاستثناء فيستلزم أن يكون أهل الأعدار من القاعدين مكلفين بالخروج للجهاد؛ فيكون من التكليف بما لا يُطاق.

ومن اختار قراءة الرفع: الرازي (ت ٦٠٦ هـ)؛ وقد استنبط لترجيح الرفع احتجاجاً لطيفاً مبنيّاً على أن الأصل في "غير" هو الوصفية، والوصفية بـ: "غير" تُخرج المضاف إليها من كونه مفضولاً، وذلك حيث يقول: «وقال آخرون: القراءة

(١) جامع البيان ٧ / ٣٦٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٥٩.

(٣) ينظر مثلاً: إعراب القرآن ١ / ٤٨٣، وإعراب القراءات السبع ١ / ١٣٧؛ وفيه: «ومن نصبه جعله استثناء بمعنى إلا، والنصب الاختيار؛ لأن ابن أم مكتوم جاء... فذكر حاله وضراً؛ فأنزل الله...».

بالرفع أولى؛ لأن الأصل في كلمة "غَيْرٍ" أن تكون صفة، ثم أنها وإن كانت صفة فالمقصود والمطلوب من الاستثناء حاصل منها؛ لأنها في كلتا الحالتين أخرجت أولى الضرر من تلك المفضولية، وإذا كان هذا المقصود حاصلًا على كل التقديرين، وكان الأصل في كلمة "غير" أن تكون صفة؛ كانت القراءة بالرفع أولى» (١).

وابن جرير والقرطبي وغيرهما يذهبون على أن الآية لم تنزل كلها معاً؛ إلا أن الاستثناء ينصرف إلى الاستواء المنفي بين القاعدين والمجاهدين، يقول ابن جرير: «يَعْنِي جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرْرِ وَالْمُجَاهِدُونَ﴾ لَا يَعْتَدِلُ الْمُتَخَلِّفُونَ عَنِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَيُرْسُولِهِ، الْمُؤَثِّرُونَ الدَّعَةَ وَالْخَفْضَ وَالْقُعُودَ فِي مَنَازِلِهِمْ عَلَى مَقَاسَةِ حُزُونَةِ الْأَسْفَارِ وَالسَّيْرِ فِي الْأَرْضِ وَمَشَقَّةِ مُلَاقَاةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ بِجِهَادِهِمْ فِي ذَاتِ اللَّهِ وَقِتَالِهِمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، إِلَّا أَهْلَ الْعُدْرِ مِنْهُمْ بِذَهَابِ أَبْصَارِهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلَلِ الَّتِي لَا سَبِيلَ لِأَهْلِهَا لِلضَّرْرِ الَّذِي بِهِمْ إِلَى قِتَالِهِمْ وَجِهَادِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمِنْهَاجِ دِينِهِ، لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا» (٢)، وبناء عليه اختار ابن جرير قراءة النصب بما سبق نقله في صدر هذا التعليق.

ويقول القرطبي: «وقرأ أهل الحرمين (٣): ﴿غَيْرٍ﴾ بالنصب على الاستثناء من القاعدين أو من المؤمنين؛ أي: إلا أولى الضرر فإنهم يستوون مع المجاهدين، وإن شئت على الحال من القاعدين؛ أي: لا يستوي القاعدون أصحاب، أي: في حال صحتهم...، وما ذكرناه من سبب النزول يدل على معنى النصب، والله أعلم» (٤) وأصرح منه قول مكّي: «على الاستثناء من القاعدين لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول:

(١) مفاتيح الغيب ١١ / ٧؛ والنص منقول عن التفسير البسيط (٧ / ٤٨ و ٤٩) بتصرف، وزيادة عليه.

(٢) جامع البيان ٧ / ٣٦٥ و ٣٦٦.

(٣) نبه المحقق إلى أنها قراءة نافع ورواية شبل عن ابن كثير من أهل الحرمين.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٥٩.

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾؛ فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد...»^(١)، وكل ما تقدم على النقيض تماماً من رأي أبي جعفر وتفسيره.

وبناء على تفسير الجمهور يصح أن يعترض عليهم بأن تفسيرهم يستلزم أن أهل الأعدار مكلفون بالخروج للجهاد؛ وهو من التكليف بما لا يُطاق، وسيأتي الجواب عنه. – الترجيح: القراءتان متواترتان، ولا تختار إحداهما على الأخرى، ويجوز في "غير" هنا الوصفية والاستثناء والحالية على ما سبق بيانه تفصيلاً؛ لصحة المعنى على جميع الوجوه.

وأما استلزام النصب أن يكون أهل الأعدار مكلفين بالخروج للجهاد؛ وهو الذي يعترض به أبو جعفر على القول بنصب ﴿غَيْرَ﴾ على الاستثناء؛ فقد جاء في نص الآية وفي غيرها نفيه وإبطال القول به، فيصح القول بنصب ﴿غَيْرَ﴾ على الاستثناء؛ إذ لفظ القاعدين هنا ليس لفظاً مطلقاً كما يذهب أبو جعفر بل هو لفظ مقيد؛ يقول ابن كثير: «ف قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ كان مطلقاً، فلما نزل بوحى سريع: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ صار ذلك مخرجاً لذوي الأعدار المبيحة لترك الجهاد من العَمَى والعَرَج والمرض عن مساواتهم للمجاهدين في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم»^(٢).

وبناء على ما تقدم؛ فإن مؤدَى القولين الوصف والاستثناء واحد، وكذا الحال، قال ابن القيم بعد مناقشة الأقوال في إعراب "غير": «وعلى الأقوال كلها؛ فهو مفهم معنى الاستثناء، وأن نفي التسوية^(٣) غير مسلط على ما أضيفت إليه غير»^(٤).

(١) الكشف / ١ / ٣٩٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم / ٤ / ٢٢٤.

(٣) عد ابن القيم الآية مشككة في صدر كلامه، وعرض وجه إشكالها، ولكنه لم يعرض للإشكال الذي أورده أبو جعفر، لأنه ليس وارداً عنده أصلاً.

(٤) طريق الهجرتين / ٢ / ٧٨٠.

الاختيار الثالث: اختيار تجويز القراءتين: ﴿ زَكِيَّةٌ ﴾ و ﴿ زَاكِيَةٌ ﴾ [الكهف: ٧٤].
قال أبو جعفر: «بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا قَدْ اِخْتَلَفَ
الْقُرَاءُ فِيهِ فَزَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِيهِ مَا قَصَرَ عَنْهُ غَيْرُهُ مِنْهُمْ»، وساق أبو جعفر
بإسناده «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ»، وفيه: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: ﴿ أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نَكْرًا ﴾ [الكهف: ٧٤]، ثُمَّ
سَاقَ الْحَدِيثَ ...

قال [أبو جعفر]: فِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ: ﴿ أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً ﴾، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ
هَذَا الْوَجْهِ بِخِلَافِ هَذَا الْحَرْفِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي أَيُّضًا؛ فَسَاقَ بِإِسْنَادِهِ «عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ مَكَانَ ﴿ زَكِيَّةً ﴾: ﴿ زَاكِيَةٌ ﴾ ...

قال أبو جعفر: وَقَدْ اِخْتَلَفَ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي: ﴿ زَكِيَّةً ﴾،
وَفِي: ﴿ زَاكِيَةٌ ﴾؛ عَلَى مَا ذَكَرْنَا عَنْهُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِ: ﴿ زَاكِيَةٌ ﴾ لا، بِ: ﴿ زَكِيَّةً ﴾، كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا
... عَمْرٍو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِيُّ
ابْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ مَكَانَ
﴿ زَكِيَّةً ﴾ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: ﴿ زَاكِيَةٌ ﴾.

قال أبو جعفر: وَهَذَا الْحَرْفُ فَقَدْ اِخْتَلَفَ الْقُرَاءُ فِي قِرَاءَتِهِمْ إِيَّاهُ، فَقَرَأَ بَعْضُهُمْ بِ:
﴿ زَكِيَّةً ﴾؛ فَمِمَّنْ قَرَأَ مِنْهُمْ كَذَلِكَ فِيمَا أَجَازَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ:
عَاصِمٌ وَالْأَعْمَشُ وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ. وَمِمَّنْ قَرَأَهُ مِنْهُمْ ﴿ زَاكِيَةٌ ﴾ فِيمَا أَجَازَ لِي عَلِيُّ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَيْضًا: أَبُو جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةُ، وَنَافِعٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَالْقِرَاءَةُ عِنْدَنَا ﴿زَاكِيَةٌ﴾؛ لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فِي التَّأْوِيلِ وَيَقُولُ: الرَّكَائِيَةُ: الَّتِي لَمْ تُذْنَبْ قَطُّ، وَالزَّكِيَّةُ الَّتِي قَدْ أَذْنَبَتْ ثُمَّ عُفِّرَ لَهَا، وَإِنَّمَا كَانَ الْخَضِرُ قَتَلَهُ صَغِيرًا لَمْ يَبْلُغِ الْحِنْتَ. قَالَ: أَبُو عُبَيْدٍ فِي هَذِهِ الْإِجَازَةِ: وَكَانَ الْكِسَائِيُّ يَرَاهُمَا لُغَتَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ (١).

وَكَانَ مَا قَالَهُ الْكِسَائِيُّ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا أَوْلَى مِمَّا قَالَهُ أَبُو عَمْرٍو فِيهِ مِمَّا وَافَقَهُ عَلَيْهِ أَبُو عُبَيْدٍ.

ثُمَّ نَعُودُ قَائِلِينَ لِأَبِي عُبَيْدٍ؛ فَنَقُولُ لَهُ: أَمَا هَذَا الْمَقْتُولُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ سُمِّيَ غُلَامًا فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى غُلَامًا وَهُوَ بَالِغٌ، وَأَمَا مَا فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ: "وَلَوْ أَدْرَكَ أَرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا"؛ فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ الْإِدْرَاكُ الْاِحْتِلَامَ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خِلَافَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالْأَشْيَاءِ الْمَذْمُومَةِ الَّتِي يُرْهَقُ أَبْوَيْهَ بِهَا الطُّغْيَانُ وَالْكُفْرُ؛ وَفِي الْآيَةِ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ كَانَ بِالغَا (٢)، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حِكَايَةً عَنْ نَبِيِّهِ مُوسَى ﷺ فِي خِطَابِهِ لِنَبِيِّهِ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [الكهف: ٧٤] أَيْ أَنَّهُ لَوْ قَتَلْتُ نَفْسًا لَكَانَتْ مُسْتَحِقَّةً لِقَتْلِهَا بِهَا، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَ بُلُوغُهَا، وَصَارَتْ زَكَاتُهَا بَطْهَارَتِهَا، وَقَدْ شَدَّ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي قِصَّةِ مَرْيَمَ: ﴿لَأَهَبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩] أَيْ: طَاهِرًا، فَوَصَفَهُ أَنَّهُ زَكِيٌّ بِغَيْرِ ذَنْبٍ كَانَ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ حَتَّى عَفَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ.

وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْ ذَلِكَ مَا يَجِبُ بِهِ فَسَادُ مَا قَالَهُ أَبُو عَمْرٍو فِي تَفْرِيقِهِ بَيْنَ الزَّكِيَّةِ وَالرَّكَائِيَّةِ، وَفِي تَثْبِيْتِ مَا قَالَهُ الْكِسَائِيُّ إِنَّهُمَا لُغَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْعَرَبُ قَدْ تَفَعَّلَ مِثْلَ هَذَا فَتَقُولُ: الْقَاصِي وَالْقَاصِي ...

فَقَالَ قَائِلٌ: فَفِيمَا قَدْ ذَكَرْتَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ زِيَادَةُ حَرْفٍ فِي الْخَطِّ، وَهِيَ

(١) فِي إِعْرَابِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ (١ / ٤٠٥) مُخْتَصَرٌ لِهَذَا النِّقْلِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَالْكَسَائِيِّ دُونَ عَزْوِ لِأَبِي عُبَيْدٍ.
(٢) عَلِقَ الشَّيْخُ الْأَرْنَؤُوطُ (٨ / ١٤٧ ح ٢) بِمَا يَفِيدُ أَنَّ قَوْلَ أَبِي جَعْفَرٍ هَذَا وَاحْتِجَاجَهُ غَيْرَ مُسْلِمٍ؛ لِمَا نَقَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي شَرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا الْقِصَاصِ مِنَ الصَّغِيرِ.

الألف المَوْجُودَةُ فِي: ﴿زَاكِيَةٌ﴾ الْمَفْقُودَةُ فِي ﴿زَكِيَةٌ﴾، فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي الْمَصَاحِفِ الَّتِي قَدْ ذَكَرْتَهَا؟.

فَكَانَ جَوَابَنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَوْنِهِ: أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي: ﴿زَاكِيَةٌ﴾ وَ﴿زَكِيَةٌ﴾ لَيْسَ حِكَايَةً عَنِ الْقُرْآنِ، وَلَكِنَّهُ حِكَايَةٌ عَنِ كَلَامِ مُوسَى ﷺ لِلْخَضِرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِمَا كَلَّمَهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَكَانَ لِسَانُ مُوسَى ﷺ خِلَافَ لِسَانِ نَبِيِّنَا ﷺ الَّذِي أُنْزِلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِ، وَكَانَ مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ: ﴿زَاكِيَةٌ﴾، وَمِنْ: ﴿زَكِيَةٌ﴾؛ حِكَايَةً عَمَّا كَانَ مِنْ مُوسَى ﷺ بِمَا خَاطَبَهُ بِهِ الْخَضِرُ فِي ذَلِكَ، وَالْحِكَايَاتُ بِالْأَلْسِنِ عَنِ الْأَلْسِنِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ بِغَيْرِ تِلْكَ الْأَلْسِنِ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُحْكَى بِالْأَلْفَاظِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ فِيمَا حَكَاهُ عَنْ نَبِيِّهِ زَكْرِيَّا ﷺ مِنْ جَوَابِهِ إِيَّاهُ لَمَّا سَأَلَهُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ آيَةً فَقَالَ فِي مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ: ﴿قَالَ آيَتِكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ: ﴿قَالَ آيَتِكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠] إِنْخِبَارٌ عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ، ذَكَرَهُ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ بِاللَّيَالِي الَّتِي تَدْخُلُ فِيهَا أَيَّامُهَا، وَفِي الْمَوْضِعِ الْآخَرَ بِالْأَيَّامِ الَّتِي تَدْخُلُ فِيهَا لَيَالِيهَا، فَمِثْلُ ذَلِكَ حِكَايَتُهُ عَنْ مُوسَى ﷺ فِي وَصْفِ الْغُلَامِ الْمَقْتُولِ بِالْحَالِ الَّتِي كَانَ عِنْدَهُ عَلَيْهَا بَأَنَّهُ "زَكِيٌّ" فِي مَعْنَى "زَاكِيٌّ"، وَبَأَنَّهُ "زَاكِيٌّ" فِي مَعْنَى "زَكِيٌّ".

ثُمَّ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْقِرَاءَةِ هُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْمَصَاحِفِ مِنْهَا، فَفِي بَعْضِهَا إِثْبَاتُ الْأَلْفِ، وَفِي بَعْضِهَا سُقُوطُ الْأَلْفِ^(١)، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَاسِعٌ، وَأَنَّ مَا قُرِئَ بِهِ مِنْ تِلْكَ اللَّفْظَتَيْنِ وَاسِعٌ غَيْرٌ مُعَنَّفٌ مِنْ مَالٍ إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْ الْكَلِمَتَيْنِ، وَتَرَكَ الْأُخْرَى، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَأَلُهُ التَّوْفِيقَ^(٢).

(١) ينظر: المقنع ص ١٩٠ و ٣٤٩، ومختصر التبيين ٤ / ٨٤٦.

(٢) شرح مشكل الآثار ٨ / ١٤٣ - ١٤٩.

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: تذكر بعض المصادر^(١) في توجيه القراءتين أن ﴿زَكِيَّةٌ﴾ أبلغ من ﴿زَاكِيَّةٌ﴾؛ لأن ﴿زَاكِيَّةٌ﴾ على زنة: فَاعِلَةٌ، و﴿زَكِيَّةٌ﴾ على زنة: فَعِيلَةٌ (صيغة مبالغة).

وبعض المصادر تنقل عين ما نقله أبو جعفر عن أبي عبيد؛ دون تصريح، وسبب البحث ذلك في معرض التعليقات الآتية.

– التعليقات:

١ / خالف أبو جعفر منهجه هنا في الاختيار؛ فلم يختَرِ إحدى القراءتين على الأخرى، وإنما اختارهما معا، وهو الذي كان ينبغي أن يعول عليه عند اختلاف القراء.

٢ / سبب الخلاف بين أبي جعفر وأبي عبيد: يتضح جلياً أن أبا عبيد اعتمد قول أبي عمرو في التفريق بين ﴿زَكِيَّةٌ﴾ و﴿زَاكِيَّةٌ﴾، في حين خالفه أبو جعفر فرجح قول الكسائي في أنهما لغتان للعرب، مع ما يعضده من أن الغلام قد يكون بالغاً، ومن ورود خط المصحف بألف ودونها، وبناء عليه اختار أبو جعفر القراءتين: ﴿زَكِيَّةٌ﴾ و﴿زَاكِيَّةٌ﴾ معاً.

٣ / عدل أبو جعفر في قوله: «حِكَايَتُهُ عَنْ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَصْفِ الْغُلَامِ الْمَقْتُولِ بِالْحَالِ الَّتِي كَانَ عِنْدَهُ عَلَيْهَا بَأَنَّهُ "زَكِيٌّ" فِي مَعْنَى "زَاكِيٍّ"، وَبَأَنَّهُ "زَاكِيٌّ" فِي مَعْنَى "زَكِيٍّ"؛ عن نظم آية سورة الكهف بالتأنيث إلى التذكير، لنظره إلى قوله تعالى: ﴿لَأَهْبَلَكْ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩]، وهو خلاف الأولى.

٤ / ما نقله أبو جعفر عن أبي عبيد من قول أبي عمرو والكسائي وارد في بعض المصادر في توجيه القراءتين^(٢)، وليس فيها نص القول لأبي عبيد.

(١) ينظر: البحر المحيط ٦ / ١٤٢، والدر المصون ٧ / ٥٢٨.

(٢) ينظر مثلاً: إعراب القراءات السبع ١ / ٤٠٥، وحجة القراءات ص ٤٢٤، والكشف ٢ / ٦٨، والموضح في وجوه القراءات ٢ / ٧٩٠ و٧٩١. ولم يتكلم أبو علي في الحجة عن القراءتين؛ مع أن ابن مجاهد ذكر الخلاف!

٥ / احتجاج أبي جعفر بآية سورة مريم لإبطال تفريق أبي عمرو؛ مما لم يقف عليه البحث عند غيره، وهو يدل على الغاية في الاستقراء، والجمع للمتماثلات . وهذا المنهج في الاحتجاج بالمجمع على قراءته اختطه أبو عبيد كما مر نصاً في الاختيار السادس من القسم الأول، وسار عليه أبو جعفر هنا؛ فأجاد في الاحتجاج على أبي عمرو .

٦ / عند النظر في جميع المواضع التي نقل فيها أبو جعفر عن أبي عبيد نسبة القراءات؛ تتضح أمور منها:

- ١- يبدأ أبو عبيد دائماً بقراء المدينة، ثم يُثني بقراء مكة، ثم غيرهم .
 - ٢- كان أبو عبيد يراعي أخذ القراء بعضهم عن بعض؛ فهو يبدأ المدنيين بأبي جعفر، ثم يُثني بتلميذه شيبه بن نصاح، ثم يتلوه بتلميذهما الإمام: نافع .
 - ٣- كان أبو عبيد يراعي طبقات القراء وتأريخ وفياتهم؛ فهو يبدأ الكوفيين بعاصم، ثم الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائي .
- ومنه يُعلم جملة حقائق عن صنيع أبي عبيد في كتابه: "القراءات"؛ وهي على النحو الآتي:

- ١- سبق أبي عبيد ابن مجاهد في البدء بقارئ المدينة (نافع)، والتثنية بقارئ مكة (ابن كثير) .
- ٢- دقة عمل أبي عبيد في تصنيف كتابه .
- ٣- تأثر أبي عبيد بمنهج المحدثين في التصنيف على الطبقات، ومراعاة تأريخ وفيات الرواة . والله أعلم .

أما أبو جعفر فلم يلتزم ترتيباً معيناً، وإن كان يميل لتقدمة قراءة عاصم (برواية أبي بكر)، لأنه فيما يظهر يقرأ له، وغالباً ما يقدم القراء الكوفيين .

٧ / اقتصر أبو جعفر على نسبة قراءة: ﴿زَاكِیة﴾ لأبي جعفر وشيبه ونافع

وابن كثير وأبي عمرو، وممن قرأها كذلك رويس عن يعقوب، وابن محيصن واليزيدي، وقرأ الباقون بالتشديد دون ألف^(١).

– الترجيح: القراءتان متواترتان، ولا تختار إحداهما على الأخرى، وهو ما نص عليه أبو جعفر، قال مكّي: «والقراءتان بمعنى»^(٢)، وقال ابن عطية: «والمعنى واحد، وقد ذهب القوم إلى الفرق؛ وليس بيبين»^(٣).

الاختيار الرابع: اختيار تجويز القراءتين: ﴿حَمِيَّةٌ﴾ و﴿حَامِيَّةٌ﴾ [الكهف: ٨٦]. قال أبو جعفر: «بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَ [السَّلَامُ]) فِيمَا تَغْرُبُ فِيهِ الشَّمْسُ»، وساق أبو جعفر بإسناده «عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ جَالِسٌ فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ؟" قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "فَإِنَّهَا تَذْهَبُ تَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ فَيُؤْذَنُ لَهَا، وَكَأَنَّهَا قَدْ قِيلَ لَهَا: اظْلَعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ؛ فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا"، قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: "ذَلِكَ مُسْتَقَرٌّ لَهَا"^(٤)؛ فَنِي هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ تَغْرُبُ فِي السَّمَاءِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيضاً فِيمَا تَغْرُبُ فِيهِ مَا حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

(١) ينظر: إيضاح الرموز ص ٥٠٦، والإتحاف ٢ / ٢٢١، وينظر أيضا: البحر المحيط ٦ / ١٤٢، ومعجم القراءات ٥ / ٢٦٧.

(٢) الكشف ٢ / ٦٨.

(٣) المحرر الوجيز ٥ / ٦٣٩.

(٤) هذه القراءة منسوبة لابن مسعود في الصحيحين، والترمذي، وعنه نقل القرطبي (الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٤٤٣)، والحديث أيضا بهذه القراءة عند غيرهم، وقد خرج الشيخ الأرنبوط الحديث.

أما في كتب المعاني والتفسير (غير من نقل الحديث) والقراءات فلا وجود لقراءة لابن مسعود بهذا اللفظ، وإنما الموجود أنه قرأ: "لا مُسْتَقَرٌّ لَهَا"، وقراءة الجمهور: ﴿لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يس: ٣٨]. ينظر: معجم القراءات ٧ / ٤٨٥ و ٤٨٦. وقد نص القرطبي (الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٤٤٥) على أن هناك قراءة لابن مسعود وابن عباس: "لا مُسْتَقَرٌّ لَهَا"، ثم بين أن السند الصحيح عنهما القراءة بمثل قراءة الجمهور.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] السَّلَامُ) أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿ فِي عَيْنِ حَمِيَّةٍ ﴾، وَكَأَنَّ (١) هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا لَمْ يَرْفَعَهُ أَحَدٌ مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ غَيْرُ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ دَاوُدَ، وَهُوَ مِمَّا يُخْطِئُهُ فِيهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ؛ وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ خَالَفَهُ فِيهِ أَصْحَابُ حَمَادٍ فَلَمْ يَرْفَعُوهُ؛ فَمِمَّنْ خَالَفَهُ فِيهِ مِنْهُمْ: خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُرَّاسَانِيُّ، وَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ الْأَنْمَاطِيُّ؛ كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ سَلِيمَانَ الْحَضْرَمِيُّ أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرُوهَا: ﴿ فِي عَيْنِ حَمِيَّةٍ ﴾؛ يَهْمِزُهَا، وَكَمَا قَدْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] السَّلَامُ) بِمُؤَافَقَةِ هَذَا الْمَعْنَى؛ كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ... عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "أَقْرَأَنِي أَبِي كَمَا أَقْرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ تَغْرُبُ فِي عَيْنِ حَمِيَّةٍ ﴾ مُخَفَّفَةً" (٢)، وَكَمَا قَدْ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ... مِثْلَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: مُخَفَّفَةً (٣)...

فَفِيمَا رَوَيْنَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي هَذَا مَا يُنْبِتُ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ هَذَا الْحَرْفَ كَمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيهِ؛ وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

وَقَدْ شَدَّ ذَلِكَ مَا قَدْ حَدَّثَنَا يُونُسُ... عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَالَفَنِي عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَنَحْنُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ فِي عَيْنِ حَمِيَّةٍ ﴾، وَقَالَ عَمْرُو:

(١) كَذَا، وَلَعَلَّ الصَّوَابُ: "وَكَانَ".

(٢) قَالَ الشَّيْخُ الْأَرْنَؤُوطُ (١ / ٢٥٧ ح ١): إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(٣) قَالَ الشَّيْخُ الْأَرْنَؤُوطُ (١ / ٢٥٧ ح ٢): إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

﴿ حَامِيَةٌ ﴾، قَالَ: فَسَأَلْنَا كَعْبًا فَقَالَ: إِنَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ لَتَعْرَبُ فِي طِينَةٍ سَوْدَاءَ ...

وَقَدْ قَرَأَ هَذَا الْحَرْفَ - أَعْنِي: ﴿ حَمِيَّةٌ ﴾ - غَيْرَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِخِلَافِ مَا قَرَأَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ: ﴿ حَامِيَةٌ ﴾، مِنْهُمْ: ابْنُ مَسْعُودٍ؛ كَمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ... عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: ﴿ حَامِيَةٌ ﴾ يَقُولُ: " حَارَةٌ ". وَمِنْهُمْ: ابْنُ الزُّبَيْرِ؛ كَمَا قَدْ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا خَلْفٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَقِيلٍ، عَنْ شَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحِصِنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ: ﴿ حَامِيَةٌ ﴾ بِالْفِ كَمِثْلِ.

وَفِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ عَنِ الَّذِي كَانَ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَيْضاً^(١). وَلَا نَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِوَى ابْنِ عَبَّاسٍ مُوَافِقَةً ابْنَ عَبَّاسٍ فِي: ﴿ حَمِيَّةٌ ﴾، وَالْأَكْثَرُ مِنْهُمْ عَلَى: ﴿ حَامِيَةٌ ﴾، وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَيْنَاهُ، وَتَرَكْنَا مَا سِوَاهُ مِمَّا لَا يَتَّصِلُ بِأَسَانِيدِهِ. وَكَانَ مِمَّنْ قَرَأَ هَذَا الْحَرْفَ أَيْضاً: عَاصِمٌ وَسَلِيمَانُ الْأَعْمَشُ وَحَمْرَةُ^(٢).

وَذَكَرْنَا عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ، وَيَخْتَارُهُ لِكَثْرَةِ عَدَدِ الْقُرَاءِ؛ وَلَآنَ عَاصِمًا لِقِرَائَتِهِ مِنْ صِحَّةِ الْمَخْرَجِ مَا لَيْسَ لِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ، سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عِمْرَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَكْثَمٍ يَقُولُ: إِنْ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ تُؤْخَذُ بِصِحَّةِ الْمَخْرَجِ فَمَا نَعْلَمُ لِقِرَاءَةٍ مِنْ صِحَّةِ الْمَخْرَجِ مَا صَحَّ لِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَيَّ، وَقَرَأَ عَلَيَّ عَلَى النَّبِيِّ (عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] السَّلَامُ)، قَالَ: وَكُنْتُ أَنْصَرِفُ مِنْ

(١) ساق أبو جعفر الخلاف السابق بين ابن عباس وعمرو بن العاص على أنه بين ابن عباس وعبدالله بن عمرو ابن العاص بإسنادين، قال الشيخ الأرنؤوط عن الأول منهما (١ / ٢٥٨ ح ١): رجاله ثقات إلا أن فيه عنعة ابن إسحاق، وقال عن ثانيهما (١ / ٢٦٠ ح ٢): أحد رجاله (نعيم بن حماد الخزاعي) صدوق كثير الخطأ، وباقي رجاله ثقات.

(٢) نسبها أبو عبيد للحسن (إعراب القراءات السبع ١ / ٤١٣)، وكذا نسبها ابن جرير (جامع البيان ١٥ / ٣٧٧)، وهي قراءة الحسن المنسوبة له. ينظر: إيضاح الرموز ص ٥٠٧، والإتحاف ٢ / ٢٢٤.

عند أبي عبد الرحمن فأمر بزرب بن حبيش فأقرأ عليه كما قرأت على أبي عبد الرحمن فلا يغير علي شيئاً، قال: وقرأ زرُّ على ابن مسعود، وقرأ ابن مسعود على رسول الله (عليه [الصلاة و [السلام]).

قال أبو جعفر: وصدق؛ وقد كنا أخذنا قراءة عاصم حرفاً حرفاً عن روح بن الفرج، وحدثنا أنه أخذها عن يحيى بن سليمان الجعفي، وأنه قال لهم: حدثنا أبو بكر بن عياش قال: قرأت على عاصم قال أبو بكر: فقلت لعاصم: على من قرأت؟ فقال: على السلمي، وقرأ علي وقرأ علي على النبي (عليه [الصلاة و [السلام])، قال عاصم: وكنت أجعل طريقي على زرُّ فأقرأ عليه، وقرأ زرُّ على ابن مسعود، وقرأ على النبي (عليه [الصلاة و [السلام]).

... سمعت حفص بن سليمان الكوفي، عن عاصم قال: قال أبو عبد الرحمن: "قرأت على علي فأكثرت وأمسكت عليه فأكثرت، وأقرأت الحسن والحسين حتى ختما القرآن، ولقيت زيد بن ثابت بحروف القرآن فما خالف علياً في حرف؛ فلو أضاف مضيف قراءة عاصم كلها إلى النبي (عليه [الصلاة و [السلام] لما كان معنفاً ..."

قال أبو جعفر: والاختلاف في هاتين القراءتين في هذا الحرف من أيسر الاختلاف؛ لأننا إذا صححنا ما روي في العين التي تغرب فيها الشمس استحق بذلك الحمأ والحرارة جميعاً فكانتا من صفاتها، وكان من قرأ: ﴿ حَامِيَةٌ ﴾ وصفها بإحدى صفاتها، ومن قرأ: ﴿ حَمِيَةٌ ﴾ وصفها بصفاتها الأخرى، وذلك واسع غير ضيق على أحد ممن روى قراءة من هاتين القراءتين»^(١).

(١) شرح مشكل الآثار / ١ - ٢٥٤ - ٢٦٤.

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: غاية ما تذكره جمهرة المصادر أن ﴿حَامِيَةٌ﴾: حارة، و﴿حَمِيَّةٌ﴾ من الحَمَاءة؛ وهي الطين المنتن المتغير اللون، مع الاحتجاج لكل قراءة بحديث، وفي بعضها توجيه لقراءة: ﴿حَامِيَةٌ﴾ بأن أصلها الهمز؛ فتكون القراءتان بمعنى واحد، وسيبين البحث ذلك في معرض التعليقات الآتية.

– التعليقات:

١ / نص أبي عبيد نفيس لم يقف عليه البحث عند غير أبي جعفر، وغاية ما وجدته البحث قول السمين: «واختارها أبو عبيد، قال: "لأنَّ عليها جماعةٌ من الصحابة" وسمَّاهم»^(١)، ونص أبو شامة^(٢) على أن أبا عبيد أخرج حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) بعدة روايات، وقد وقف البحث على واحدة من هذه الروايات عند ابن خالويه^(٣) عن أبي عبيد، وفيها الخلاف بين ابن عباس وعبد الله ابن عمرو بن العاص (رضي الله عنهم).

وقد سبق التنبيه على أن أبا جعفر الطحاوي يُخَرِّجُ أحاديث أبي عبيد بأسانيد، وحديث ابن عباس (رضي الله عنهما) منها. والله أعلم. ونص السمين يكشف أن أبا جعفر عندما نسب قراءة: ﴿حَامِيَةٌ﴾ لابن مسعود ولابن الزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وابنه (رضي الله عنهم)؛ إنما كان يتبع منهج أبي عبيد ويخرِّج من طريقه ما نسبه أبو عبيد لهم.

ويدل لهذا الاستنباط قوله أبي جعفر: «وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَيْنَاهُ، وَتَرَكْنَا مَا سِوَاهُ مِمَّا لَا يَتَّصِلُ أُسَانِيدُهُ»، وآخر هذه القولة إعلال لرواية أبي عبيد القراءة عن بعض الصحابة مما لم يقف أبو جعفر له على سند متصل. والله أعلم.

(١) الدر المصون ٧ / ٥٤١.

(٢) إبراز المعاني ص ٥٧٥.

(٣) إعراب القراءات السبع ١ / ٤١٣.

وقد رويت قراءة: ﴿حَامِيَةٌ﴾ سوى ما تقدم عن: طلحة بن عبيد الله وابن عمر^(١) (رضي الله عنهم)، وقولة أبي جعفر تدل على أنه لم يقف لهذا على سند متصل، وقد وقف البحث على الرواية عن طلحة (رضي الله عنه) مسندة^(٢).

٢ / سبب الاختلاف بين أبي جعفر وأبي عبيد: يتضح جلياً أن أبا عبيد يختار: ﴿حَامِيَةٌ﴾؛ لكثرة من قرأ بها من القراء، وأبو جعفر اعتماداً على ما ورد في الأحاديث الصحيحة في وصف العين التي تغرب فيها الشمس؛ يختار القراءتين: ﴿حَامِيَةٌ﴾ و﴿حَمِيَةٌ﴾ معاً؛ لكون كل قراءة تبين صفة من صفتي هذه العين.

٣ / نقلت بعض المصادر عن أبي حاتم قوله: «وقد يمكن أن تكون ﴿حَامِيَةٌ﴾ مهموزة، بمعنى ذات حمأة، فتكون القراءتان بمعنى واحد»^(٣)، قال أبو حيان: «يعني أنه سهلت الهمزة بإبدالها ياء لكسرة ما قبلها»، وعليه يكون الأصل: حمائة؛ وهو مزيد حمئة بالألف فحسب.

وقال أبو علي الفارسي: «ويجوز فيمن قرأ: ﴿حَامِيَةٌ﴾ أن يكون فاعلة من الحمأة، فحَقَّف الهمزة على قياس قول أبي الحسن، فقلبها ياء محضة»^(٤)، ومختصره مثبت في بعض المصادر^(٥)، والفارسي مسبوق في هذا التجويز بالنحاس^(٦)، وهما جميعاً مسبوقان بأبي حاتم. ومما تقدم يُظهر أن الجمع بين القراءتين عند أبي جعفر الطحاوي كان من طريق الرواية، وعند أبي حاتم والنحاس والفارسي من طريق الصناعة.

(١) ينظر: البحر المحيط ٦ / ١٥١.

(٢) الدر المنثور ٩ / ٦٦٦.

(٣) المحرر الوجيز ٥ / ٦٥٥، والبحر المحيط ٦ / ١٥١.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٥ / ١٦٩.

(٥) ينظر: الكشف ٢ / ٧٣، والموضح في وجوه القراءات ٧ / ٧٩٧، والتبيان ٢ / ٨٥٩.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٤ / ٢٨٥.

٤ / تذكر بعض المصادر^(١) في توجيه قراءة: ﴿حَامِيَةٌ﴾ الاحتجاج بحديث آخر عن أبي ذر (رضي الله عنه)، وفيه: «إنها تغرب في عين حامية»، ولم يرد عند أبي جعفر الطحاوي، وهو غريب جداً، وهو عند أبي داود^(٢)، وغيره^(٣)، وقال الشيخ الألباني فيما علقه على سنن أبي داود: «صحيح الإسناد»^(٤).

وجمهرة المصادر^(٥) تذكر الاحتجاج لقراءة: ﴿حَمِيَةٌ﴾ بحديث ابن عباس مع معاوية (رضي الله عنهم) الذي ورد في نص أبي جعفر أنفاً.

٥ / نسب أبو جعفر إلى عاصم أنه قرأ: ﴿حَامِيَةٌ﴾، وهي رواية أبي بكر بن عياش شعبة عنه، وأما رواية حفص فهي: ﴿حَمِيَةٌ﴾^(٦).

٦ / يعتمد أبو جعفر رواية أبي بكر بن عياش شعبة عن عاصم لا رواية حفص، وقد نص أبو جعفر على روايته بالسند قراءة عاصم برواية أبي بكر بن عياش، عن شيخه أحمد بن أبي عمران عن خلف البزار عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم، وأخذها بعد ذلك سماعاً بسند أعلى عن شيخه روح بن الفرغ حرفاً عن يحيى بن سليمان الجعفي عن أبي بكر عن عاصم^(٧)، وهو مسبوق بأبي عبيد في اعتماد رواية شعبة عن عاصم؛ فقد نص أبو عبيد على أنه ينقل قراءة عاصم برواية الكسائي عن أبي بكر بن عياش شعبة عن عاصم في نص نفيس حفظه الأندرابي^(٨) (ت بعد ٥٠٠ هـ)، وعند الهذلي^(٩) أن أبا عبيد يروي قراءة عاصم عن يحيى بن آدم

(١) حجة القراءات ص ٤٢٨ و٤٢٩، والكشف ٢ / ٧٤، والمحرر الوجيز ٥ / ٦٥٥، والبحر المحيط ٦ / ١٥١.

(٢) سنن أبي داود ص ٤٣٩، برقم ٤٠٠٢.

(٣) ينظر: الدر المنثور ٩ / ٦٦٦.

(٤) سنن أبي داود ص ٤٣٩، برقم ٤٠٠٢.

(٥) ينظر مثلاً: الحجة للقراء السبعة ٥ / ١٦٩، وحجة القراءات ص ٤٢٩، والمحرر الوجيز ٥ / ٦٥٤، والبحر المحيط ٦ / ١٥١، والدر المصون ٧ / ٥٤١.

(٦) ينظر: السبعة ص ٣٩٨، والنشر ٢ / ٣١٤، وإيضاح الرموز ص ٥٠٧، والإتحاف ٢ / ٢٢٣.

(٧) شرح مشكل الآثار ١ / ٢٢٧، وقد سبق نقله في النص الأنف.

(٨) الإيضاح في القراءات ص ١٥٩، والنص أيضاً في: جهود الإمام أبي عبيد ص ٢٣٣.

(٩) الكامل (لهذلي) ص ٣٠٦، والنص أيضاً في: جهود الإمام أبي عبيد ص ٢٣٦.

عن أبي بكر شعبة عن عاصم؛ فيكون لأبي عبيد طريقان عن أبي بكر شعبة.
 ٧ / قال الفارسي: «وروي عن ابن عباس...، وكان جمهور الناس على ﴿حَامِيَةٍ﴾»^(١)، وأقول: الجملة الأخيرة فيها نَفَسُ أبي عبيد، ونص أبي جعفر صريح في نسبتها له، وقد سبق النقل عن أبي شامة أن أبا عبيد أخرج الحديث المروي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) بعدة روايات، وعليه فالفارسي كعادته ينقل عن أبي عبيد دون عزو.

٨ / ظاهر قولة أبي جعفر: «وَلَأَنَّ عَاصِمًا لِقِرَاءَتِهِ مِنْ صِحَّةِ الْمَخْرَجِ مَا لَيْسَ لِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ»، أنها من مقول أبي عبيد، وهو مما لم يقف عليه البحث مسطوراً فيما وقف عليه من احتجاجات أبي عبيد؛ والذي يستظهره البحث أن هذه الجملة من مقول أبي جعفر لا من مقول أبي عبيد. والله أعلم.

٩ / اقتصر أبو جعفر على نسبة قراءة: ﴿حَامِيَةٍ﴾ لعاصم والأعمش وحمزة، وسبق أنها رواية شعبة عن عاصم، وسبق النقل من طريق ابن خالويه عن أبي عبيد نسبتها للحسن، ومن قرأها من السبعة: الكسائي وابن عامر، ومن غيرهم: خلف وابن محيصن والحسن^(٢)، ومنه يظهر أن أغلب القراء الأربع عشر على ﴿حَامِيَةٍ﴾، ولم يقرأ بـ: ﴿حَمِيَّةٍ﴾ منهم إلا نافع وابن كثير وحفص عن عاصم وأبو عمرو ويعقوب واليزيدي على المشهور والمعتمد^(٣).

١٠ / قولة أبي جعفر: «وَهِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعٍ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» عبارة مبهمة لا تكشف حقيقة قراءة الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز) وأبي جعفر وشيبة بن نصاح، وقد سبق أن أبا جعفر يقرأ: ﴿حَامِيَةٍ﴾، وأما شيبة فقد اختلف النقل

(١) الحجة للقراء السبعة ٥ / ١٦٩ و ١٧٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦ / ١٥١، وإيضاح الرموز ص ٥٠٧، والإتحاف ٢ / ٢٢٣ و ٢٢٤، ويقارن بمعجم القراءات ٥ / ٢٩٠.

(٣) ينظر في انفرادات بعض الرواة: الكامل (للهدلي) ص ٣٩١.

عنه؛ فنقل أنه يقرأ: ﴿حَمِئَةً﴾^(١)، ونُقل أنه يقرأ: ﴿حَامِيَةً﴾^(٢)، وهو نقل الهذلي^(٣)، ولم تتكلم المصادر عن قراءة الأعرج^(٤).

– الترجيح: القراءتان متواترتان، ولا تختار إحداهما على الأخرى، وهو اختيار أبي جعفر، قال الزجاج: «وقد تكون حارة ذات حَمَاءٍ»^(٥)؛ فالقراءتان بمعنى واحد^(٦).

الاختيار الخامس: اختيار القراءة بالضاد من قراءتي الضاد والطاء في قوله تعالى:

﴿بِضْنِينَ﴾ [التكوير: ٢٤].

قال أبو جعفر: «بَابُ بَيَانِ مُشْكِلا مَا رُوِيَ فِيْمَنْ قَرَأَ قَوْلَهُ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضْنِينَ﴾ أَوْ: ﴿بِضْنِينَ﴾.

قال أبو جعفر: قَدْ ذَكَرْنَا مَخْرَجَ قِرَاءَةِ عَاصِمٍ^(٧) فِيْمَا تَقَدَّمَ^(٨) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا، وَرَجُوعَهَا إِلَى عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ، وَزَيْدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)، وَذَكَرْنَا فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عِيَّاشٍ أَخَذَهُ إِيَّاهَا عَنْهُ حَرْفًا حَرْفًا، وَأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ بِالضَّادِ. وَذَكَرْنَا قِرَاءَةَ حَمَزَةَ وَمَخْرَجَهَا، وَإِلَى مَنْ تَرَجَّعُ فِي الْإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرْنَا بِهِ^(٩)، وَأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ كَذَلِكَ. وَذَكَرْنَا قِرَاءَةَ نَافِعٍ، وَأَخَذَهُ إِيَّاهَا عَنِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ أَخَذَهَا مِنْهُمْ^(١٠)، وَأَنَّ مِنْهُمْ: أَبَا جَعْفَرٍ، وَأَخَذَ أَبِي جَعْفَرٍ إِيَّاهَا عَنْ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ

(١) البحر المحيط ٦ / ١٥١.

(٢) زاد المسير ٥ / ١٨٥.

(٣) ينظر: الكامل (لهذلي) ص ٣٩١.

(٤) ينظر: معجم القراءات ٥ / ٢٩٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٠٨.

(٦) ينظر: الكشف ٢ / ٧٤، والحرر الوجيز ٥ / ٦٥٥، والبحر المحيط ٦ / ١٥١.

(٧) يلحظ تقديم أبي جعفر لقراءة عاصم الكوفي على نافع المدني، وهو خلاف منهج أبي عبيد.

(٨) سبق نقله بحروفه في الاختيار الأول من القسم الأول.

(٩) سبق نقله بحروفه في الاختيار الأول من القسم الأول.

(١٠) سبق نقله بحروفه في الاختيار الأول من القسم الأول.

ابن عيَّاش بن أبي ربيعة، وأخذ مَوْلَاهُ إِيَّاهَا مِنْ أَبِي، وَكَانَ يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ كَذَلِكَ أَيْضًا.

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ فَكَانَ يَقْرُؤُهُ بِالظَّاءِ، كَمَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، فِي الْقِرَاءَةِ كَذَلِكَ. وَقَدْ رُوِيَ فِي أَخْذِ خَلْفٍ قِرَاءَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَنْ عْتَبَةَ بْنِ عَقِيلٍ (١)، عَنْ شِبْلِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ (٢).

وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ، فَكَانَ يَقْرُؤُهَا بِالظَّاءِ، كَمَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، حَدَّثَنَا خَلْفُ أَبُو زَيْدٍ (٣)، عَنْ أَبِي عَمْرٍو: أَنَّهُ كَانَ يَقْرُؤُهَا كَذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ يَقْرَأْنَاهَا؛ كَمَا حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنُ الْفَرَجِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ لِعَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ أَعْيَنَ: كَيْفَ يَقْرَأُ صَاحِبُكَ - يَعْنِي نَافِعًا - هَذَا الْحَرْفَ: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بَضْنِينَ ﴾؟ قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ: وَكَانَ اللَّيْثُ يَقْرُؤُهَا: ﴿ بَضْنِينَ ﴾.

(١) كذا، ولم أقف على رواية عن شبل اسمه: عتبه بن عقيل، وإنما هو تحريف: عبید بن عقيل (غاية النهاية ١ / ٤٤١)، وهو أحد شيوخ خلف (غاية النهاية ١ / ٢٤٧)، وعنه يروي عن شبل (السبعة ص ٦٥، و٩٣، و١٧٠، و٢٥٥، و٢٨١، و٣١٤، و٣٥٠، و٤٠٧، و٤٢٠، و٦٥٢، و٦٥٨، و٦٣٣، و٦٨١، و٦٩٩). وأورده أبو جعفر على الصواب فيما نقله عن خلف من قراءة ابن الزبير (رضي الله عنهما) في الاختيار السابق.

(٢) يظهر لي أن أبا جعفر يومئذ إلى أن طريق خلف يختلف عن طريق أبي عبید، وطريق أبي عبید عن ابن كثير عند الهذلي (الكامل ص ٣٠٦): عن حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن ابن كثير، وأما عند الأندرابي (الإيضاح في القراءات ص ١٥٨) فطريق أبي عبید عن أهل مكة هو: عن حجاج بن محمد عن هارون بن موسى العتكي [شيخ سيبويه] عنهم. والنصان في: جهود الإمام أبي عبید ص ٢٣٣، و٢٣٦.

(٣) كذا، ولم أقف على أن كنية خلف بن هشام (ت ٢٢٩ هـ) هي: أبو زيد، بل كنيته: أبو محمد (غاية النهاية ١ / ٢٤٦).

ويظهر لي أن صواب النص: "حدثنا خلف حدثنا أبو زيد عن أبي عمرو"، وذلك أن أبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) يروي عن أبي عمرو، وخلف يروي القراءة عن أبي زيد (غاية النهاية ١ / ٢٤٧، و٢٧٧). والله أعلم.

وَكَمَا حَدَّثَنَا رُوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنِي ابْنُ بَكَيْرٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيْعَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ الْأَعْرَجَ يَقْرُؤُهَا: ﴿بِظُنَيْنٍ﴾ بِالظَّاءِ .

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ؛ مِمَّا قَدْ حَدَّثَنَا يُونُسُ ... عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرُؤُهَا: ﴿بِظُنَيْنٍ﴾، وَمَا قَدْ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، حَدَّثَنَا خَلْفٌ ... عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَهَا كَذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ مُجَاهِدًا قَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرُؤُهَا بِالضَّادِ؛ كَمَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، حَدَّثَنَا خَلْفٌ ... عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿بِضُنَيْنٍ﴾ بِالضَّادِ، وَكَمَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، حَدَّثَنَا خَلْفٌ ... عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَهُ .

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الْأَوَّلَى مِنْ هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ، فَكَانَ الَّذِينَ قَرَّؤُوهَا بِالضَّادِ مَعْنَاهُ يَكُونُ بَخِيْلًا بِالْغَيْبِ، وَالَّذِينَ قَرَّؤُوهَا بِالظَّاءِ نَفَّوْا عَنْهُ أَنْ يَكُونَ مُتَّهَمًا فِي ذَلِكَ، وَوَجَدْنَاهُ ﷺ قَدْ كَانَ غَيْرَ مُتَّهَمٍ عِنْدَ قَوْمِهِ؛ حَتَّى كَانُوا يُسَمُّونَهُ: الْأَمِينَ؛ لَصِدْقِ لَهْجَتِهِ، وَلَا مَانَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا»، وَسَاقَ أَبُو جَعْفَرٍ بِأَسَانِيدِهِ أَحَادِيثَ فِيهَا النَّصَّ عَلَى تَسْمِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْأَمِينِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ وَبَعْدَهَا . ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: «وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ (١) فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضُنَيْنٍ﴾: إِنَّ (٢) كُلَّ عَالِمٍ يَعْلَمُ لَا يُحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ عِلْمِهِ غَيْرَهُ، فَأَخْبَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ ﷺ فِيمَا عِلْمَهُ إِيَّاهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَفِي ذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ أَنَّ مَعَهُ فِي عِلْمِهِ غَيْرَهُ مِنَ الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ مَا يَتَجَاوَزُ بِهِ مَا عِلْمَهُ كُلُّ الْعُلَمَاءِ .

(١) لم أقف على تسميته، ولم أقف على هذا التفسير إلا عند أبي جعفر، وفي إعراب النحاس (٥ / ١٦٣ و ١٦٤): «ومجاز ضنين أن من العلماء من يضمن بعلمه، وفي الحديث: "من كتم علما ألجمه الله بلجام من نار"؛ فأخبر الله عن نبيه ﷺ أنه ليس بضمنين بشيء من أمر الدين، وأنه لا يخص به أحدا دون أحد على خلاف ما يقول قوم؛ إنه خص الإمام بما لم يلقه إلى غيره» .
وروى الطبري (جامع البيان ٢٤ / ١٦٨) عن مجاهد: «مَا يَضِنُّ عَلَيْكُمْ بِمَا يَعْلَمُ»، وكذا عند القرطبي (الجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ١١٧) .

والذي يظهر أن القائل لهذا التفسير الذي لم يرد في المصادر هو أحد شيوخ أبي جعفر . والله أعلم .

(٢) في الأصل: «أن» .

وَكَانَ أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ يَقُولُ: الْاِخْتِيَارُ عِنْدِي لِقِرَاءَةِ هَذَا الْحَرْفِ بِالظَّاءِ. قَالَ: وَالضَّادُ وَالظَّاءُ لَا يَخْتَلِفُ خَطُّهُمَا إِلَّا بِزِيَادَةِ رَفْعِ رَأْسِ أَحَدِهِمَا عَلَى رَأْسِ الْأُخْرَى، فَهَذَا قَدْ يَتَشَابَهُ فِي خَطِّ الْمَصَاحِفِ وَيَتَدَانَى.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَنَجِيبُهُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ نَقُولَ: فَقَدْ أَنْكَرْتَ عَلَى أَبِي عَمْرٍو فِي قِرَاءَتِهِ: ﴿إِنَّ هَدَيْنَ لِسَاحِرَانَ﴾ [طه: ٦٣]، وَحَاجَجْتَهُ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الْأَلْفَ ثَابِتَةً فِي السَّوَادِ فِي ذَلِكَ الْحَرْفِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ الْأَلْفُ وَيُضَمَّ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ مِنْهُ؛ فَيَصِيرُ: "هَدَيْنَ"، فَكَانَ الَّذِي يَلْزِمُكَ فِي خِلَافِ السَّوَادِ فِي ذَلِكَ الْحَرْفِ (١) هُوَ مِثْلُ الَّذِي أَلْزَمْتُهُ أَبَا عَمْرٍو فِي خِلَافِهِ السَّوَادِ فِي ذَلِكَ الْحَرْفِ، وَمَا رَأَيْنَا مُصْحَفًا (٢) قَطُّ إِلَّا وَالَّذِي فِيهِ ﴿بِضْنِينَ﴾ الضَّادُ (٣)، لَا ﴿بِظْنِينَ﴾ بِالظَّاءِ. وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ كِفَايَةٌ لِمَا يُقْرَأُ هَذَا الْحَرْفُ بِهِ؛ وَهُوَ: ﴿بِضْنِينَ﴾، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ (٤).

التوجيه اللغوي والتعليقات والترجيح:

– التوجيه اللغوي: غاية ما تذكره جمهرة المصادر (٥) في توجيه القراءتين أن ﴿بِضْنِينَ﴾ بالضاد معناه: بخيل، والمعنى: ليس ببخيل في تبليغ الوحي والقرآن، و﴿بِظْنِينَ﴾ بالظاء معناه: متهم، والمعنى: ليس بمتهم فيما يبلغه، وقيل: ضعيف؛ من قولهم: بعر ظنون (قليلة الماء)، والمعنى: ليس بضعيف القوة في التبليغ. وليس في أغلب المصادر ما أورده أبو جعفر مما نقله عن أبي عبيد، وسيبينه البحث في معرض التعليقات الآتية.

(١) كذا، ولعل الصواب: في هذا الحرف، لتصح المقابلة في قوله: «في خلافه السواد في ذلك الحرف».

(٢) ينظر: مختصر التبيين ٥ / ١٢٧٤. وسيأتي أنه في مصحف ابن مسعود (رضي الله عنه) بالظاء.

(٣) كذا؛ ولعل الصواب: بالضاد. والله أعلم.

(٤) شرح مشكل الآثار ١٤ / ٢٣٧ – ٢٤٨.

(٥) ينظر مثلاً: الحجة للقراء السبعة ٦ / ٣٨٠، وحجة القراءات ص ٧٥٢، والبحر المحيط ٨ / ٤٢٦، والدر

المصون ١٠ / ٧٠٧.

– التعليقات :

١ / النص الذي أورده أبو جعفر لأبي عبيد في قوله: «وَالضَّادُّ وَالظَّاءُ...» تخلو منه معظم المصادر؛ وقد نقله أبو شامة قائلاً: «واختار أبو عبيد القراءة بالظاء، وقال: إنهم لم يبخلوه فيحتاج إلى أنه ينفي عنه ذلك البخل؛ إنما كان المشركون يكذبون به، فأخبرهم الله تعالى أنه ليس بمتهم على الغيب. وجواب هذا أن يقال: وصفه الله تعالى بذلك لحرصه على التبليغ وقيامه لما أمر به، ولا يتوقف نفي البخل عنه على رميهم إياه به.

فإن قلت: إذا كانت الكتابة بالضاد؛ فكيف ساغ مخالفتها إلى الظاء؟ قلت: باعتبار النقل الصحيح كما قرأ أبو عمرو: ﴿وَقُتَّتْ﴾ [الرسالات: ١١] بالواو^(١). مع أن أبا عبيد قد أجاب عن هذا فقال: "ليس هذا بخلاف الكتاب؛ لأن الضاد والظاء لا يختلف خطهما في المصاحف إلا بزيادة رأس إحداهما على رأس الأخرى"، قال: "فهذا قد يتشابه في خط المصحف ويتداني"^(٢).

وقال الدمياطي: «المرسوم: ﴿بِضْنَيْنٍ﴾ بالضاد في الكل^(٣)، قال أبو عبيد: نختار قراءة الظاء؛ لأنهم لم يبخلوه بل كذبوه، ولا مخالفة في الرسم؛ إذ لا مخالفة بينهما إلا في تطويل رأس الظاء على الضاد. قال الجعبري: وجه ﴿بِضْنَيْنٍ﴾: أنه رسم برأس معوجة وهو غير طرف؛ فاحتمل القراءتين، وفي مصحف ابن مسعود بالظاء»^(٤).

(١) ينظر: السبعة ص ٦٦٦، والنشر ٢ / ٣٦٩. وقال الداني (المنع ٦٠٣ و ٦٠٤): «بالواو من الوقت،

وذلك في الإمام، وفي سائر المصاحف بالألف». ويقارن ب: مختصر التبيين ٥ / ١٢٥٤.

(٢) إبراز المعاني ص ٧٢٠.

(٣) إدخال آل على كل ومثلها بعض؛ ممنوع عند الجمهور، وأجازه بعض اللغويين، وقد أدخل سيبويه آل

عليهما (الكتاب ١ / ٥١، ٢ / ٨٢، ٣٤٨). وينظر: دخول آل على كل وبعض ص ٢٢٩.

(٤) الإتحاف ٢ / ٥٩٣.

وقد نُقل عن أبي عبيد في تعليل اختيار القراءة بالظاء: أنه جواب؛ وانفرد بنقله النحاس، حيث يقول: «وعدل أبو عبيد أيضا إليها؛ لأنه ذكر أنه جواب؛ لأنهم كذبوه. وهذا الذي احتج به لا نعلم أحدا من أهل العلم يعرفه، ولا يرى أنه جواب، ولا هو عندهم إلا مبتدأ وخير، وقد قلنا: إن القراءتين صحيحتان»^(١).

ويظهر أن النحاس فهم كلام أبي عبيد فهما متعجلاً، فقد نقل القرطبي تعليل أبي عبيد مختصراً حيث يقول: «واختاره أبو عبيد؛ لأنهم لم يخلوه، ولكن كذبوه، ولأن الأكثر من كلام العرب: ما هو بكذا، ولا يقولون: ما هو على كذا، إنما يقولون: ما أنت على هذا بمتهم»^(٢)، وقال ابن عطية: «ورجح أبو عبيد قراءة: "الظاء" مشالة؛ لأن قريشاً لم تبخل محمداً^(٣) فيما يأتي به؛ وإنما كذبتة، فقليل: ما هو بمتهم»^(٤).

والذي يظهر أن النحاس فهم من قولة أبي عبيد: "فقليل: ما هو بمتهم" أنه جواب، وليس هذا الفهم بصحيح. والله أعلم.

وقال الثعلبي في نقل تعليل أبي عبيد: «واختار أبو عبيد هذه القراءة وقال: إنهم^(٥) لم يخلوه فيحتاج أن ينفي عنه ذلك البخل، وإنما كذبوه واتهموه، ولأن الأكثر من كلام العرب ما هو بظنين بكذا، ولا يقولون: على كذا؛ إنما يقولون: ما أنت على كذا بمتهم»^(٦)، وفصل تلميذه الواحدي في تعليل أبي عبيد قائلاً:

(١) إعراب القرآن ٥ / ١٦٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ١١٧.

(٣) كذا درج بعض المفسرين، وهو خلاف الوارد نصاً في القرآن؛ فلم يخاطب الله نبيه ﷺ أو يتكلم عنه في كل القرآن إلا بالنبي والرسول، وأما ما ورد في الأربعة مواضع [آل عمران: ١٤٤، والأحزاب: ٤٠، ومحمد: ٢، والفتح: ٢٩] من التصريح باسمه؛ فلاستلزام المقام له. والله أعلم.

(٤) المحرر الوجيز ٨ / ٥٥١ و ٥٥٢.

(٥) في الأصل: «أنهم».

(٦) الكشف والبيان ١٠ / ١٤٣.

« واختار أبو عبيد القراءة الأولى لمعنيين:

أحدهما: أن الكفار لم يبخلوه وإنما اتهموه؛ فنفي التهمة أولى من نفي البخل. والآخر: قوله: ﴿عَلَى الْغَيْبِ﴾، ولو كان المراد بالبخل^(١) لقال: بالغيب؛ لأنه يقال: فلان ضنين بكذا، وقل ما يقال: على كذا^(٢).

٢ / سبب الخلاف بين أبي جعفر وأبي عبيد: يتضح جلياً أن سبب الخلاف يعود على اختيار أبي عبيد القراءة بالطاء نفياً للتهمة عن الجنا ب الشريف ﷺ؛ لأن المشركين لم يتهموه بالبخل، وقد أجاب عما ظاهره مخالفة الرسم بأن الرسم محتمل؛ إذ لا فرق بين الضاد والطاء إلا بزيادة رفع رأس الطاء على الضاد، وأبو جعفر يخالفه في الأمرين جميعاً، فهو يذهب إلى أن المراد من الآية تركية الجنا ب الشريف ﷺ؛ بنفي أن يكون بخيلاً بتعليم ما أوحاه إليه رب العالمين، ويحتج على أبي عبيد بأن رسم المصاحف التي وقف عليها بالضاد لا بالطاء.

٣ / إزام أبي جعفر أبا عبيد بتناقض قوله هنا مع قوله في رده على أبي عمرو في آية طه؛ مما لم يقف عليه البحث، وهو يدل على الغاية في إمعان النظر من أبي جعفر.

٤ / قول أبي جعفر: «وَحَاجَجْتُهُ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الْأَلْفَ ثَابِتَةً فِي السَّوَادِ...»، نقل في غاية الغرابة؛ فلم أقف على من نقل عن أبي عبيد أن الألف ثابتة، بل المنقول عنه أن الألف غير ثابتة، قال أبو حيان: «قال أبو عبيد: رأيتها في الإمام مصحف عثمان: ﴿هَذَا﴾ ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء، ولا يسقطونها^(٣).

وكذا عند أبي شامة بزيادة يسيرة: «قال أبو عبيد: "ورأيتها أنا في الذي يقال:

(١) كذا.

(٢) التفسير البسيط ٢٣ / ٢٨٠ و ٢٨١.

(٣) البحر المحيط ٦ / ٢٣٨.

إنه الإمام مصحف عثمان بن عفان بهذا الخط: ﴿هذَن﴾ ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين في جميع ذلك المصحف بإسقاط الألف، فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوهما بالياء، ولا يسقطونها". قلت: فلهذا قرئت بالألف اتباعاً للرسم، واختارها أبو عبيد، وقال: "لا يجوز لأحد مفارقة الكتاب، وما اجتمعت عليه الأمة" (١).

ونقل الداني عن أبي عبيد قوله فيما رآه في مصحف عثمان (رضي الله عنه) الذي عليه دمه: «وفي طه [: ٦٣] ﴿إِنْ هَذَن﴾، قال: وكذلك رأيت التثنية المرفوعة كلها فيه بغير ألف» (٢).

والذي يظهر أن خط مصحف عثمان (رضي الله عنه) الذي اطلع عليه أبو عبيد بدون ألف في المواضع المختلف في قراءتها، يدل عليه قول ابن خالويه: «حدثني أحمد بن علي عن أبي عبيد قال: رأيت في مصحف عثمان الذي يقال: "إنه الإمام": ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجاً﴾ [المؤمنون: ٧٢] مكتوب بغير ألف» (٣).
٥ / قوله أبي جعفر: «وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقْطَعَ الْأَلْفُ وَيُضَمَّ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ مِنْهُ؛ فَيَصِيرُ: "هَذَيْنِ"؛ مما لم يقف عليه البحث مسطوراً، وهو يدل على جودة التصور عند أبي جعفر.

ومن طريف ما وقف عليه البحث؛ وهو يتلاقى في التصور مع ما قاله أبو جعفر، قول الجوهري: «وإن ثنيت "ذا" قلت: ذان؛ لأنه لا يصح اجتماعهما لسكونهما، فتسقط إحدى الألفين، فمن أسقط ألف "ذا" قرأ: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ فأعرب، ومن أسقط ألف التثنية قرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾؛ لأن ألف "ذا" لا يقع فيها إعراب» (٤)، ورده

(١) إبراز المعاني ص ٥٩١.

(٢) المقنع ص ٢١٥. وينظر: مختصر التبيين ٤ / ٨٤٦.

(٣) إعراب القراءات السبع ١ / ٤١٩. وينظر: المقنع ص ٥٥٠، ويقارن ب: مختصر التبيين ٤ / ٨٩٣.

(٤) الصحاح ٦ / ٢٥٥٠ (ذا).

عليه ابن بري قائلاً: « هذا وهم من الجوهرى؛ لأن ألف التثنية حرف زيدَ لمعنى فلا يسقط وتبقى الألف الأصلية، كما لم يسقط التنوين في: هذا قاضٍ وتبقى الياء الأصلية؛ لأن التنوين زيدَ لمعنى فلا يصح حذفه»^(١).

ومن الغريب أن الفارسي (شيخ الجوهرى) نقل بعضاً من هذا القول عن غير معين قائلاً: « ومن زعم أن ﴿ هَذَانِ ﴾ في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في " هذا " ... »^(٢)، وردّه.

والذي يذهب إليه البحث في آية طه (وهو الصحيح بمشيئة الله) أن الألف غير ثابتة في المصاحف كما تقدم نقله؛ وقد نص عليه الدمياطي^(٣)، وهذا الحرف من القرآن يقرأ بالمشافهة والتلقي، والرسم توقيفي عن الصحابة، وأما القراءة فقد لا توافق المرسوم كما في الصلاة والزكاة، ولذا كان شرط القراءة المتواترة موافقة الرسم لأحد المصاحف العثمانية؛ ولو احتمالاً (تقديراً) على ما قرره ابن الجزري^(٤)، فرسم: ﴿ هَذَانِ ﴾ في المصاحف العثمانية يحتمل: هذان وهذين؛ فتسقط دعوى مخالفة قراءة أبي عمرو للرسم. والله أعلم.

٦ / اقتصر أبو جعفر في نسبة القراءة بالظاء على ابن كثير وأبي عمرو من القراء المشهورين، وقد قرأ بها من السبعة: الكسائي، ومن غيرهم: رويس عن يعقوب وابن محيصة واليزيدي، وقرأ غيرهم بالضاد^(٥).

٧ / اقتصر أبو جعفر في نقل القراءة عن الصحابة على ابن عباس (رضي الله عنهما)، وهذا الاقتصار من أبي جعفر عجيب؛ فقد وقف البحث على نقل القراءة

(١) التنبيه والإيضاح ٦ / ٢١٤، والنص منقول عن لسان العرب ١٥ / ٤٤٩ (ذا).

(٢) الحجة للقراء السبعة ٥ / ٢٣١. وينظر: الموضح في وجوه القراءات ٢ / ٨٣٩.

(٣) الإتحاف ٢ / ٢٤٩.

(٤) ينظر: النشر ١ / ٩ و ١١.

(٥) ينظر: إيضاح الرموز ص ٤٢٧، والإتحاف ٢ / ٥٩٢. وينظر أيضاً في غير المشهورين: المحرر الوجيز ٨ / ٥٥١، والبحر المحييط ٨ / ٤٢٦، ومعجم القراءات ١٠ / ٣٢٩ و ٣٣٠.

بالظاء مسندة عن ثلاثة من الصحابة: عائشة وابن عباس وابن الزبير (رضي الله عنهم) عند النحاس^(١)، ونقلت مسندة عند غيره^(٢) عنهم وعن أبي (رضي الله عنه) بخلاف عنهم، ونقلت دون إسناد عن غيرهم^(٣).

٨ / رَوَى أبو جعفر عن سعيد بن جبير أن ابن عباس (رضي الله عنهما) يقرأ بالظاء، ورَوَى عن مجاهد عن ابن عباس أنه يقرأ بالضاد؛ فالقراءتان مرويتان عن ابن عباس، وكذا في بعض المصادر^(٤)، وعند النحاس^(٥) أنه يقرأ بالظاء فحسب، ورواية أبي جعفر المسندة صريحة بورود القراءتين عنه.

٩ / أسند أبو جعفر القراءة بالظاء لليث بن سعد، وهو مما لم تذكره المصادر^(٦).

– الترجيح: القراءتان متواترتان، ولا تختار إحداهما على الأخرى، قال النحاس: «القراءتان صحيحتان قد رواهما الجماعة، إلا أنه في السواد بالضاد»^(٧)، وقال ابن كثير: «وكلاهما متواتر، ومعناه صحيح»^(٨).

(١) إعراب القرآن ٥ / ١٦٣ .

(٢) ينظر: الدر المنثور ١٥ / ٢٧٦ و ٢٧٧ .

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٨ / ٥٥١، والبحر المحيط ٨ / ٤٢٦، ومعجم القراءات ١٠ / ٣٣٠ .

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٨ / ٥٥١، والبحر المحيط ٨ / ٤٢٦ .

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٥ / ١٦٣ .

(٦) ينظر: معجم القراءات ١٠ / ٣٣٠ .

(٧) إعراب القرآن ٥ / ١٦٣ .

(٨) تفسير القرآن العظيم ١٤ / ٢٧١ .

الخاتمة ... وفيها: نتائج البحث:

وبعد هذا البحث القرآني النحوي اللغوي في سفرٍ حديثيٍّ مائعٍ؛ مع جهبذٍ من جهابذة الفقهاء المحدثين، والذي تناول "اختيارات أبي جعفر الطحاوي في القراءات والاحتجاج لها"، ضمن قسميه: الاختيارات التي وافق فيها أبو جعفر الطحاوي أبا عبيد القاسم بن سلام، والاختيارات التي خالف فيها أبو جعفر الطحاوي أبا عبيد القاسم بن سلام.

والذي قام البحث فيهما بنقل نصوص أبي جعفر المتضمنة نصوص أبي عبيد، موثّقاً ومناقشاً ومتعقباً ومرجّحاً؛ في كل اختيار من تلكم الاختيارات، باذلاً الجهد والوسع في كل ذلك.

والبحث - وهو يخط آخر أحرفه - يعرض أهم النتائج التي توصل لها، وهي كما يأتي:

١- حفظ أبو جعفر نصوصاً نفيسة مسندة من كتاب: القراءات لأبي عبيد، وبعض هذه النصوص في غاية النفاسة.

٢- نصوص أبي جعفر التي عرضها البحث هي أول نصوص (بحسب ما وقف عليه البحث) تُظهرُ نسبة أبي عبيد القراءات للقراء الذين اختارهم بهذا الكم.

٣- نقل أبو جعفر بأسانيده هو ونقلاً عن أبي عبيد في بعض المواضع عدة نقول انفرد بها في عزو القراءات.

٤- أظهر البحث اختلافاً كبيراً في نسبة عدد من القراءات للقراء بين ما نقله أبو جعفر منفرداً أو ما نقله هو أو غيره عن أبي عبيد وما هو مسطور في مصادر القراءات.

٥- انفرد أبو جعفر في بعض الاختيارات بإيراد احتجاجات لم يقف عليها البحث عند غيره.

٦- انفرد أبو جعفر بتتبع القراءات في الأحاديث المسندة هذا التتبع المبني على الاستقصاء، والوقوف على الحديث الصحيح غالباً دون غيره.

٧- اتفق اختيار أبي جعفر وأبي عبيد في ستة اختيارات، واختلف اختيار أبي جعفر عن أبي عبيد في خمسة اختيارات، ثلاثة منها في اختيار قراءة واحدة من بين القراءتين، واختاران في تجويز القراءتين معاً.

٨- بلغ أبو جعفر الغاية في الأمانة في النقل عن أبي عبيد، وانفرد بالنص على نسبة أبي عبيد للقراءة للقراء، مما لم يقف عليه البحث في المصادر التي تنقل عن أبي عبيد.

٩- كان أبو جعفر أنموذجاً يحتذى في الديانة والأدب الجم عند اختلافه مع أبي عبيد.
١٠- خالف الباحث في كل ترجيحاته مذهب الاختيار متبعاً مذهب التوجيه للقراءات (مذهب سيويه)؛ لأن جميع القراءات التي عرضها البحث قراءات متواترة.
١١- وافق البحث أبا عبيد وأبا جعفر فيما رآه صواباً، وخالفهما أو خالف أحدهما فيما كان خلاف الصواب معتضداً بنصوص الأئمة.

١٢- كشف البحث اعتماداً على نصوص أبي جعفر عن نصوص لأبي عبيد غير منسوبة له في عدد من المصادر.

١٣- استنبط البحث عدة استنباطات تتعلق بنصوص أبي جعفر في الاحتجاج بالحديث، وعُلُقَة عمله في مجمله بعمل أبي عبيد، واجتهد في تصويب بعض النصوص في المصادر في إيراد القراءات وعزوها، محاولاً الوصول إلى توجيه صحيح في بعضها.

١٤- أبان البحث عن تغاير في المنهج بين أبي جعفر وأبي عبيد؛ على الرغم من اتفاقهما على الأسس التي يقوم عليها مذهب الاختيار بين القراءات. والحمد لله ما تعاقب الليل والنهار، والصلاة والسلام على النبي المختار، وآله وصحبه الأخيار، وتابعيهم الأبرار.

تبدأ المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات: لمكي، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر – القاهرة.
- إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع: لأبي شامة، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، طبع دار الكتب العلمية.
- إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: للدمياطي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، ط ١، عالم الكتب – بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- الإتيقان في علوم القرآن: للسيوطي، خرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، اعتنى به: مصطفى الشيخ مصطفى، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- أحكام غير وأوجه استعمالها في العربية دراسة نحوية تطبيقية: د. عبد العظيم فتحي خليل، ط ١، الجريسي – القاهرة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- أحكام القرآن: لابن العربي، راجعه وخرج أحاديثه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الاختيار عند القراء مفهومه، مراحل، وأثره في القراءات: أمين أدريس فلاته، رسالة ماجستير في كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى، ١٤٢١ هـ.
- الاختيار في القراءات والرسم والضبط: محمد بالوالي، مطبعة فضاله المحمدية – المغرب، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- إعراب القرآن: للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط ٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

- إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- الأعلام: للزركلي، ط ١٥، دار العلم للملايين – بيروت، ٢٠٠٢ م.
- إنباه الرواة عن أنباه النحاة: للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربي – القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة: للقباقبي، تحقيق: د. أحمد خالد شكري، ط ١، دار عمار – عمان، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- الإيضاح في القراءات: للأندرابي، تحقيق: منى عدنان غني، رسالة دكتوراه بجامعة تكريت – كلية التربية للبنات ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م. نسخة حاسوبية (إلكترونية).
- البحر المحيط = تفسير البحر المحيط: لأبي حيان، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
- بدائع الفوائد: لابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع – مكة المكرمة، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي – جدة.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة: لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي – بيروت.
- البرهان في علوم القرآن: للزرکشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث – القاهرة.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

- البيان في إعراب القرآن، للأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- تأريخ مدينة السلام: للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط ١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- التبيان في إعراب القرآن: للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التذكرة في القراءات الثمان: لابن غلبون، تحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.
- التذييل والتكميل: لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط ١، دار القلم – دمشق، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ط ١، دار السلام – القاهرة، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- تنقيح الألباب = شرح كتاب سيبويه المسمى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.
- التفسير البسيط: للواحدي، تحقيق: د. محمد بن صالح الفوزان وآخرين، منشورات عمادة البحث العلمي جامعة الإمام ١٤٣٠ هـ.
- تفسير القرآن العظيم: لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط ١، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
- تفسير القرآن: لابن المنذر النيسابوري، تحقيق: د. سعد محمد السعد، ط ١، دار المآثر – المدينة المنورة، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

- تفسير القرآن العزيز: لابن أبي زمنين، تحقيق: عبد الله حسن عكاشة، ومحمد مصطفى الكنز، ط ١، الفروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
- تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرين، ط ١، مؤسسة قرطبة، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، دار هجر للطباعة – القاهرة، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: للقرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، ط ١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات وتحقيق اختياره في القراءة: أحمد بن فارس السلوم، ط ١، دار ابن حزم – بيروت، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- حاشية ابن المنير على الكشاف: لابن المنير، مطبوع مع الكشاف.
- حجة القراءات: لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٥، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط ١، دار المأمون للتراث – دمشق، ١٤٠٧ هـ.
- دراسات لأسلوب القرآن: محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث القاهرة، مصورة عن الطبعة الأولى للكتاب.

- دخول آل على كل وبعض: د. عدنان محمد العيثاوي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد الخامس، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط ١، دار القلم، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للسيوطي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، مركز هجر للبحوث – القاهرة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- زاد المسير في علم التفسير: لابن الجوزي، ط ٣، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: لأبي حاتم الرازي، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، ط ١، مركز الدراسات والبحوث اليمني – صنعاء، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
- السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف – القاهرة، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني، ط ١، مكتبة المعارف – الرياض، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.
- سنن أبي داود بتعليقات الشيخ الألباني، طبعة بيت الأفكار الدولية.
- سنن الترمذي: حكم على أحاديثه وعلق عليه العلامة الألباني، ط ١، مكتبة المعارف للنشر.
- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي الختون، ط ١، هجر للطباعة، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
- شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

- شرح مشكل الآثار: للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
- شواذ القراءات: للكرماني، تحقيق: د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ – بيروت.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٩٠ م.
- طريق الهجرتين وباب السعادتين: لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، ط ١، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي – جدة.
- أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي المتوفى سنة ٢٢٤ هـ حياته وجهوده في دراسة القراءات: د. غانم قدوري حمد، مجلة كلية الشريعة – جامعة بغداد، العدد التاسع، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري، بعناية: ج. برجستراسر، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- فضائل القرآن لأبي عبيد، تحقيق: مروان العطية وآخرين، دار ابن كثير – دمشق.
- فهم نص سيبويه بين ابن مالك وأبي حيان: د. بدر بن محمد بن عبّاد الجابري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد الرابع، رجب ١٤٣١ هـ – يوليو ٢٠١٠ م.
- في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفراء: د. أحمد علم الدين الجندي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، ١٤١٠ هـ.
- القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط أو الخطأ: د. السالم محمد الجكني، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١٣٨.

- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: للهدلي، تحقيق: جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- الكتاب: لسيويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات: للباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الكشف والبيان: للثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، ط ١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
- لسان العرب: لابن منظور: دار صادر – بيروت.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: للزجاج، تحقيق: د. هدى قراعة، ط ٢، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
- المبسوط في القراءات العشر: لابن مهران الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي: لسبط ابن الخياط (عبد الله بن علي): دراسة وتحقيق: وفاء عبد الله قرماز، رسالة دكتوراه، بجامعة أم القرى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي – القاهرة.

– المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جنبي، تحقيق: على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر، ١٣٨٦هـ.

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، ط٢، دار الخير– بيروت، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر.

– مختصر التبيين لهجاء التنزيل: لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق: د. أحمد شرشال، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م. – مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه، تحقيق: برجستراسر، مكتبة المتنبى – القاهرة. مصورة.

– المذكر والمؤنث: لابن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، طبعة لجنة إحياء التراث – القاهرة، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

– المذكر والمؤنث: لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار الفكر المعاصر– بيروت، ودار الفكر– دمشق، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

– المذكر والمؤنث: للمبرد، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وصالح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.

– مشكل إعراب القرآن: لمكي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر – دمشق، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

– معاني القرآن: للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

– معاني القرآن: للفرأ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور. مصورة.

- معاني القرآن الكريم: للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- معاني القراءات: للأزهري، تحقيق: عيد مصطفى درويش وعضو حمد القوزي، ط ١، دار المعارف – القاهرة، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.
- معجم الأدباء إرشاد الأديب إلى معرفة الأريب: لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٣ م.
- معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب، ط ١، دار سعد الدين – دمشق، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
- مفاتيح الغيب: للرازي، ط ١، دار الفكر بيروت، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
- مفردة ابن محيصة المكي: للأهوازي، تحقيق: د. عمار أمين الددو، مجلة الأحمدية، العدد ٢٢، محرم ١٤٢٦ هـ.
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: للداني، تحقيق: نورة بنت حسن الحميد، ط ١، دار التدمرية – الرياض، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها: لابن أبي مريم، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، ط ١، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، تعليق: علي محمد الضباع. مصورة.
- الهداية إلى بلوغ النهاية: لمكي، تحقيق: زارة صالح وآخرين، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، ط ١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.